



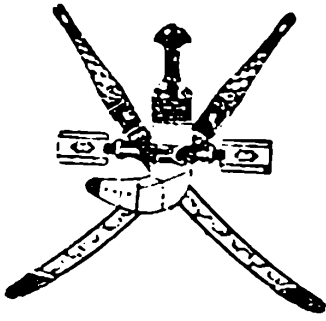
مَسلطَنَة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَقَالِيدُ النَّصْرِيفِ

تَأليفُ المَلَكَةِ
سعيد بن خلفان بن أحمد النخيلي

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



مَسلطَنَة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

مَقَالِيدُ النُّصْرِيفِ

تأليفُ المَلَّامَةِ
سعيد بن خليفان بن أحمد النخيلي

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ — ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله الذي صرّف اللغة العربية أحسن تصريف ، وشرف لسانهم المذهب
بكتابه الشريف .

وصلاة الله وسلامه على أفصح ناطق بالضاد ، صلاةً وسلاماً ماله في درجة
كلهما من مضاد ، وعلى آله وأصحابه من نشر رِيَّائُهَا ما لا يدانيه العبير ، ولا
يشاكله في مراتب سَنَاه وسَنَاه البدر المنير .

وبعد :

فإن علم اللغة لمن أهم ما ينبغي تقديمه في المطالب ، لأنه إلى كل العلوم وسيلة
لكل طالب ، وأن من اعتنى بهذا اللسان الجليل ، لا بد له في مناهج تصريفه
من دليل .

وقد مَنّْ الله عَلَيَّ بِالْفَيْة مغنية في هذا الفن الشريف ، وسميتها والحمد لله
بـ [مقاليد التصريف] ولما اطلع على نظامها العالم الرباني ، والبحر النوراني ،
وحيد دهره بلا ممانعة ، وفريد عصره بلا منازعة ، أبو محمد ناصر ابن العلامة
المولويّ الولي أبي زهّان جاعد بن خميس الخليلي الخروصي ، أمرني أن أثبت عليها
شرحاً لطيفاً مختصراً ، ولم يقبل تعالى كلما جئتُه معذراً ، فلم أستطع خلافاً لأمره
ولا تبديلاً ، بل تلوت : ﴿ إِنَّا سَخَّيْنَاكَ قَوْلًا تَقِيلاً ﴾ .

والله سبحانه هو المستول أن ينعم علينا بالتيسير ، وأن يغور بصائرنا
بأنوار الإصافة في مسالك التفسير ، وأن يجعلنا من صدقت نيته في التوكل عليه ،
وهذا بحمد الله شروع الابتداء في النظم المشار إليه .
أسأل الله التوفيق .

بسم الله

الحمد لله

الذي هدانا لهذا

الحمد لله

والصلاة

والسلام

على محمد

والآل الطيبين الطاهرين

الذين هم خير خلق الله على وجه الأرض والسموات

والذين هم خير خلق الله على وجه الأرض والسموات

والذين هم خير خلق الله على وجه الأرض والسموات

والذين هم خير خلق الله على وجه الأرض والسموات

المقدمة

الحمد لله مصرف اللقى
خداً إلى رضوانه مبكراً
وأزديف الصلاة تسليماً آمين
على النبي خير فاطق بقم
وآله وصحبه الفر ومن
ينقبهم في كل منهج حسن
وبعد فاعلم أنه لم يستقيم
نطق بلا علم تصاريف الكلم
ولم أجد فيما رأيت مبدعاً
فيه نظماً مفيداً مقبلاً
فلم أزل من الإله أطلب
أن يتدسني لي هذا المطلب
فكان ما أردته مبسراً
فها كنه منتظماً كما ترى
وقد تكفلت به ألفتة
لجزمها أنحاء مرضية
فاستجلبها ميمونة مباركة
ليس لها في الحسن من مشاركة

فَاخِرَةً تُنْهِجُ مَنْ تَأَمَّلَا
وَتَفْتَحُ الْبَابَ الْمَنِيعَ الْمُقْفَلَا
وَاللَّهُ حَسْبِي وَعَلَيْهِ الْمَتَّكَلُ
فَلَمْ يُخَيِّبْ مَنْ عَلَى اللَّهِ اتَّكَلُ

باب في الاسم والفعل والحرف

الاسمُ والفعلُ والحرفُ الكلامُ

وذكرُ كُلِّها يَدَا النِّظْمِ التَّزَمِ

ينقسم الكلام إلى ثلاثة أقسام : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، فهي ثلاثة لا رابع لها في الوجود أبداً ، وذكر الناظم أن هذه المنظومة محيطة بالأقسام الثلاثة كلها ، فشرع في تقسيمها على أصل ترتيبها فقال :

الاسمُ لَفْظٌ مُفْهِمٌ مَعْنَى زُكْنِ

فِي نَفْسِهِ لَيْسَ بِوَقْتٍ مُقْتَرِنِ

عرّف الاسم بأنه لفظ مفهم معنى في نفسه ، غير مقترن بوقت أي زمان ، فمعنى زكن : أي علم ، فيقوله : لَفْظٌ يخرج من الأصوات ما كان كالحنجرة والسعال ، وأصوات البهائم .

وأخرج بقوله : مفهم معنى في نفسه الحروف :

وأخرج الفعل بقوله : ليس مقترناً بوقت .

وأما دخول الزمان في نحو : ضارب فهو عارض للفهم لا في أصل وضعه ، والله أعلم .

ثم شرع في خواص الاسم فقال :

خُصَّ بِالْعُرْفِ أَوْ إِنِ يُسْنَدَا

لَهُ وَتَنْوِينٍ وَجَرٌّ أَوْ نِدَا

من خواص الاسم : دخول ال التعريفية عليه ، كالرجل والجبل .
وأخرج ال الموصولة بقوله : عُرْفٌ :

ومن خواصه أيضاً : أن يسند إليه ما سواه كالفاعل في قوله : ضربت
وقتل ، وضربنا وقتلنا .

ومن خواصه : الجر بأحرف الجر ، أو بإضافة : كمررتُ بزيد ، وهذا
غلام زيد .

وأما دخول بعض الحروف كالـكاف في : كمررتُ بزيد ، فإنها داخلة على
محذوف مقدر ، والمراد كقولك : مررت بزيد .

ومن خواصه : التنوين كقولك : زيدٌ وغلامٌ ، ولا يدخل في هذا تنوين
الترنم واللاحق والغالى ، كما في قوله :

أَقْلَى اللّوْمِ عَازِلَ الْعِتَابِ
وَقَوْلِي إِنِّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي
• وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْخَتَرَنِ •

فليس هو تنوين مع سيويوه ، بل فون زائدة ، ولأنه يختص بالشعر ، ولو
كان تنويناً لوجب حذفه للقافية ، وهذا يزاد في القافية ، فهو بالعكس .

ومن خواص الاسم : النداء نحو : يا زيد .

وَالْفِعْلُ قَدْ حُدَّ بِمَا الْأِسْمُ يُحَدِّ

يَدِ وَلَكِنْ بِزَمَانٍ انْفَرَدَ

وقد ذكر هنا حد الفعل ، فذكر أنه كحد الاسم بأنه لفظ دالٌّ على معنى في

نفسه ، لكن مقترن بالزمان ، فهو يخالف الاسم والحد من ذلك ، ويخالف الحرف
بدلالته على معنى في نفسه كالاسم ، لأن لفظة انفرد دالة على ذات زيد دلالة

مجردة من الزمان ، ولفظة ضربَ ويضرب دالة على ماهية الضرب ، لكن مقتنة بأحد الأزمنة الثلاثة التي هي : ماضٍ أو حالٌ أو استقبالٌ .

وشرع في تبين شيء من خواصه فقال :

بِالْجَزْمِ أَوْ نُونٍ افْعَلَنَّ اخْبَعْصَا

كَذَا بَتَا نِلْتَ وَجَاءَتْ خُصَا

بالجزم أى باستحقاقه الجزم : كإِن يَضْرِبَ أَضْرِبْ ، ومثله فى الأمر اضْرِبْ ، أو بدخول الجازم عليه ، وهو الحرف الذى يجبُ به الجزم ، ولا يردُّ عليه دخول غير الفعل كقوله جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ إِن أَمْرُؤُ هَآلِكَ ﴾ فإن هـآلك فعلا مقدراً يفسره الظاهر :

ومن خواصه : دخول نون التوكيد عليه : كاضربن ، وليستجنن وليكونا فى نونى التوكيد الثقيلة والخفيفة ، ولا يرد عليه قوله :

* أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا *

فإنه نادر .

ومن خواصه : تاء الضمير نحو : فعلتُ أنا ، وفعلتَ أنتَ ، وفعلتِ أنتِ يا هذد ، وفعلتُ هى . فلفظة : نلتَ تحتمل الثلاث ، والرابعة جاءت .

ثم شرع يقسمه على الثلاثة الأزمنة فقال :

فِيْنَهُ مَاضٍ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى

وَقْتٍ مَضَى وَمِيزٌ بِالْأَنْجَلَى

فمنه أى من الفعل ما هو ماض ، ودو : الدال على زمان قد مضى : كضرب ،
ومن خواص التاء ، وأل التعريفية في لفظة التاء هنا للعمد ، أى اللفظة المعهودة في
في نلت وجاءت ، وماز الشئ ، يميزه فرقه عن غيره .

وَمَا عَلَى الْحَالِ أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ

دلّ فإنه المضارع الجلي

وما دل على زمن غير الماضى ، وهو الحال أو الاستقبال ، فهو المضارع
لا غير ، كيضرب ، واختلف في أصل وضعها ، أهى للحال أو للاستقبال ،
واسكل من الفريقين حجة وكان الأول هو الأصح عندى .
وأما دلالة نحو : لم يضرب على الماضى ، فليس بالوضع ، لكن بوجود قرينة
دلت على ذلك فليعتبر به .

بِالسَّيْنِ خُصَّ أَوْ بِسَوْفَ قَدْ وَرِسْمٍ

وَهَكَذَا خُصَّ بِأَنْ قَدْ يَنْجَزِمُ

ومن خواص المضارع : دخول السين وسوف عليه ، فهما ينقلانه إلى
المستقبل .

ومن خواص الجزم : كَلِمَ يَضْرِبُ ، وَإِنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ .

وَالْأَمْرُ صَوْنٌ لِمَطْلَبِ الْفِعْلِ

لِلنُّونِ قَابِلٍ لِمَثَلِ انْفَعَلِ

حدّ الأمر بأنه صيغة يطلب بها الفعل من فاعل مخاطب ، فأخرج بلفظ

الطلب الفعل الإنشائي ، وأخرج النحوي بأنه صيغة ، وبأنه طلب الفعل به ، والأمر يختص بالمخاطب ، فإن الغائب لا يصلح لأن يكون مأموراً ، ويخرج أسماء الأفعال بأنها ليست صيغة غالباً ، وما كان منها صيغة مثل نَزَالٍ ودَحْرَاجٍ ، فإنه أخرج عنه بعدم قبوله نون التوكيد واللام في لفظة النون للهد ، أي النون التي ذكرناها في لفظة : افعلن .

ولاسم فِعْلٍ اغزُ ما لم يقبل

مثل نزال أو كصه وحيهل

ولما ذكر سابقاً أن غير ذى النون ليس أمراً ، بين هنا أنه اسم فعل ، وأتى منه بثلاثة أمثال دالة على ثلاثة معانٍ : نزال : اسم فعل مشتق من نزل ، وصه : اسم فعل غير مشتق ، وحيهل : اسم فعل مركب من حيّ وهل ، والله أعلم : قال :

والنعل منه جامدٌ قد امتنع

تصريفه وعادِمُ للبعض كدع

ثم إن بعض الأفعال جامدة ، وبعضها متصرفة ، فالجامد منها ما يمنع التصرف فيه مثل : نعم وبئس وليس ، فهي أفعال لدخول تاء الضمير عليها تقول : نعمت ، وبئست وليست ، ولا مضارع لها ولا مصادر ، ولا شيء من الاشتقاق وليست كالفعل الماضي اسكون ثانيها وكسر أول بئس ونعم وليس الأفعال ، كذلك إلا ما كان مخففاً فإنه يشابهها في السكون ونحوه .

ومن الأفعال المتصرفة ما يتقدم بهض تصريفاته فلا وجود له أصلاً مثل : دَعَّ وذَرَّ أمران من يَدَعُ ويَذَرُ ، وهما مضارع : وَدَعَّ وَوَذَرَ ، وكلاهما بمعنى

ترك ، ولكن قد أميت ماضيهما بخلاف في ودع ، ولا يمتنع وجوده مع
قله فيه .

ومنها قد أميت اسم الفاعل والمصدر وغيرهما من الاشتقاق بلا خلاف
أعلمه في كون ذلك كذلك ، والله أعلم .

والحرف غير ما مضى كالبا وهل

ولن ولم وغير ذا الحد انخصل

الحرف ما ليس اسماً ولا فعلاً ، ولا حده على الصحيح غير ذلك ، وهو
يخالفهما في كونه لفظاً دالاً على معنى في غيره .

ومنه : موصول كالإباء تقول : مررت بمحمد ، ومفصول مثل هل في : هل
أنت قائم ، وهو خافض كالإباء ، وناصب ككني ، وجازم كأم ، وداخل على
ببتداً كهل .

باب في أسماء الأفعال

الركن الأول في الأفعال وتصريفاتها وما أشبه ذلك

ولما قدّم ركن الأفعال ، لأنه أم في باب التصريف ، وكثرة الحاجة إليه ،
لأنه في باب الطلب أولى من طلب الجموع ، والتصغير والنسب المنفرد به باب
الأسماء ، فلذلك بدأ به هنا فقال :

كَوَعَدَ الْمِثَالُ وَالْأَجُوفُ مَا

كَبِيعَ وَشَبَّهُ ادْعُ بِفَقْصِ وَسَمَا

بدأ هنا بذكر الأسماء المصطلح عليها في الفعل الثلاثي بحسب تقاير حروف
الاعتلال فيه ، فما كان معتقلاً أول حرف منه ، وهو المعبر عنه بالقاء مع علماء
التصريف ، فهو مثالٌ وذلك مثل : وعد ويسر ، والألف لا يكون قاء لأنه
لا يكون أصلاً ، وليس في القاء موضع زائدة ولا قلب ، وليس الميمزة من
حروف الاعتلال في اصطلاح النحويين ، بخلاف اصطلاح العلماء بمخارج
الحروف ، فإنهم يعدونها منها ، ولكن بخلاف فيها فيما أرى ، وإيس هنا موضع
شرحها ، وقد خرجنا من حدّ المقصود ، فلنرجع إليه إن شاء الله .

وما كان حرف العلة في ثانيه وهو المعبر عنه بالعين عند العلماء فهو أجوف
وذلك مثل : باع ، لأن أصله بَا يَ عَ ، وقال ، فإن أصله قَ وَلَ ونحوهما
كخاف وطال ، لأنهما من فَعَلَ وَقَعَلَ .

وما كان معتقلاً آخره ، والحرف المعبر عنه باللام مثل دعا يدعو ، ورمى

يرمى فهو يسمى ناقصاً .

وَذُو اعْتِلَالَيْنِ لَفِيفٌ كَوْنِي

مَفْرُوقُهُ وَكَطَوِي مَا اقْتَرَنَا

وما جمع حرفي اعتلال فهو يسمى لفيفاً ، فإن كان الاعتلال في الفاء منه واللهم مثل : وعى يى ، ووتى يى ، فهو لفيف مفروق ، وإن كان الاعتلال في حرفين منه ممّا ، فهو لفيف مقترن ، وذلك مثل طوى وهوى ونحوهما .

وقيل مَمَّ بابٌ عِهُ بِالْمُتَوِي

وَالنَّعْصُ فِي الْأَجُوفِ أَيْضاً قَدْ رُوي

وبعضهم يسمى اللفيف المقترن ملتوياً ، وهو المعبر عنه بباب عِهُ ، لأنه أمر من وعى يى ، والهاء فيه ضمير غيبة أو عاملة في الوصل معاملة الوقف ، كالهاء في : (لم يقسّمه) على أصح ما قيل فيها فيما أرى ، وبعضهم يسمى الأجوف أيضاً ناقصاً ، وهو باب باع وقال :

وَمُضْعَفٌ كَمَدَّةٌ وَحَنَّا

وَعَزِيرُهُ الصَّحِيحُ سَمِينًا

باب مَدَّ وَحَنٌ يسمى مضاعفاً ، لأن أصله : مَدَدَ وَحَنَ ، كقتل وضرباً فادغم الأول في الثاني ، فهو حرف مضاعف ، وأتى بمثلين : مَدَّةٌ للمدَى ، وَحَنٌ للآزم ، وَعَزِيرُهُ أى غير ما ذكرته يسمى صحيحاً مطلقاً ، وهذا هو الرأى الأشهر وهو الصحيح عندنا .

باب في الفرق بين اللازم والمعدى

ولا تلي ها الغيب لازماً خلا

ها مصدر كفعل طبع أو حلّى

علامة الفعل اللازم أن لا تليه ها ضمير الغائبين نحو : شرف وكرم ،

فلا يقال شرفه ، وأما ها ضمير المصدر فقد تليه فتقول : الشرف شرفته ، ومثل

للازم بفعل الطبع : كَشَرَفَ وَكَرَّمَ ، وَكَنَّهُمْ وَفَرَحَ ، وكأفعال الحلّى نحو سَوَدَ

واسودَّ ، واحمارَّ وعورَّ وعيَّ ، وما شابه ذلك .

أو طاوع العادي لواحد وما

مثل اقشعرَّ والمضاهى اخرنجم

ومن أمثال الأفعال اللازمة مطاوع الفعل المتعدي لواحد : كد الحبل فامتدَّ ،

وكسرت الحجر فانكسرت ونحوها ، وقيد بالتعدية لواحد ، لأن المتعدي إلى

أكثر منه يكون متعدياً : ككلمته للنحو فقطعه .

ومن أمثال اللازم ما جاء على وزن افعلل كاقشعرَّ واشمازت نفسه ،

واشعلت الناقة أسرع . والمضاهى أى المشابه اخرنجم فى الوزن ، كاقففس ،

واعلنكس الظلام ، واخرنجم مطاوع لخرجم الإبل ، أى جمعها فاجرنجمت

أى انجمعت .

وغیر ذی اللزوم للعادی استقرَّ

وذا اللزوم عدّه بحرف جرّ

غير اللازم وهو ما يصلح دخول ها ضمير الغيبة عليه ، كضربه فهو المعدى ،

إذ هما قسمان لا ثالث لهما، ثم إن اللازم قد يعتمد بحرف جرّ، مثاله : ذهب فهو لازم وضماً ، ويعتمد في الاستعمال بحرف جر كما قال جلّ من قائل : ذَهَبَ اللهُ بنورم فهو الأمثل : أَذْهَبَ اللهُ نورم .

أَوْ ضَاعِفَيْنَّ عَيْنَ غَيْرِ مَا ارْتَقَى

أَوْصِلُهُ بِالْهَمْزَةِ مِثْلُ انْطَفَأَ

ومن اللازم ما يعتمد بتضعيف عينه : كَكْرُمَ وَكَرَّمَهُ ، وَعَظُمَ وَعَظَّمَهُ ، وَفَرِحَ وَفَرَّحَهُ ونحوه ، وقد يعتمد أيضاً بزائدة همزة توصل في أوله : كَكْرُمَ وأكرمته ، ودنا وأدْنَيْتُهُ ، وَجَدَلْ وَأَجْدَلْتُهُ ، ولا تضاعف عين غير الثلاثي . وأما ما ارتقى عنه فلا تضعيف له ، وكذلك لا يوصل بالهمزة غيره بخلاف حرف الجر ، فإنه يصل الثلاثي وغيره .

وَجَوَّزُوا أَطْرَادَ وَصَلِيهَا بِمَا

يَلْزَمُ وَالْخِلَافَ لِنِ يَنْعَدِمَا

يجوز أطراد وصل الهمزة بكل فعل لازم نحو : كرم وأكرم ، وحسن وأحسنه ، وفرح وأفرحه ، وما أشبه ذلك . ومختلف في : هل يجوز القياس في ذلك ، والأصح جوازه وإليه الإشارة بقوله : والخلاف لن ينعدم .

وَجَوَّزُوا لِلْخُلْفِ إِنْ لَوْاحِدٍ نَعْدَى

بِدُونِهَا قَتْلَ إِلَى ثَانٍ هَدَى

واختلفوا أيضاً في جواز أطراد إلحاق الهمزة بالفعل المتعدي إلى مفعول

واحد ، فيكون بها متعدياً إلى مفعولين ، فمنعه قوم وأجازه آخرون بشرط أن لا يكون متعدياً بهمزة ، فإن كان متعدياً بالهمزة فهو ممنوع بلا خلاف .
ومثال المختلف فيه نحو قولك : أضربتُ عمرًا بكراً ، وأشقتُ زيداً خالداً أو ما أشبه ذلك .

وأما إن كان الفعل المتعدي بدون الهمزة متعدياً إلى مفعولين فمختلف أيضاً في جواز إلحاق الهمزة به قياساً إلى ثلاثة ، فيكون متعدياً بها إلى ثلاثة مفاعيل ، والنقل في هذا أصحُّ نحو : رأيتُ بكراً عمرًا قائماً ، وأعلمتُ زيداً عمرًا قاعداً .
وأجاز بعضهم على القياس أظننتُ زيداً عمرًا قاعداً ، فذلك أربعة مذاهب ، منع القياس مطلقاً عند قوم ، وترجيح جواز الاطراد في موضع آخر عند من أجازه ، وترجيح منع القياس ، ومتوسط بين الأمرين ، والله الهادي .

وَمَنْتَهَى تَعْدِيَةَ الْعَادِي إِلَى

ثَلَاثَةٍ لَمْ يَكُ فَوْقَهَا عَلا

الفعل المعدى لا يتعدى إلى أكثر من ثلاثة مفاعيل ، فالمعدى إلى واحد نحو : ضربه ، وإلى مفعولين نحو : رأيتُ محمداً جالساً ، وإلى ثلاثة مفاعيل نحو : رأيتُ زيداً عمرًا قائماً ، ولا يتعدى إلى أكثر من ذلك .

باب فَعَلَ بفتح العين يَفْعِل بكسرها

عَيْنُ الْمُضَارِعِ اكْسَرَنُ مِنْ فَعَلَ

ذِي الْوَاوِ فَا كَعِدَ وَهَبَ ثَقَلَا حَصَلَ

يجب كسر عين المضارع من فَعَلَ إذا كان فاؤه واواً نحو : وَجَبَ يَجِبُ ،
وَوَعَدَ يَعِدُ ، فيما كان حلقى العين ، واوى الفاء ، وأما يَهَبُ بالفتح فهو نادرٌ
بالنقل ، وقد يكون حلقى اللام مفتوحاً ، ولذلك قال :

وَكَسَرُ مَفْتُوحٍ كَضَعُ يَقْدَرُ

وَيَجِدُ اضْمَمَهُ ضَعِيفاً يَنْدُرُ

ما كان مفتوحاً من الواوى فلاجل وجود الحلقى في لامه مثل وَضَعَ يَضَعُ ،
فالكسر فيه مقدر ، والفتح عارضٌ ، وأدله الكسر كَوَضَحَ يَضَحُ ، ولولا تقدير
الكسر فيه لوجب بقاء واوه المحذوف فيقال : يَوْضَعُ ، كما قيل : يَوْجَدُ ، لأن
الواو لم تحذف إلا لأجل كونها ساكنة ضعيفة ، بين ياء وكسرة إذا نطق بها
على الأصل فقليل يَوْعِدُ .

وأما يجد محذوفة الواو بضمومة العين ، فهي لغة ضعيفة في هذه الكلمة ،
قال في القاموس : ولا نظير لها ، والله أعلم .

واكْسَرُ إذا الياء عينا أو لاما كبع

واطو وعه ونحو يبغي قد سُمِعَ

ومما يجب به كسر مضارع فَعَلَ أن تكون عينه ياء ، ولا يمتنع ذلك
لوجود حرف حلقى في لامه ، وذلك مثل باع يبيع ، ويجب الكسر أيضاً إذا
كان ياء لامه نحو : أتى يأتى ، ولا يمتنع الكسر لوجود واو في عينه مثل :

طوى يطوى ، ولا لوجود حلق في عينه ، مع كون فائه واواً كافى وعى يى ،
ويمتنع للكسر لوجود حرف حلق في عينه إذا لم يكن الفاء واواً كافى سى
يسى ، وقد يكسر كما فى بنى يبنى ، لكن الكسر فيه مسموع لغلبة
الفتح عليه .

وَلَا زِمَ الْمُضَاعَفِ اكْسَرُ وَيُضَمُّ

بِالنَّقْلِ خَبٌ مَتَّ أَجٌ نَجَّ غَمٌ

إن المضاعف ما كان منه لازماً كَحَنٌ ، فالمضارع منه يَحِنُّ بكسر العين
منه ، وكسر الفاء منه بدلاً من كسرة العين المُدْغَمَةُ كَنَقْلٍ كسرة عين يتبع تالى
فائها ، ويظهر كسر عين المضاعف أو غير كسره إذا كان مجزوماً ، ولم يكن على
لغة الإدغام فيه فتقول : لم يَحْنِ ولم يحن على لغة الإدغام ، وكذلك غير المكسور ،
وسمى الكلام عليه فى باب الإدغام إن شاء الله .

وقد ندر فى المضاعف اللازم ما هو مضموم بالنقل فى كلمات عديدة ، وهى :
خَبٌ الحصان يَحْبُ أى مشى سريعاً ، وخَبٌ النباتُ طال بسرعة ، ومتَّ إليه
بقراءة ونحوها يَمْتُ ، أى توسل ، وأخْبَتِ النار والريح سمع لها دوىً وكذلك
أَجٌ الظلم ، وهو ذكر للنعام ، يَوْجٌ ، ونَجٌ الماء يَنْجُ سال ، وغمٌ يومنا
اشتدَّ حرُّه .

وقال شارح لامية ابن مالك : غَمٌ النباتُ بعين معجمة أى طال ، وكذلك
بعين مهملة ، وكلامه هنا مخالف للقاموس ، فإن ضبطهما بوزن افتعل فقال :
اغتمَّ النبات طال ، وفى المهملة اعتمَّ النبات اكتمل ، فلم يبق فى غَمٍ إلا معنى
اشتداد حر اليوم ، وهذا يدل على أن ابن مالك موافق عبارة القاموس إذا كان

ضبطه بالفتن المعجمة في قوله : وغمّ زَمْ وشَحّ مل أى ذملا ، وبعبارة الشارح على هذا التقدير نخالقه نقد بر .

وَسَجَّ أَحْ سَخَّ أَدَّ حَدَّ عَرَ
وَشَدَّ كَرَ عَسَّ قَسَّتْ قَشَّ مَرَّ

وسج بطنه أى رق الخارج منه ، وأحّ بالخاء المهملة أى سعل ، وسخ بالخاء المعجمة فى الخفر والسير أمعن ، والجرادة غرزت ذنبها فى الأرض لتبيض ، وأدّ البعير رجّع الحنين فى جوفه ، وحدّ عليه حدة غضب ، وعَرَ الظليم بالمهملة صاح ، وشدّ بمعنى عدا ، وكَرَ على قرنه يكرّ رجع ، وعسّ طاف بليل ، وعسّت الناقة رعت وحدها . وقست مثل عست ، وقشّ القوم بالفتحة المعجمة صلحت حالهم بعد هزال ، ومرّ به يمرّ جاز ، ومرّ ضدّ حلا يمرّ بالفتح بابه كفرّح ، ويمرّ بالضم فهو شاذ كمرّ به .

كَتَلَكْ ذَرَّتْ سَحَّ خَشَّ تَلَّا

وَرَشَّ جَنَّ اللَّيْلُ كَمَّ عَلَّا

حصّ الحمار بالمهملة ضوط ، وعدا وصرّ أذنيه ، ولطت الناقة بذيها ألسنته بين نخذيها ، وكفّ بصره عمى ، وكفت الناقة تآكلت أسنانها من الكبر ، وبقّ فى كلامه أكثر ، وشقّ بصر الميت تبع رُوحه ، ولا يقال شق الميت بصره .

وشكّ فى الأمر تردّد ، وعك يومنا اشتدّ حرّه مع سكون ريحه ، وطلّ دمه أى ضاع ولم يؤخذ بثأره ، وملّ فى سيره أسرع ، وأمّت المرأة تؤم أمومة صارت أمّا ، وزمّ بأنفه تكبّر ، وفكّ أى هَرِمَ .

هَمْ بِهِ اخْتُنَّ وَالْخِلَافُ فِي

لِزُومِ هَبَّتْ وَتَعَدَّيْتُ اضْطُفِي

هَمْ بِالْأَمْرِ بِهِمْ بِهِ قَصْدُ فَعْلِهِ، وَحِنْ عَنهُ بِحِنْ أَعْرَضَ، وَاخْتِلَفُوا فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ

الْمَسْمُوعَةِ بِالضَّمِّ .

تَقِيلُ : هِيَ أَفْعَالٌ مُمَدَّاةٌ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا .

وَقِيلَ : بَلْ أَصْلُهَا اللَّزُومُ وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ ، لِأَنَّ كَلِمَةَ : هَبَّتِ الرِّيحُ نَهَبَ وَمَا شَابِهَا وَإِنْ اسْتَعْمِلَتْ فِي اللَّزُومِ فَأَصْلُهَا التَّعَدَّى مِنْ هَبَّهِ مِنَ النَّوْمِ أَيْقَظَهُ . وَكَانَتْ الرِّيحُ هَبَّتِ الشَّجَرَ أَيْ حَرَكَتْهَا ، فَاسْتَقَطُوا الْمَفْعُولَ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي أَخْوَانِهَا وَهِيَ :

كَتَلِكَ ذَرَّتْ سَحَّ خَشَّ تَلَّا

وَرَشَّ جَنَّ اللَّيْلُ كَمَّ عَلَّا

كَتَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى هَبَّتْ ، أَيْ مِثْلُ هَبَّتْ : ذَرَّتِ الشَّمْسُ تَذَرُّ فَاضٌ شَعَائُهَا عَلَى الْأَرْضِ ، وَسَحَّ الْمَطَرُ يَسَحُّ نَزَلَ بكَثْرَةٍ ، وَخَشَّ فِي الشَّيْءِ يَخَشُّ بِمَجْمَعَتَيْنِ ، أَيْ دَخَلَ ، وَثَلِ الْفَرَسُ وَالْحِمَارُ يَثُلُ أَيْ رَاثَ ، وَرَشَّ الْمِزْنُ أَيْ أَمَطَرَ ، وَجَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ أَيْ أَظْلَمَ ، وَكَمَّ النَّخْلُ إِذَا طَلَعَتْ أَكْبَامُهُ ، وَغَلَّ فِيهِ يَغْلُ أَيْ دَخَلَ .

كَذَاكَ حُكْمُ بَابِ خَطَّ مَنْ تَلَّا

وَكَثِيرُ أَوْ اضْمُئِّنَّ جَلَّ أَيْ جَلَّ

وَمَا تَقْدُمُ فِي هَبَّتْ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي لُزُومِهَا أَوْ تَعْدِيَّتِهَا مَعَ وَجُوبِ ضَمِّهَا ، فَهُوَ أَيْضًا لَمَّا يَشْبِهُهَا فِي النَّظَرِ ، وَهُوَ بَابُ خَطَّ يَخْطُ ، لِأَنَّهُ لَا زَمَ فِي هَذَا الْاِسْتِعْمَالِ

قبل النظر إلى حقيقة تعدّيه ، لأن أصله من باب خطأ الكتاب بخطه ، وهو معدّي .

ومثل خطأ في الاستعمال نحو : ذَبَّ عنه يذبُّ ، وفي الأصل من ذَبَّ الذبابَ عنه يذّبه ، ونَصَّ له على كذا عين ، وأصله من نصَّ الشيء رفعه ، وغَضَّ من طرفه يغض ، والأصل غَضَّ طرفه ، وحطَّ بالمكان والأصل حطَّ رَحْلَه ، وحَفَّ به أحدق ، والأصل من مثل : ﴿ وَحَقَّقْنَاهَا بِنَخْلٍ ﴾ .

وصَفُّوا وقفُّوا صفوفاً ، والأصل من صف قدَّميه ، وعَقَّ عن ولده والأصل عَقَّ العَقِيَّةَ ، وحلَّ بالمنزل نَزَلَ ، والأصل حلَّ المنزل وَمَنْ عليه يَمْنُ ذكر نعمته عليه ، والأصل مثل : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ وعلى نحو ذلك فليقتس .

ومنه : جلَّ مع بعضهم ذكره ابن مالك في العوادر بالضم ، وفي القاموس ذكره بالكسر ، فهو على أصله إن كان لازماً ، وذكرته بالوجهين تبعاً لهما ، وانقصد الشارح على ابن مالك في ذكره إياه مع اللزوم ، قال : وهو في الأصل من جل البحر أى التقطه ، فكان القوم التقطوا متاعهم ، وهنا بحوث يطول بذكرها الكتاب تركناها اختصاراً والحمد لله .

ذكر ما سمع مضارعه بوجهين

لأب شَبَّ المهرُ شَتَّ أَثَّ جَدَّ

وجهان حَثَّ شَحَّ حَدَّثَ شَدَّ صَدَّ

وهذا ما سمع مضارعه بالوجهين وهما : الضم والكسر : أبَّ يَبُّ وَيُوبُّ
أَبًا وَأُيُبًّا وإِبَابًا وَأُبَابَةً شَهِيًّا لِلسفر ، وشبَّ المهرُ أى الحصان أى مَرَحَ يَشُبُّ
ويشِبُّ شَبَابًا بالكسر ، وشَتَّ يَشْتُ الأمرَ وَيَشْتُ تَفَرَّقَ .
وَأَثَّ الشعرَ والنبات يَثُّ وَيُوثُّ كَثُرَ والتَفَّ وَجَدَّ فى العمل يَجِدُّ وَيَجِدُّ
قصدَه بعزم ، وهَمَّتْ ، وفَحَّتِ الأفعى بحاءٍ مَهَلَةٍ ، ويجوز بمججمة تَفَحَّ وتَفَحُّ
ونفخت بفمها وصوتت وشحَّ به بِشَحَّ وَيَشْحُ بِحَلَّ وحدث المرأة على زوجها
تَحِدُّ وتَحِدُّ تركت الزينة لفقدته ، وشذَّ يَشِدُّ ويشدُّ انفرد عن الجماعة ، وصَدَّ عن
الشيء يصدُّ ويصدُّ أعرض .

ثَرَّتْ ودرَّتْ تَرَّ عَرَّتْ حَرَّ

وطرَّ رَزَّتْ أَرَّ نَسَّ طَشَّ قَرَّ

ثَرَّتْ العين يَثُّ وتَثَّرُ غَزُرَ ماؤُها ، والطعنة كثر ماؤُها ، والشاة أو الناقة
اتسع إحليلها ، وتَثَّرُ بالفتح لفة فى كلها ، ودرَّتْ باللين تَدِرُّ وتَدُرُّ كثر دَرُّها ،
وترَّ العظم بقاءً مثناة فوقية ، ورا مَهَلَةٍ يَتَرُّ وَيَتَرُّ بَانَ وانقطع ، وفيه لفة بالفتح
وعرَّتْ الإبل تعرٍ وتعرٍ سَلَحَتْ .

وحرَّ النهار بمهملتين حميت شمسُه ، وخرَّ الحجر يَخِرُّ ويَخِرُّ سقط إلى أسفل ،
ومنه : ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ والكسر أفصح وعليه القراءة ، وطرَّ الشاربُ

يَطِرُّ وَيَطُرُّ طَلَعَ نَبَاتُهُ ، وَطَرَّ أَيْضًا بَانَ مَعَ الْقَطْعِ .
وَرَزَّتِ الْجَرَادَةُ تَرَزُّ وَتُرَزُّ إِذَا غَرَزَتْ ذَنْبَهَا لِقَبِيضٍ ، وَأَزَّ الْقِدْرُ يَنْزُ وَيُوْزُّ
سَمِعَ لَغْلِيَانَهُ صَوْتٌ .

وَنَسَّ الشَّيْءُ يَنْسُ وَيَنْسُ أَيْ يَبَسَ وَهُوَ بِالنُّونِ وَالسِّينِ الْمُهْمَلَةُ ، هَكَذَا
ضَبَطَهُ ، وَذَكَرَ شَارِحُ اللَّامِيَّةِ لَهَا وَجْهًا آخَرَ ، وَهُوَ نَسَّ بِشَيْنٍ مَعْجَمَةٍ ، وَلَمْ أَجِدْهُ
فِي الْقَامُوسِ ، وَلَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ ، وَطَشَّ الْمَزْنَ يَطِشُّ وَيَطُشُّ مَطَرًا
ضَعِيفًا دُونَ الرَّشِّ وَقَرَّ الْيَوْمَ يَقَرُّ وَيَقْرُّ بَرَدًا .

وَشَطَّ أَصَّتْ كَعَجَمٌ عَنْ أَلٍ

لَمَّا صِرَاحًا مُرْعَةً وَلِلْهَزَلِ

شَطَّ يَشِطُّ وَيَشُطُّ بَعْدَ ، وَأَصَّتِ لِلنَّفَاقَةِ بِمُهْمَلَةٍ تَنْصُ وَتَوْصُ اشْتَدَّ لِحْمُهَا ،
وَتَلَا حَكَّتْ أَلْوَا حَمَا ، وَغَزَزَتْ ، وَكَعَجَمٌ عَنِ الشَّيْءِ يَكْعُ وَيَكْعُ جَبْنٌ وَضَعْفٌ ،
وَحَمَّ الْمَاءُ يَجْمُ وَيَجْمُ كَثُرَ وَاجْتَمَعَ ، وَعَنَّ لَهُ الشَّيْءُ يَعْنُ وَيَعْنُ عَرْضٌ .
وَأَلَّ السِّيفُ يَثِلُ وَيُثِلُّ لَمَعَ ، وَلَوْنُهُ يَرْقُ وَصَفَا ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى اللَّمَعِ ،
وَفَرَاثِصُهُ لَمَعَتْ فِي عَدْوٍ ، وَأَلَّ فِي مَشْيِهِ يَثِلُ وَيُثِلُّ أَمْرَعُ وَاهْتَزَّ وَاضْطَرَبَ ،
وَأَلَّ الْحَزِينَ يَثِلُ بِالْكَسْرِ فِي الْقَامُوسِ وَالضَّمِّ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ أَلَا وَأَلَلَا وَأَلِيلًا
أَنْ وَحْنًا ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالْإِعْاءِ وَصَرَخَ عِنْدَ الْمَصِيبَةِ : وَخَلَّ يَخِلُّ وَيَخُلُّ هَزَلٌ .

وَقِيلَ كُلُّ مَا مِنْ الْإِلَازِمِ ضَمٌّ

فَإِنْ تَلَفِيحَ الْقَعْدَى فَيَدُ أُمَّ

هَذَا الْقَوْلُ مُطَرِّدٌ فِي كُلِّ لَازِمٍ مُضَاعَفٍ ، وَهُوَ مِمَّا يَرُوى عَنِ الْجَوْهَرِيِّ ،

فإنه عنده كل مضاعف لازم وجد فيه الضم فإنه قد لمح فيه معنى التعدى ؛ وكأنه
لصحيح من قوله وهو يعم ما كان بالضم فقط ، أو بالوجهين ، فإنك إذا تأملته
ترى فيه معنى التعدية ظاهراً جلياً أو متأولاً خفياً .

وقد ذكرنا صفة ذلك في المختلف فيه ، وهو باب هبَّت ومثاله في باب
ذى الوجهين صدّ منه فإن فيه صدّه ، فهو متأولٌ عليها ، ورَدَّ الجراد ذنبه ،
وكَعَّ وكَعَّه ، وشَتَّ أمره وشَتَّتَه .

ومثله في المضموم فتح الماء سال ، وشجه يشجّه وسَخَّتْ أى غرزت ذنبها ،
فهو بمعنى التعدية ، وإن لم ينطق به واطَّت الناقة بذنبها ألصقته بين نخذيها ،
فالضم فيه للمح ألصقت وعلى نحو ذلك يكون إن شاء الله .

باب فَعَلَ يَفْعُلُ بضم عين المضارع

وَإِوَىٰ عَيْنٍ ضَمَّ مِثْلَ بُحٍّ وَمَا

وَإِوَىٰ لَامٍ كَانَ كاذَعُونَهُمَا

يُضَمُّ مضارع فَعَلَ للفتوح إذا كان في العين منه واوٌ مثل : قال يقول لأنه من القول ، وليس يمتنع وجوبُ الضم فيه إذا كان اللام فيه حرف حلق مثل : باح يبوح ، وفاح يفوح ، وساء يسوء ، وكذلك يجب الضم إذا كان اللام واواً مثل نما ينمو لأنه من النمو ، وربما الشيء يربو ومعناها واحد ، فإذا كان اللام حرف حلق فالضم لا يمتنع لأجله مثل دعا يدعو .

وَالْفَتْحُ وَالْوَجْهَانِ فِي الْخَلْقِ لَا

تَقْسُ عَلَى مَا مِنْهُمَا قَدْ تَقْلَا

الفتح في الواوى لآماً مسموعٌ قليل مثل : طحا الأرض يطحها بسطها ، وقحا التراب يقحاه جرفه ، وطفى يطفى جاوز القدر ، وفيه لغة كرضى فهو يحتمل القداخل .

قال شارح اللامية : فهذه ثلاثة انفردت بالفتح لا غير ، وسمع بالوجهين الضم والفتح : دحا الأرض يدحوها ويدحها بسطها ، وسحا التراب جرفه ، وصفا مال وضحا للشمس برز وطها اللحم أنضجه طبخاً ، ومحا الكتاب ونحاه .

قال الشارح : فهذه سبعة سُمِعَتْ بالوجهين والله أعلم .

وَمُضَعَّفُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى ضُمًّا
وَكَثْرُ حَبٍّ فِي شُدُوزٍ أَمَّا

ومما يستوجب الضم الفعل المضعف المعدى ، وذلك مثل : مَدَّهُ يُمِدُّهُ ،
وَقَدَّهُ يَقْدُهُ ، وما شابه ذلك ، وفيه شذوذ بالكسر نقط ، وهو جِبَّهُ يَجْبُهُ
ولا نظيره .

وَشَدَّ بِالْوَجْهِينِ بَتَّ نَثَ رَمَ
وَشَجَّ هَرَّ شَدَّ أَضَّ عَلَّ نَمَّ

هذا ما ندر بالوجهين : الضم والكسر وهو بَتَّ يَبْتُه قطعهُ ونَثَ الحديثَ يَنْثُهُ
وَيَنْثُهُ أَفْشَاهُ ، وِرْمَهُ بِالْمَهْلَةِ يَرْمُهُ وَيَرْمُهُ أَصْلَحُهُ ، وَشَجَّ رَأْسَهُ يَشِجُّهُ وَيَشِجُّهُ
وَشَدَّهُ يَشْدُهُ أَوْثَقَهُ ، وَهَرَّ الشَّيْءُ يَهَرُّ وَيَهَرُّ كَرَّهُ ، وَأَضَّ إِلَى كَذَا يِثْضُهُ
وَيَوْضُهُ أَجَاهُ ، وَعَلَّ يَعْلَهُ وَيَعْلَهُ سَقَاهُ عَلَاءً بَعْدَ نَهْلٍ مُحَرَكَةً ، وَالنَّهْلُ الشَّرْبُ الْأَوَّلُ ،
وَالْعَلْلُ الشَّرْبُ الثَّانِي ، وَنَمَّ الْحَدِيثُ يَنْثُهُ وَيَنْمُهُ أَفْشَاهُ .

وَالضَّمُّ أَيْضًا مَعَ بَدْ مَفْخَرٍ
إِنْ يَكُنِ الْجَائِبُ كَثْرًا قَدْ عُرِيَ

وقد يبنى فعل من كل فعل أريد به إظهار المفاخرة مثل سابقني فسبقته
فأنا أسبقه ، وغالبني فغلبته فأنا أغلبه أى أنفزه في السبق والغلبة ، مع أن أصلهما
يَسْبِقُ وَيَغْلِبُ كَيْهَضْرِبُ ، وقياس هذا بشرط أن لا يكون في الفعل ما يستوجب
به الكسر نحو : وعد وباع ورمى ، فإن الضم في ذلك غير جائز .

وَالْخَلْفُ فِي ذِي الْخَلْقِ لَيْسَ أَوَّلًا

لَكِنَّ وَجْهَ الْضَمِّ فِيهِ فَضْلًا

قال الكسائي : الحاقى اللام أو العين كنع وشعر مما يمنع الضم في

إشاعة المفاخرة .

وقال غيره من النحاة : إن الضم واجب مع وجود الخلق ، وذكر أنه مسموع

عن العرب فتقول شاعرني فأنا أشعره ، وصارعه فأننا أصرعه والله أعلم .

باب فَعَلَ يَفْعَلُ بِالْفَتْحِ

وَأَفْتَحَ لَدَى الْخَلْقِ لَا فِي الْأَوَّلِ

فِي غَيْرِ مُضَعِفٍ وَمَسْئُوعٍ جِلِيٍّ

يجب فتح مضارع فعل إذا كان فيه حرف حلق في غير أوله ، أى في غير الفاء منه ، فإن وقوعه في الفاء لا تأثير له : كعرف بعرف .

وحروف الحلق ستة : الهـزة ، والهاء ، والنين ، والخاء ، والعين ، والحاء نحو سأل يسأل ، وقرأ يقرأ ، ومهر يهر ، وعيه بعيه تحيّر وضل ، وفيها لغة كفرح وشففه الحب يشفّفه ، ولدغته تلدغه ، وذخره لنفسه يذخره خبأه ، ونفخ فيه ينفخ ، وطمع يطمع ، ومنع يمنع ، ونحر ينحر ، ونفخ الطيب ينفخ .

ويستثنى في الحلق أن لا يكون مضاعفاً كفتحت الأنفى تفتح ، وسخت نسخ ونحوهما ، وأن لا يكون فيه الكسر أو الضم مسموعاً جلياً نحو : دخل يدخل وطلعت الشمس تطلع .

وأما مثل وعد ووعد ودعا ووقع وما شابه ذلك فقد مضى الكلام عليه ، فلا فائدة في إعادته ، وبالله التوفيق .

بَابُ فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ

وَكَسُرُ أَوْ اضْمُمُ إِنْ يَكُ الدَّاعِي مُتَقَدِّمًا

وَقِيلَ إِنْ الضَّمُّ لَيْسَ مُطَرَّدًا

وهذا باب يكون فيه فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ بالكسر والضم ، وهو حيث لا يكون فيه ما يستوجب الكسر ، مثل أبى يأبى ، ووعد يعد ، وباع يبيع ، ودعا يدعو ، وعاد يعود ، وكذلك المضاعف اللازم كحَنَّ يَحْنُ والمضاعف المعدي كدَّهْ يَمْدُهُ ، والمفقوح لأجل حرف الحلق كنعق ينعق ، ومنع يمنع .

ومثال ما ورد الوجهان : عقله يعقله ويعقله أى دفعه بشدة وقرى به فى : ﴿ خذره فاعتلوه إلى سواء الجحيم ﴾ وطمئها يطمئئها ويطمئئها ، وفى القرآن بالوجهين : ﴿ لَمْ يَطْمِئْهُمْ إِنْ سَبَقْنَاهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ ونحو ذلك .

وقال بعضهم : إن الكسر هو المقيس المطرد ، لأنه أخف من الضم ، والضم غير مقيس ، وقيل كلاهما مطردان .

وَأَمْتَمُّهُمَا إِنْ كَسَرَ أَوْ ضَمَّ سَمِعَ

وَقِيلَ فِي الْمَشْهُورِ لَا غَيْرَ أَمْتَمَّ

يمنع جواز الوجهين فيما سمع فيه كسر أو ضم . وقيل لا يمنع ما اشتهر شهرة تمنع عن النزاع فيه : كخرج يخرج ، وسكن يسكن ، وقتل يقتل ، ونصر ينصر ، ومثل : ضرب يضرب ، وغلب يغلب ، وكذب يكذب ، وسرق يسرق ونحو ذلك . وأما المسموع فكثير : كبقل النبات يبقل بالضم ، ومطل غريمه يطله ، ونسق الكلام ينسقه نظمه ، ومكسه يمكسه ، أى نقصه ونحو ذلك كثير ،

وكذلك نحو حَفَرَتُ أُسْبَانَهُ تَحْفِرُ بِالْكَسْرِ تَبَا كَلَّتْ وَأَصْرَهُ عَطْفُهُ، وَحَرْدٌ عَلَيْهِ يَحْرَدُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَهُوَ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ وَجُودُ السَّمَاعِ بِمَانِعٍ لِلْجَوَازِ عَلَى الْأَصَحِّ، إِلَّا فِي الْمَشَاهِيرِ كَمَا رَأَوُا .

أَبُو زَيْدٍ عَنِ الْعَرَبِ وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ وَكَثِيرٌ غَيْرُهُمْ .

باب في شيء من خواص فعل المفتوح العين

عن فَعَلْتَ خَصْرًا نَائِبًا فَعُلَ

فَمَا اسْتَبَحَقَ مِنْ مَضَاعِفَ كَجَل

ويخص فَعَلَ المفتوح بأن ينوب عن فَعُلَ المضموم في النعوت المستوجبه
فَعُلَ المضموم من المضاعف : كَجَلَّ أى عظم ، وعَزَّ وشَحَّ وقلَّ ، ولذلك كان
اسم فاعلها فعيلا كجليل وعزيز وشحيح وقليل .

أو كَانَ فِيمَا فَاءُهُ تَالِيًا تَلَى

واخْصُصَ بِهِ غَلَبَةُ الْمُقَابِلِ

وينوب عن فَعُلَ المضموم أيضا فيما كان الياء بعد فائه أى في عيونه وذلك
مثل : طاب يطيب ، وَلَانَ يلين ، وبان يبين ، فهو طيب ولين وبين ، ويخص
أيضا غَلَبَةُ الْمُقَابِلِ نحو : كاتبني فكتبته ، وكارمني فكرمته .

باب فَعَلَ بالكسر يَفْعَلُ بفتحها

عَيْنُ الْمُضَارِعِ أَفْتَحَنَ مِنْ فَعَلَ

وَمِنْهُ نَادِرٌ بوجهين نُقِلَ

فَعَلَ المكسور مضارعه يَفْعَلُ بفتح العين: كَفَرِحَ يَفْرَحُ، وَسَمِعَ يَسْمَعُ، وَشَدَّتْ يَدُهُ تَشِلُّ شِلًّا، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَخَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وَلَيْسَ خَافَ وَهَابَ مِنْ بَابِ فَعَلَ المفتوح، لدلالة المضارع عليه، لأنه ليس في فعل ما يفتح مضارعه إلا مع حرف الحلق، والمعتل العَيْنِ لا تأثير للحلق فيه، وقد مضى هذا في بابه، وقد ندر في هذا الباب أفعال سُمِعَتْ بالوجهين:

حَرَ حَسَبَ أَوْغَرَ بئس أَوْلَغَ يَبْئِسُ

بَقِيَ وَهَلَ أَنْعَمَ تَحَمَّ أَوَّلُهُ يَبْئِسُ

للنادر منه بالوجهين الفتح والكسر اثنا عشر فعلاً هي: وَحَرَ بالمهملتين بحر ويوحر امتلاً حَقْدًا، وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ ظَنًّا، وَوْغَرَ صدره بمعجمة فمهملة يَغِرُّ وَيُوْغِرُ تَوَقَّدَ غِيظًا، وَبْئَسَ بالهمزة بعد باء موحدة يَبْئِسُ وَيَبْئَسُ سَاءَتْ حاله وهو ضد نعم، وَوَلَغَ الْكَلْبُ بمعجمة يَلْغُ وَيُولِغُ وفيه لغة كوعد، فيحتمل التداخل ويئس بالهمزة بعد الياء يَبْئِسُ وَيَبْئَسُ انقطع رجاؤه، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ. ﴿وَلَا تَيَاسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ وَيُوبِقُ بالوحدة، يَبِقُ وَيُوبِقُ هَلَكَ.

وَوَهَلَ يَهْلُ وَيُوْهَلُ فَزَعٌ وَهْلَةٌ أَيْضًا نَسِيَهُ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ نَعْمَةً

بالفتح ، ووحّت الحبلى تحم وتوحم وحاماً . اشتت أكلاً ، وولّه يله ويوله
ولهاً بالتحريد ذهب عقله فهو واله وولهاً ، ويبس الشجر ويبس يبساً بالضم
ومن الشذوذ ما هو بالكسر فقط وهو :

واكسر ورث جذّرع وثق عَقّ رك وفق

ورم وكم ورى وآه ومق

وهذا ما انفرد بالكسر وهو ثلاثة عشر فعلاً : ورثه يرثه ، ووجد به يجد
وجداً أحبه ، وحزن عليه ، وورع يرع ورعاً محرّكة عَفّ ، ووثق به يثق ثقة
اثتمنه واعتمد عليه ، وعق عليه بالمهملة يعق عجل ، وورك يرك اضطجع ، كأنه
وضع وركه على الأرض ، ووفق الفرس يوفق حصن ، عن ابن مالك وفي القاموس
والصاح .

وفقت أمرك تفقه صادفته موافقا ، وورم الجرح يرم انتفخ وأنفة تسكّبر ،
ووكم بكم اغتم واكترب ، ووقه له بالقاف يقه أطاع ، وورى المخ يرى إذا
اكتنز شعماً وسمناً ، وورى الزند يرى ، وفيه لغة كوعد فاحتمل القداخل ،
وولى الأمر يليه وَلَايَةٌ وَوَلَايَةٌ بالفتح والكسر وبهمزة قرى : ﴿ هُنَالِكَ
الْوَلَايَةُ لِلَّهِ ﴾ وومقه يمه مِقة وومقاً أحبه .

أكثر ذا من اللزوم جائى

واخص به لكبر الأعضاء

أكثر أوزان باب فَعِلَ نَجى ، لازمة : كفرح ونهيم وجذل وعجل ، وقد

نَجىء معداة بكثرة أيضاً : كسمع وعلم ، والكن اللزوم أكثر .

وَيَخْتَصُّ بِأَبِ فَعْلَ بِمَجِيئِهِ إِعْظَمُ الْأَعْضَاءِ وَهُوَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مَادَّةٌ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ
الْأَسْمَاءِ الْمَصْنُوعَةِ مِنْهَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : رَقَبَ وَبَطْنَ وَلِسَنَ وَنَخَذَ ، وَعَجَزَ ، كَبُرَتْ
رَقَبَتُهُ وَبَطْنُهُ وَلِسَانُهُ وَنَخَذَهُ وَعَجَزَهُ وَنَحَوَهُ ذَلِكَ .

وْغَالِبًا خَصَّ الْعَيُوبَ وَالْحَلَى

وَشَاعَ مَا طَاوَعَ بِأَبِ فَعْلًا

وَمِمَّا يَكُونُ غَالِبًا لِأَبِ فَعْلَ الْإِلَازِمُ أَفْعَالُ الْعَيُوبِ : كَمَيَّ يَعْمَى ، وَعَطِبَ
يَعْطِبُ وَجَهَرُ ، فَهُوَ أَجْهَرُ لَا يَبْصُرُ فِي الشَّمْسِ ، وَعَرَجَ وَعَوَجَ ، وَخَزِرَتْ عَيْنُهُ
صَغُرَتْ وَمِثْلُ ذَلِكَ كَثِيرٌ .

وَأَمَّا الْحَلَى فَهُوَ الْأَلْوَانُ نَحْوُ : صَهَبَ لَوْنُهُ وَهُوَ كَالشَّعْرَةِ خَاصَّةً بِالشَّعْرِ ،
وَبَغَثَ فَهُوَ أَبْغَثُ ، وَشَاةٌ بَغْثَاءُ رِقْطَاءُ ، وَسَوْدَ وَخَفِيرَ وَحَمَرَ وَصَفِرَ وَزَرَقَ
وَشَهْلَ وَدَهَمَ وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا مَطَاوَعَةُ فَعْلَ الْمَفْتُوحِ نَحْوُ : كَسَرْتَهُ فَكُسِرَ وَعَقَرْتَهُ فَعُقِرَ وَهَدَمْتَهُ
فَهُدِمَ وَثَلَمْتَهُ فَثُلِمَ قِيلَ : وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا ، وَمَعْرَفَةٌ مَتَوَقِّفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ مَوَادِّ فَعْلَ
الْمَفْتُوحِ ، وَمَعْنَى الْمَطَاوَعَةِ حَصُولُ فَعْلٍ قَاصِرٍ عَنْ أَثَرِ فَعْلٍ آخَرَ مُتَعَدٍّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب فَعْلَ يَفْعُلُ بضمهما

مِنْ فَعْلَ اضْمُمَ عَيْنًا الْمُضَارِعًا
وَهُوَ لَنَعْتٍ لَازِمٍ كُنْ وَاضِعًا

فَعْلُ الْمُضْمُومِ عَيْنُهُ يَجِيءُ مُضَارِعُهُ يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ أَيْضًا : كَكْرُمُ يَكْرُمُ
كِرْمًا وَكِرَامَةً ، وَحَسُنُ يَحْسُنُ حَسَنًا ، وَلَا يَجِيءُ غَيْرُ نَعْتٍ مُشْتَرِطٍ فِيهِ الْزُومُ ،
وَهُوَ يَغْلِبُ فِي أَفْعَالِ الطَّبَاعِ وَالسَّجَالِ كَكْرُمُ وَشَرُفُ وَمَجْدُ وَعَظْمُ وَخَبْثُ
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِنْ فَعْلٌ هُوَ الْمَوْضُوعُ لَهُ ، وَلَكِنْ قَدْ بَشَّرَكَ فِيهِ فَعْلُ الْمَكْسُورِ
كَفَرَحَ وَجَذَلَ وَبَحَلَ .

وَلَمْ يَجْرِ ذَا الْبَابِ مُضَعَّفًا وَلَا

بَعَيْنِ أَوْ لَامٍ سِوَى مَا نَقَلَا

إِنْ عَيْنُ فَعْلٍ الْمُضْمُومِ لَا تَكُونُ يَاءً ، وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ لَامٌ فَعْلَ يَاءً ،
وَلَا يَكُونُ فَعْلٌ مُضَاعَفًا كَمَا وَجَدَ ذَلِكَ فِي فَعْلٍ الْمَفْقُوحِ وَالْمَكْسُورِ ، وَمَا شَذَّ
مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مَنْقُولٌ قَلِيلٌ ، فَإِنَّ فَعْلَ الْمُضْمُومِ قَدْ وَجَدَ عَيْنُهُ يَاءً فِي فَعْلٍ وَاحِدٍ
وَهُوَ : هَيْؤُ الرَّجُلِ مَهْمُوزِ اللَّامِ ، أَيْ حَسَنَتْ هَيْئَتُهُ ، وَقَدْ سَمِعَ يَائِي اللَّامُ فِي فَعْلٍ
وَاحِدٍ أَيْضًا وَهُوَ : نُهُو الرَّجُلِ صَارَ ذَا نُهَى أَيْ عَقَلَ ، وَالنُّهَى مَقْصُورًا الْعَقْلُ ،
وَهُوَ يَائِي اللَّامِ ، لِأَنَّهُ مِنْ نُهُيْتِهِ نُهُيًا ، قِيلَ : وَهُوَ جَمْعُ نُهُيَّةٍ وَهِيَ الْعَقْلُ .

وَقَدْ سَمِعَ الْمُضَاعَفَ أَيْضًا فِي لُبُّبَتٍ إِذَا صَرَّتْ لَبِيْبًا عَاقِلًا ، وَفَكَكْتَ فَكَةً ،
وَهِيَ حَقٌّ فِي اسْتِرْخَاءٍ ، وَفِي أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ لَفَةٌ كَفَرَحَ ، وَذَمَّتْ تَذَمُّ كَكْرُمٍ أَيْضًا ،
وَفِيهِ لَفَةٌ كَشْتَمَ يَشْتَمُ فَهَذِهِ ثَلَاثُ مُضَاعَفَةٍ نَادِرَةٍ .

مِنْ اسْمِ عَيْنِ ذِي ثَلَاثٍ فَعَلَا

لِلأَخْذِ مِنْهُ بِاطْرَادٍ حَصَـلَا

قد يصاغ فَعَلَ المفتوح مطرداً من أسماء الأعيان الثلاثية ، لأخِذَ منها نحو :
رَبَعَ المَالَ وَعَشَّرَهُ وَنَصَفَهُ ونحو ذلك ، أى أخذ رُبْعَهُ ونصفه وعشره .

ولا تمخاذاً ولثناً تنبيه

وعمـل به وفيه وله

ومنها ما يصاغ منه لاتخاذ كسهر النهر ، وبار الهنر ولإنالته أى تنيل غيرك
منه كلحمته وشحمته ولبنته ، أى أطمعته لحماً وشحماً ولبناً ، وإذا قلت :
لحمت أنا وشحمت ، أى أخذت لحماً وشحماً فهو من باب الاتخاذ .

وَيَصَاغُ أَيْضًا مِنْهَا الْعَمَلُ بِهَا : كَرَحْمَتُهُ وَمَسْهُمُهُ وَعَصَاهُ ، أَيْ ضَرْبُهُ بِرَمَحٍ وَمَسْهُمٍ وَعَصَا .

ويصاغ منها أيضاً لعمل فيها نحو: رأسه وعانه، أى أصاب رأسه وعينه.

وَيَصَاغُ أَيْضاً لَعْمٌ لَهَا نَحْوُ: كَلْبَةُ الْكَلْبِ، وَسَبْعَةُ السَّبْعِ، وَعَلَى ذَلِكَ

فقس توفیق ان شاء اللہ تعالیٰ .

مِنْ ذِي جِيءَ أَزْبِعَ بِفَعْلًا

لِلاتِّخَاذِ وَمُضَاهَاةِ جَلالِ

وقد يصاغ من أسماء الأعيان الرباعية أيضاً بوزن فعلل فيكون ذلك بمعانٍ

مضبوطة غالباً، وهى الاتخاذ : كقمطرتُ الكتبَ، أى انخذتُ لها قِمطراً

بكسرة ثم فتحة بعدها سكون ، وهو وطاء لها ، وقرمصتُ قرموصاً ، أى حفرتُه ، وهو حفرة صغيرة يستكن فيها من البرد .

ويكون المضاهاة ، أى مشابهة الشيء وهو كثير فيه : كعقربتُ الصُدغَ أى لويته كالقرب ، وعشكنت الشعر أى أرسلته كالمشكال وهو شمراخ النخل ، وحفظل الرجل وعلقم أى أشبههما ، وهما شجران مُرَّان والسَّتر والإظهار والإصابة به وفيه تقع الإصابة .

ويكون للاسترايضاً : كسربله ، وقرمَدَ البناء طلاه بالقرمد وهو الجص ، ويكون للإظهار : كعسلجت الشجرة وبرعت ، أى أظهرت عساليجها ، جمع عسلج وعسلوج بضمهما ، وهو ما اخضر ولان من عيذاتها وبراعمها ، جمع برعم وبرعُوم وبرعومة بالضم فى كلهما ، وهو كم الثمر والنَّور أو الزهر ما لم ينفتح .

ويكون أيضاً للإصابة به كمرفضته وعرجنته ضربيه بالمرفص وهو السوط والرجون ، وهو أصل للمشكل ، وفرجن الدابة حكمها بالحسة ونحو ذلك . وقد يحى أيضاً لإصابة فيه كعقربه وغلصمه وعلقمه ، أى قطع عرقوبه وغلصمته ، وهى رأس الحلقة ، وحلقومه وهو مجرى الطعام .

وهو ليجعل فيه أو ليجعله

كذلك واختصار قول أوله

وهو قد يحى أيضاً لجعله فيه : كقفلتُ الطعام وكزبرته وزعقرته ، جعلتُ فيه للفلفل والكزبرة والعفران ، وعصفت الثوب وزبرقته وعندمته ، أى جعلت فيه ذلك من الأصباغ ، وعبهر الدّاء وعَبَرَ العائِبَ جعل فيهما ذلك .

ويجىء أيضاً لجعل الشيء كذلك : كجحفل الخليل وقنبليها ، جعلها كذلك
أى جحافل وقنابل ، وهى الطائفة منها نحو الأربعين ، واختصار قول : أولياى
ويعطى فعل اختصار الحكاية مخصصاً بها : كسبئحل قال : سبعان الله ، وحوقل
قال : لا حول ولا قوة إلا بالله .

وفى كلا الوزنين إن لم يَحْتَشَى

لبس بشرط نسبة صنع إن تشا

فى كلا الوزنين يعنى وزن فَعْلل ووزن فعل المذكور قبله ، فإنه اشترط فيه
أطراد الصوغ على وزنها شرطين :

- أولهما : أن لا يكون ثم لبس دافع فهو أحد الموانع ، فإذا كان ذلك
مفهوماً من لفظ مناسب فلا مانع للجواز .

واشترط النسبة هنا لفظ عامٌ لامح معان خواص ، منها : أن لا يصاغ من
اللفظ إلا لمناسبٍ معناه فى أصل وضعه ، فإنك لو استعملت من لفظة العنبر معنى
الستر فقول : عنبرت الرجل أى سترته بالعنبر ، كما قلت : سربلته أى سترته
بالسربال ما كان ذلك جائزاً ، وكذلك لو قلت عنبرت البناء ، أى شدته بالعنبر ،
كما قلت : قرمدته ما جاز ذلك ولو كان حقاً فى أصل استعماله للنسبة ، وعدم النسبة .
فلفظة النسبة أعم من ذكر اللبس لشموله مناسبة الوزن للفظ ، فلا يصاغ
من الرباعية لوزن فعل الثلاثى ولا بالعكس ، اعدم مناسبة اللفظ .

وأما ذكر اللبس فشرط لا فى جواز أصل البناء عليه ، ولكن فى مجرّد
الفهم عند السامع ، فلو قال سبّعهُ ولم يكن ثم قرينة تميزه أنه من سبّعهُ السَّبْعُ

أو من سَبَّحَ المَالَ أَى أَخَذَ سُبُّعَهُ لم يَجْزِ ذلكَ لأجل اللبس ، وإلا فهو فى أصله مناسب للصوغ لفظاً ومعنى ، فإذا وجدت القرائن المميزة واندفع اللبس حكم بالجواز مطرداً على الأصل فيه ، والله أعلم .

كذلكَ فى الوزنِ المَزِيدِ أقبل إنْ

صَادَفَ نِسْبَةً وَمِنْ لَبَسَ أَمِنْ

وكذلك يشترط فى صلاحية الوزن المَزِيدِ إذا أريد به الصوغ من اسم عين أن يكون الاسم الموضوع منه مناسباً للصوغ ، ولا تناسب بين الفعل الرباعى وأفعال الزيادة إلا فى مثل : اقشعر ، واخرنجم ، ومثل ذلك لا يكون مناسباً لأن يصاغ عليه ، فبقى أنه لا يصاغ إلا من فعل ثلاثى مناسب ، ويعتبر هنا مناسبة كل وزن بما يليق به : كأعرق وأيمن بوزن أفعل ، أى قصد العراق واليمن . ويكون بوزن فَعَلَ كبصّر وكوّف ، أى قصد البصرة والكوفة . واستفسر البُغَاثُ ، أى صار نسراً بالقوة ، ومثله : استعجزر الطين .

ومثل هذه المناسبات مع دفع اللبس يعتبر بها وقد يجىء من الرباعى فى وزن يطاع الرباعى : كمقربت الصدغ فتعقرب ، والله أعلم .

وَقَالَتْ المَضَاعِفُ المَكْثَرُ

مِنْ الثَّلَاثَى بِمَثَلِ الفَاخِرَى

المضاعف من الفعل الثلاثى مثل : كَبَّ إذا قصد بكثيره بوزن فَعَلَ ، فيقال فيه : كَبَّبَ لكن يبدل ثالثة بمثل فائه جوازاً للإلحاق بالرباعى ، فتقول : كبكب ، قال الله تعالى : ﴿ فَكُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمُنَافِقَةُ ﴾ .

هَذَا عَلَى رَأْيِ لِبَعْضِهِمْ وَقَدْ

شَاعَ وَبَعْضٌ قَالَ إِنَّهُ أَطْرَدَ

أَيُّ هَذَا التَّأْصِيلِ فِيهِ اخْتِلَافٌ ، فَهُوَ رَأْيٌ لِبَعْضِ النُّحَاةِ لَا لِكُلِّهِمْ ، فَإِنْ
عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَزَنَهُ فَعَمَلٌ لَا فَعْمَعٌ وَلَا فَعْمَلٌ ، وَهَذَا الْمَعْنَى شَائِعٌ ، يَعْنِي إِبْدَالُ الثَّلَاثِ
بِمِثْلِ الْفَاءِ .

وَقَالَ بَعْضٌ : إِنْ مَقِيسٌ مَطْرِدٌ ، وَبِهِ قَالَ شَارِحُ اللَّامِيَّةِ ، وَذَكَرَ أَنَّ
الْجَوْهَرِيَّ تَقَدَّمَ إِلَى ذَلِكَ وَهُوَ كَثِيرٌ مِثْلُ : هَبَّهُ مِنَ النَّوْمِ ، وَهَبَّهَ أَثَارَهُ ،
وَعَبَجَ بِصَوْتِهِ وَعَجَّجَ ، وَدَجَّ اللَّيْلُ وَدَجْدَجَ ، وَزَجَّهَ عَنْ مَوْضِعِهِ وَزَحْزَحَهُ ، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب أفعال الزيادة

هَآك مَزِيدًا مُلَحَقًا بِفَعْلًا

فَعَلَ فَعَّلَ فَعَّلْتُ وَفَعَّلًا

هذا باب تذكر فيه الأفعال المزيـدة الـتى تشابه فعلـل ، وهو مجرد كـدحرج ، وتـلحق به أوزان من المزيـد ، ومعنى الإلحاق أنها مثله فى مصدر وغيره من تصريفاتها ، وهى تَفَعَّلَ بزيـادة تاء مثناه فوقية كَتَرَمَسَ الشئ بمعنى رَمَسَهُ ، أى ستره .

وَفَعَّلَ بزيـادة التاء قبل لامه نحو : كَلَبَ الرجل إذا داهن فى الأمر .
ومنها فَعَّلَسَ بزيـادة المهيـلة كَخَلَبَسَ قلبهُ ببناء معجمة ، وباء موحدة ، خدعه وفقنه ، والأصل خلبه ، ومنه برقٌ خُلِبَ .
ومنها : سَفَعَلَ بزيـادة المهيـلة فى الأول نحو : سَفَسَ فى سيره أسرع ، أصله فس بالنون والباء الموحدة ، والسين المهيـلة ، أى تحرك .

فَعَّلَ فَعَّلْتُ وَفَعَّلَ فَعْمًا

فَعَلَ فَعَّلَ فَعَّلْتُ وَفَعَّلًا

ومنها وهو ما زيد أوله مثل عينه : كَزَهَرَق بمعنى هزق أى ضحك كثيراً أو دَهَدَمَ الجدار أى هدمه .

ومنها : فَعَلَ بزيـادة ميم قبل عينه كزَمَقَ الفحل عند الخراب ، ألقى ماءه قبل الإيلاج من زلق .

ومنها : فَعَلَ بزيـادة ميم فى آخره ، وهو قليل جداً نحو : غَلَصَمَهُ ، قطع غلصمته قال ابن مالك والجوهري فى الصحاح ، وحكم القاموس بأصالة .

ومنها : فعل بزيادة الميم قبل اللام نحو : حلطم رأسه حلقة ، أصله من حلطم الجلد كشطه .

ومنها : فعل بزيادة النون بعد الفاء ، نحو : سنبل الزرع إذا أخرج سنبله ، أصله من سَبَل .

ومنها : فعل بزيادة النون قبل لامه نحو : قلنسه ألبسه القلنسوة ، ويقال : قلساه وقلّسه بالتضعيف .

ومنها : فعلن بزيادة النون آخرًا : كقطرن الجبل طلاه بالقطران ، بمعنى قطره .

ومنها : فوعل بزيادة الواو قبل اللام : كجورب بالجيم والمهملة والموحدة ألبسه الجورب ، وحوقل الرجل بالمهملة والقاف كبير وأسنى وضعف عن الجماع .

فَعُول هَفَعَلَ فَمَعَلَتْ وَفَعِلَا

فَعِيلَ فَعَلَى وَالْمُضَاهِي شَمَلَا

ومنها : فعول بزيادة الواو قبل اللام نحو : هَزُول يَهْزُول في مشيه أسرع ، وجهور في كلامه جهر به .

ومنها : هفعل بزيادة الهاء قبل الفاء نحو : هَلَقَم الطعام ، أى لقمه وابتَلَعَهُ .

ومنها : فهل بزيادة الهاء بعد الفاء نحو : رَهَسَ الشَّيْءَ بمعنى رَمَسَهُ أى ستره .

ومنها : فيعل نحو : بيطر الرجل عمل البيطرة ، وهو معالجة الدواب من البطر وهو الشق .

ومنها : فَعِيل بزيادة الياء بعد العين نحو : عذِيبُ الرجل أحدث عند الجماع ، فهو عذِيبُوط كعصفُور وفرعون ، ومثله رهياً العمل وطشياً بالشين المعجمة والياء المثناة تحت ، أى لم يحكم العمل فيهما .

ومنها : فَعْل بزيادة الياء المثناة تحت كسلقاه أى ألقاه .

ومنها : مضاعف اللام كجَلَبَبَه بالجيم والباءين الموحدين ألبسه الجلباب ، وشملل أى أسرع كأشمل وشمل ، وناقاة شملة مسرعة .

ومنع فَعَلَ فاعلت وَاَفْعَلَا

أَصَح والخلاف في كَخَلَخَلَا

وقال بعضهم : إن فَعَلَ وفاعل وأفعل : كقطع وقاتل وأكرم مما ألحق بفعل ، ولكن الرأى للصحيح ، وللقول الرجيح منع إلحاقها به ، لأنها قد تخالفه في بعض تصريفاتها ، فإن مصدر فَعَلَ تفعيل ، وفاعل : فعال ومفاعلة ، ومصدر فعال : فعلال وفعلة ، فن ثم اختلفا ، ولأن فاعل قد يكون مدغماً كقوله جل وعز : ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا ﴾ ولو كان ملحقاً وجب فسكه كما سيأتى في باب الإدغام .

وأما أفعل فلأن ، مصدره إنفعال ، ويكون محذوماً مزيدة في المضارع وما أشبهه : كيمكرم ومكرم .

وأما باب خلخله ، أى ألبسه خلخالاً ، فهو مما يختلف فيه أيضاً فَعِيل : وزنه فَعْعَل ، فالثالث منه زائد وقيل : وزنه فعَل ولا خلاف في إلحاقه مع القول بأنه مزيد ، وليس هنا موضع إطالة .

تَفَعَّلَ وَالْمَلْحَقُ بِهِ

تَفَعَّلَ الْمَزِيدُ وَآوَا سَبَقًا
عَيْنًا أَوْ أَثَرَهَا بِهِ قَدْ أَلْحَقَا
تفعل كمتدحرج ، قد يلحق به من المزيد فيه مع كونه كوزنه ما زيد فيه
واو قبل عينه ، وهو تفوعل كتجورب مطاوع جور به ألبسه الجورب ،
وكذلك ما زيد فيه الواو إثر العين ، أى يتلوها وهو تَفَعَّلَ كترهوك فى مشيه
إذا تموج فيه متبخترا .

أَوْ هَاءُ إِثْرَ الْفَاءِ أَوْ يَاءُ تَلِي
فَا أَوْ أَخِيرًا أَوْ بِلَا مَنِ اجْتَلَى
ومن الملحق بتفعل أيضاً ما يزاها ، إثر الفاء ، أى يعده ، فيكون ذلك
تفهل ، نحو : ترهشف الشراب بمعنى رشفه ، أى امتصه .
ومنها : تفيعل بزيادة الياء تلى الفاء ، أى بعد الفاء نحو : تشيطان الرجل أى
أشبه الشيطان فى فعله .

ومنها : ما يزداد فيه الياء آخرًا ، فيكون تفعلى كتسلى مطاوع سلقاه على
قناه ، ألقاه .

ومنها : ما تكرر لامه فى الكلمة لا فى الوزن كتجلبب مطاوع جلببه .

وَالْخُلْفُ فِي ثَلَاثَةِ كُنْ نَاقِلًا

تَفَعَّلْتُ تَمَعَّلْتُ تَفَاعَلَا

ومما يختلف فى إلحاقه بتفعل ثلاثة أفعال وهى : تفعل بتشديد العين وهى

في التصريف مثل تفعلل، إلا أن مصدرها قد يكون تفعّلاً كتملق تملّقا وإن كان المطرد فيه تفعل كتكلم تكلمًا .

وتفعل بزيارة الميم بعد الفاء : كتمدرع لبس المدرعة ، وتمسكن أظهر المسكنة ، وتصريفها كمتصرف فعلل في كل وجه ، ولكن قيل : إن ميمها لم يوضع لإلحاق ، والكلام عليهما يطول ، وتفاعل والصحيح منع إلحاقها لوجود الإدغام كزبد وعمر و تشاقا بإدغام القاف ونحو ذلك ، والإلحاق يوجب ترك الإدغام .

افعلل والملحق به

كافعلل افونعل ثم افعللسا

وافعللا افعللى ونحو افعللسا

ومن أفعال الزيادة : افعلل بزيادة الهمزة في أوله والنون ثانيا : كحرجت الإبل بالمهملتين والجيم جمعتها فاحرجمت ، أى اجتمعت ، ومما يلحق به : افونعل بزارة الواو وتأخير العين ، كاحونصل الطائر بالمهملتين فنى عنقه وأخرج حوصلقه ، وهى مستقر الطعام منه ، كالكرش من غيره ، وقيل : مجرى الطعام كالحلقوم من الإنسان .

ويلحق بافعلل أيضا افعللس بزيادة السين فى آخره كاعلنكس الشعر إذا تراكم لكثرة .

ومنها : افعللا بزيادة همزة فى آخره كاحبظا إذا عظم بطنه من داء يسمى الحبط محركا بالهاء الموحدة بين المهملتين ، والحباط بالضم .

ومنها : افعللى بزيادة الألف فى آخره : كاسلنقى بمعنى اسلنقى ، واحبطنلى عظم بطنه ، واسرندى واعلندى بالمهملات فهما أى غلظ .

ومنها : افعلل بتكرير اللام : كافعلنسس البعير عصى من الانقياد واعلنكك للشعر تراكم لكثرة .

غير الملحق

وغير ذى الإلحاق فهو أَفْعَلًا

والمَدَّ رابعاً مزيداً حـ

وبعض أوزان المزيد لا تكون للإلحاق بشيء من الأوزان نحو: أَفْعَلٌ بزيادة همزة الوصل في أوله ، وتضعيف لامه ، وهو يختص بالألوان كـبَيْضٌ واسودَّ واحمرَّ واخضرَّ واصفرَّ .

وقد يزداد أَفْعَلٌ ألفاً قبل لامه ، فيكون أَفْعَالٌ ، وهى مثل أَفْعَلٌ حيث تكون أَفْعَلٌ : كاحمرَّ واصفرَّ ، لكن تختص أَفْعَلٌ بأنها تكون للون ثابت ، وأفعالٌ للون غير ثابت كما قيل : هو يحمار مرة ، ويصفار أخرى ، هكذا قيل فى القرآن فى وصف الجنة : ﴿ مَذَاهِمًا ثَانٍ ﴾ فكان وصف أريد ثباته فلا يستقيم غير ذلك ، والله أعلم .

وقد تحرك ألف أفعال فتكون همزة مفتوحة نحو : اجفأ بالجم والفاء والظاء المعجمة إذا أشفى على الموت ، واجفألت الجيفة انتفخت ، وقديقال اجفأ بالمد كاحمرَّ .

وافْتَعَلْتُ وافْتَعَلْتُ وكاسْتَقَرَّ

واعتوجعت مع اسلمهم واسبطر

ومنها : افْتَعَلَ بزيادة همزة وصل وتاء ثالثة كاكْتَسَبَ واستمع .

ومنها : افْعَلْ بزيادة همزة الوصل ونون ثانية : كانطلق ، وكضرت الإفاء

فانكسر .

ومنها: استفعل بزيادة همزة وصل وسين ثانية وتاء. ثالثة: كاستخرج واستقر واستكان منه على الأصح.

ومنها: افعل بزيادة همزة وصل وواو رابعة وتضعيف اللام كاعثوجج البعير بالمهملة والمثلثة والجيم المتكررة ضخم وغلظ وأسرع.

ومنها: افعل بزيادة همزة وصل واللام الثالثة، وتضعيف اللام كاسلهم للرجل بالمهملة: تغير وجهه من أثر شمس أو سفر، أصله سهم.

ومنها: افعل بزيادة همزة وصل وتضعيف اللام الأخير: كاسبطر الشعر طال، واقشعر جلده اشمأزت نفسه، واشتمل في سيره أسرع.

وادلس اكوال ثم افعلوا

كذلك وأفعل ثم افعل

ومنها: افعل بزيادة همزة وصل والميم المضعفة رابعاً نحو: اهرمع في سيره أسرع، واهرمع الدم سال، وادلس الليل اختلطت ظلمته، أصله دلس ومنه التدليس في الكلام هكذا ذكر شارح اللامية، وانقد على ابن مالك في ذكره كليهما، لأنهما بوزن واحد.

قلت: ادلس يحتمل وجهين: فإنه يحتمل ما قاله للشارح، ويحتمل كونه افعل بزيادة اللام وتضعيف العين، فعلى تقدير كونه على هذا الوزن فقد ذكره ابن مالك في موضعه، وقد سلم من التكرار واشتقاقه من دمس الليل أظلم فهو ظاهر، وقد أتيتُ بلفظه ادلس فاكثفت عن الوجهين.

: ومنها : افوَعَلْ بزيادة همزة الوصل والواو ثالثة ، وتضعيف اللام نحو :
اكوال قصر واجتمع ، واكواد واكوهذ أيضاً بمعنى ارتمش .

ومنها : افعرعل بزيادة همزة الوصل ، وتكرير العين مفروقة بواو زائدة :
كاعذوذب واحلولى صار عذبا حلواً ، واخشوشن صار خشناً ، واعشوشب
كثرعشبه .

ومنها : افعوَوَلْ بزيادة همزة الوصل ، والواو رابعة مضاعفة : كاعلوَط فرسه
بالمهمات تعلق بعنقه ، واعلوَطنى غريمى لزمنى .

ومنها : افعلِل بزيادة همزة الوصل والياء رابعة مضاعفة نحو : اهبيئخ الرجل
انتفخ وتكبر وتبختر فى مشيه ، والصبي سمن فهو هبيئخ .

باب ذكر فائدة الزيادة في أفعل

عَدَّ بِأَفْعَلٍ غَالِبًا عَرَضَ أَزَلَ

وَلَوْ جُودَهُ عَلَيْهَا قَدْ جَمَلَ

اعلم أن العرب لم تزد غالباً حرماً إلا لدلالته على معنى لا يدل عليه الأصل :
كدلالة المفعلة المزيّدة في وزن أفعل على التعدية في نحو : أكرمته وأفرحته
وأعلته وأسمعته وأذهبتة ، وأفعل تكون لمعانٍ منها : التعدية كما مضى .

ومنها : التعريض نحو : أفعلته وأطعمته أى عرّضته للقتل والطعن .

ومنها : الإزالة نحو : أقذبت عَيْنَهُ ، أى أزلت قذاها .

ومنها : كونه لوجوده عليها أى لوجوده على الحال التي هو عليها كقوله تعالى :
﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ أى وجدنه كبيراً ، وقول عمرو بن معدى كرب :
كأرمنكم فما أبخلناكم وقاتلناكم فما أجبنكم ، أى ما وجدناكم بخلاء
ولا جبناء .

ومُشَبَّه أَمْرَى وَمِنْ مَكَانٍ

قَصْدٌ وَلِلدُّخُولِ فِي زَمَانٍ

وقد يكون أفعل مرادفاً لفعل : كشكل الأمر وأشكل التبس ، وسرى
وأمرى سار بليل ، وقد يكون أيضاً مصوغاً من مكانٍ مقصود : كأغرق أى قصد
للعراق ، وأيمن قصد اليمن .

ومنها : أنه يكون مصوغاً من زمانٍ للدخول فيه : كأصبح وأمسى ، دخل
في الصباح والمساء .

وَلِلْمَصِيرِ هَكَذَا وَعَنْ فَعَلٍ :

أَعْنَى وَقَدْ طَاوَعَهُ أَيْضًا فَقَلَّ

وَيَكُونُ أَفْعَلٌ لَصِيرُورَةِ الشَّيْءِ كَمَا هُوَ نَحْوُ : أَلْحَمَّ الرَّجُلَ وَأَمْوَالَهُ أَيْ صَارَ

ذَا لَحْمٍ وَمَالٍ ، قِيلَ : وَمَنْهُ أَحْصَدَ الزَّرْعُ حَانَ حَصَادُهُ ، لِأَنَّهُ صَارَ كَذَلِكَ .

وَمِنْهَا : أَنْ أَفْعَلَ قَدْ يَكُونُ مَغْنِيًّا عَنْ فَعَلَ فَبِمَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِيهِ فَعَلَ : كَأَفْلَحَ أَيْ

فَازَ ، وَأَقْسَمَ بِاللَّهِ حَلْفًا . وَأَلْفَيْنَا أَيْ وَجَدْنَا .

وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ مَطَاوَعًا لِفَعَلٍ لِكَثْرَةِ قَلِيلٍ نَادِرٌ نَحْوُ : كَبَّهَ لَوَجْهَهُ فَأَكَبَّ ،

وَقَشَعَتُ الْقَوْمَ فَأَفْشَعُوا ، أَيْ فَرَقْتَهُمْ فَتَفَرَّقُوا ، فَهُمَا فَعْلَانِ .

ذِكْرُ فَعْلٍ

كَثُرَ بِفَعْلٍ غَالِبًا وَاسْلُبَ وَعُدَّ

وَادْعُ وَصَيِّرْ وَاخْتَصِرْ قَوْلًا وَرَدَّ

فَعْلٌ مُضَاعَفٌ لِلْمَعْنَى يَكُونُ غَالِبًا لَلْعَكْثَرِ : ﴿ كَرِهْنَاكُمْ كُلُّ مَمْزُوقٍ ﴾ ،
﴿ وَغُلِّقْتُ الْأَبْوَابَ ﴾ ، ﴿ وَقَطَعْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَمْمًا ﴾ .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَكُونُ لِلتَّلَاسُّبِ نَحْوُ : قَرَدْتُ الْبَعِيرَ وَقَذَّبْتُ عَيْنَهُ أُخْرِجْتُ عَنْهُ
لِلقَرَادِ وَالْقَذَاةِ .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَكُونُ لِلتَّعْدِيَةِ : كَهَمْزَةِ أَفْعَلَ نَحْوُ : كَرَّمْتَهُ وَفَرَّحْتَهُ وَعَلَّمْتَهُ .
وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ لِلدَّعَاءِ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ بِأَصْلِ الْفَعْلِ : كَهَتَّرَهُ اللَّهُ ، وَقَتْلَهُ وَسَقَاهُ
الْفَيْثَ وَعَقَّرْتَهُ قُلْتُ لَهُ ذَلِكَ ، وَيَكُونُ لِلتَّصْيِيرِ نَحْوُ : أَمَرْتَهُ وَوَأَيْتَهُ ، صَيَّرْتَهُ أَمِيرًا
وَوَالِيًا ، لاختصار القول يكون أيضًا نَحْوُ هَلَلْتُ وَكَبَّرْتُ قُلْتُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

صَيِّرَ كَأَصْلِهِ وَلِلتَّصْيِيرِ

كَأَصْلِهِ جَاءَ وَكَالْتَفَكِيرِ

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَكُونُ لِتَصْيِيرِ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ كَقَوْلِهِمْ : سَبَّحَانَ الَّذِي ضَوْءُ
الْأَضْوَاءِ ، وَكَوُفَ الْكَوْفَةِ ، وَبَقَرٍ لِلْبَصَرَةِ ، أَيْ جَعَلَهَا أَضْوَاءً وَكَوْفَةً وَبَعْرَةً ،
وَيَكُونُ أَيْضًا لِصَيْرِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ عَلَى مَا كَانَ فِي أَصْلِهِ : كَرَوْضِ الْمَكَانِ صَارَ
رَوْضًا ، وَعَجَّزَتِ الْمَرْأَةُ وَثَبَّتْ وَعَوْنَتْ ، صَارَتْ مَجْزُوزًا وَثَبَّتًا وَعَوَانًا ، وَهوَ قَدْ
يَكُونُ أَيْضًا مُرَادِفًا لَتَفَعَّلَ كَتَفَكَّرَ وَفَكَّرَ ، وَالتَّفَكُّرُ مَصْدَرٌ مِنْ فَكَّرَ .

وَمِنْ مَكَانِ الْقَصْدِ أَوْ وَقْتِ الْعَمَلِ

جاءَ كَهَجَّرَ وَمُرَادِفًا فَعَلَ

وَيَصَاحُ أَيْضًا فَعَلَ مِنْ اسْمِ مَكَانٍ مَقْصُودٍ : كَبَعَّرْتُ رَكُوتًا ، أَيْ قَصَدْتُهُمَا ،

وَيَصَاحُ أَيْضًا مِنْ اسْمِ زَمَنِ وَقَعَ فِيهِ الْفَعْلُ : كَهَجَّرَ وَرَوَّحَ صَارَ فِي الْمَاجِرَةِ وَالرَّوَّاحِ ،

وَصَبَّحَ أَنَّى صَبَاحًا وَمَسَّى وَغَلَسَ فَعَلَ فِي الْوَقْعَيْنِ شَيْئًا .

وَيَكُونُ أَيْضًا مُرَادِفًا لِفَعَّلٍ : كَزَيْلْتُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى أَزَلْتُهُ ، وَيَجِيءُ لِمَعَانٍ

غَيْرِ مَضْبُوطَةٍ .

ذكر فاعَل

ولاشتراك فاعَل اجْعَل واجتَلِ

رِذِفَ فَعَلْتَ أَمَعَلْتَ وَفَعَلَ

فاعل بزيادة ألف بعد الفاء يكون لاشتراك في الفاعلية والمفعولية ، وهو
الغضب فيه نحو : ضاربني فضاربتني ، ويكون لمعانٍ غير ذلك منها : أنه يرادف
فَعَلَ المفتوح الخفيف : كسافر وسَفَرَ ، ويرادف أَمَعَلَ كمتابع الصَّوم بمعنى أتبعه
بعضه بعضاً ، ويرادف فَعَلَ فهو للتكثير كضعاف بمعنى ضعَف .

مُطَاوَعِ فَعَمَلَل

مُطَاوَعًا فَعَمَلَلَضَعَ فَعَمَلَلًا

وقد يحى أيضا لذاك افْعَمَلَلَا

تفعلل هو الموضوع لمطاوعة فعلل: كدخرجته فقد خرج، واخلخلته فتخلخل،

وجلببته فتجللب، وجوربته فتجورب، وقد يكون مطاوعا له أيضا افْعَمَلَل

كخرجت الإبل فأخرجت، أى جمعها فأنجمت.

تَفَعَّلَ

مُطَاوَعًا فَعَّلَ ضَعَّ تَفَعَّلًا
وَقَدْ أَنَى مُرَادًا لَا تَفَعَّلًا

تَفَعَّلَ قد يكون لمطاوعة فعل ، وهو الغالب فيه : كملته ففعل ، وأدبته فتأدب ،
وهذبته فتهدب ، وقد يكون لمعانٍ آخر منها : أن يكون مرادًا لَا تَفَعَّلَ
كتكبر واستكبر ، وتعظم واستعظم .

مُكَلَّفَ اتَّخَذَ تَجَبَّبَ اعْتَقَدَ

فيه وللمَصِيرِ ذَا أَصْلٍ يَرِدُ
ومنها : أنه يكون لالتكلف ، أى يتكلف إظهار شيء : كتجمل وتصبر
أظهر الجميل والصبر متكلفًا لذلك .

ومنها : أنه يكون لانتخاذ الشيء كقبول أى يتخذ وسادة .

ومنها : أنه يكون للاجتناب : كتحرجه ، وتأنمه ، اجتنبه لأجل
الحرج والإثم .

ومنها : أنه يكون للاعتقاد فيه : كتعظمته وتكبرته ، اعتقدت أنه
عظيمٌ كبيرٌ .

ومنها : أن يكون لمصير الشيء ذَا أَصْلِهِ : كتأهل الرجل صار ذَا أَهْلٍ .

كَذَا لَهُ مَعْنَى بِنَفْسِهِ جَلَى

وَلَمْ يَكْرُرْ مَعَ التَّهَلُّ

ومنها أنه يكون : بمعنى موجود في نفسه : كتكبر إذا كان في نفسه ، أى
من أصله كبيراً ومنه اسم الله المتكبر .

ومنها : أنه يكون أيضاً لتكرار مع مهلة كتجرع الطعام .

تَفَاعَلَ

وَالِشْتِرَاكَ وَاقَعَ تَفَاعَلَا

أَيْضًا وَقَدْ طَاوَعَ بَات فَمَلَا

تفاعل بزيادة التاء في أوله ، والآف ثالثة للاشتراك في الفاعلية انقطاعاً ، وفي المفعولية معنى نحو : تضاربوا وتقاتلوا وتكلموا وما أشبه ذلك ، والكلام في طلب التفريق بين فاعل وتفاعل مما أكثر فيه النحاة ، وإيسرها موضع بسطه ، لأننا قصدنا الاختصار ، وقد يكون تفاعل أيضاً مطاوعاً لفاعل كباعده فقباعده ، وتابعه فتابع .

وَجَاءَ لِلإِظْهَارِ غَيْرَ مَا عَلَى

مُظْهِرِهِ وَأَنْتَ بِهِ كَفَّيْنَا

ويكون تفاعل أيضاً لإظهار خلاف ما عليه الفاعل : كمتجاهل وتغافل وقهاله ، أظهر الجهل والفسلة ، البلاءة ، ولم يكن في الأصل جاهلاً ولا غافلاً ولا أبله .

وقد يكون أيضاً لمعنى فعل نحو : توانيت ، بمعنى ونيت ، ولا بد في هذا ونحوه من مبالغة

انفَعَلَ

وانفَعَلَ اجْعَلُهُ مُطَاوَعًا فَعَلَ

لَدَى تَأْثَرٍ وَجَاءَ كَانْفَعَلَ

قال سيبويه : إن الباب في المطاوعة هو انفعل ، وفيه افتعل قليل ، قيل :
ولذلك كان انفعل مخفصاً بالعلاج والتأثير ، لأن المطاوعة إنما هي تأثر أى قبول
للتأثر : ككسرتة فانكسر ، وقطعتة فانقطع ، وجذبته فانبجذب ، وقده وهده
فانقد وانهد ، وقد يكون أيضاً مطاوعاً لأنفعل كأزعجته فانزعج ، وأفقلت الباب
فانفعل .

وَقَدْ يَكُونُ مُغْنِيًا عَنْ فَعَلَا

أَيْضًا وَقَدْ وَافَقَ ذَلِكَ انْفَعَلَا

وقد يكون انفعل أيضاً مغنياً عن فعل فيما لم يوضع فَعَلَ : كأنطلق وانفعل ،
وقد يكون أيضاً موافقاً لذلك فعل الذى تقدم ذكره فهو المشار إليه في النظم ،
وذلك مثل طفت النار وانطفئت .

افْتَعَلَ

وفعل افْتَعَلَ قد يُطَاوَعُ المفعول به
وَحَيْثُ لَمْ تَرَوْا بقاء شاسع

افْتَعَلَ مجيء مطاوعاً لفعل وهو الغالب فيه ، ولا يختص بالعلاج والتأثير
كما اختص به افْعَلَ ، قال بعضهم : كَمَا لَمْ يَكُنْ افْتَعَلَ هو الموضوع للمطاوعة ،
جَازَ مجيئه في غير العلاج والتأثير ، فقيل : غمغه فاعتم ونحو ذلك ، ويختص بالنيابة
غالباً عن افْعَلَ فيما كان فاؤه بعض حروف هذه الكلمة التي هي (لم ترو) وهي
خمس حروف : اللام كَلَامَتُ الجرح فالتأم ، والميم كَمَحَوْتُ الكتابَ فامتحى ،
والنون كَنَفَيْتُهُ فانتفى ، والراء كَرَمَيْتُ به فارتى ، والواو كَوَصَلْتُهُ فانصل ،
ولا نقول افْعَلَ في جميعها فيكون ذلك : انرمى وانلام ، وقد جاء افْعَلَ في الميم فاء
كانمحي وامتحى اكن القاء أكثر ، والله الموفق .

تَصَرَّفَ اتَّخَذَ وَشَارَكَ بِافْتَعَلَ

وَأَثَرُ بِمَعْنَى فَعَلَ وَكَاشَتَمَل

وافْتَعَلَ قد يكون للتصرف ، أى الاجتهاد في تحصيل أصل الفعل : كما كتسب
أى اجتهد في تحصيل الإصابة لمزاولة أسبابها ، ويكون للاتخاذ : كاشتويت اللحم
أى اتخذته مع جطك له أصل الفعل ، وأطبخته ، واختبزت الخبز ، وامتطيت
وارتشيت ونحو ذلك .

ويكون أيضاً للمشاركة بمعنى تفاعل نحو : اعتوروا الشيء ، تفاوروه ،
واجتوروا أى تجاوزوا ، واققتلوا بمعنى تقاتلوا ، ويكون أيضاً بمعنى قتل : كافقتروا ،
ويكون أيضاً بمعنى في نفسه كاشتعمل .

ذِكْرُ اسْتَفْعَلَ

سَلَّ اعْتَقَدَ فِيهِ أَخَذَ بِاسْتَفْعَلَ
حَوْلَ وَقَدْ طَاوَعَ أَيْضًا فَعَلَا

استفعل يكون للسؤال غالبًا ، وهو إما ظاهرٌ فيه ، وإما مقدر .
فالأول : استعان ربه واستغفره ، سأله الإعانة والمغفرة .
والثاني : كاستخرج الشيء ، واستوقد ناراً ﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ ﴾ .
ويكون لمعان غير ذلك منها : أن يكون للاعتقاد فيه : كاستعظمت ، واستكبرته
اعتقدت أنه عظيم كبير .

ومنها : أنه يكون لانتخاذ الشيء نحو : استلأم ، أى أخذ لأمة حربيه .
ومنها : أنه يكون للتحول نحو : استحجر الطين ، واستنسر البغاث ، أى
تحول حجراً ونسراً .

ومنها : أيضاً أنه يطاوع أفعَلَ نحو : أهلكته فاستحكم ، وأقمته فاستقام .

وَجَاءَ كاستَحْيَ وَرَدَفَ افْتَعَلَ
وَفَعَلَتِ وَانْفَعَلَتِ تَفَعَّلَا

ويكون استفعل مغنياً عن فعل فيما لم يوجد فيه فعل ، نحو : استحى يستحي ،
ويكون أيضاً مرادفاً لافعل : كاعتصم واستعصم ، ويكون أيضاً مرادفاً لافعل
الثلاثي : كغنى عنه واستغنى ، وهزأ به واستهزأ ، وأيس واستيأس ، ويكون أيضاً
مرادفاً لِأَفْعَلَ : كأجاب واستجاب ، وأيقن واستيقن ، ولموافقة تَفَعَّلَ كاستكبر
واستكبر .

تَوْضِيحٌ :

ثم إن أفعال الزيادة كلها قد عُدَّ مجيئها لمعان محسوسة ، ولكن في كلِّ منها إذا استقرِيقه تجد ما لا يدخل في ضابط ، وإنما عُدَّ النحاة ما له من ذلك ضابط ، وحيث لا يكون موضوعاً لمعنى فلا بدَّ فيه من زيادة تأكيده .

باب حكم حروف المضارعة والفعل الداخلة عليه

مما فوق الثلاثي

بالبعض من ثانی المضارع افتح

وفي الرباعي اضمم وغيره ففتح

الفعل الماضي إذا أردت تحويله إلى المضارع فافتحه بحرف من حروف المضارعة الأربعة المجموعة في كلمة ثانی وهي : الذن ، والهمزة ، والقاء والياء ، فكل مضارع فهو مفتوح أى مبتدأ بأحد هذه الحروف الأربعة كأضربُ أنا ، وأغربُ أنت ، ونضربُ نحنُ ويغربُ هو .

وحرف المضارعة يكون مضمومًا في الرباعي ، سواء كان الرباعي مجرداً كدخرج يدخرجُ ، أو مزيداً ملحقاً به كيدهدم ويخلخل ، أو غير ملحق على الصحيح كيقاتل ويكرم ويقطع .

وغير الرباعي مفتوح منه حرف المضارعة مطلقاً ، سواء كان ثلاثياً : كيعرب ، أو خماسياً كيتضاربون ، أو سداسياً كيستخرج وهو منتهى الفعل .

وَالكَسْرَ جَوْزٌ فِي سِوَى الْيَاءِ مِنْ فِعْلٍ

لَا كَتَلَى وَمُطْلَقًا فِي كَوَجِلَ

وكسر حرف المضارعة جائز في باب فِعْلٍ المكسور ، وهي لغة تميمية فتقول : أنت تعلم وتفرح وتسمع ، وأنا أعلم وإسمع ، ونحن نعلم ونسمع ، ولا يجوز الكسر إذا كان حرف المضارعة ياء فهو : يعلم ويفرح بالفتح . وللشرط

في جواز الكسر أن لا يكون قَعْلَ المكسور مما تُسمع مضارعه بالكسر نحو :
وليقه وتليبه ، ووهلت وتهل في لغة الكسر ، فإن ما أشبه ذلك لا يجوز
غير فتحه .

ويجوز كسر حرف المضارعة مطلقاً في الياء وغيرها إذا كان قَعْلَ
المكسور المفتوح المضارع وواى للفاء : كَوَجَل يَوْجَل وييجل ولاجل فيه لغة
ثالثة .

وَكَسَرَ غَيْرَ الْيَاءِ فِي الَّذِي افْتَتَحَ

بِهَمْزٍ وَضِلَّ أَوْ مَزِيدِ الْقَا أَبْجَحَ

ومثل فعل المكسور الصحيح الفاء في جواز كسر حرف المضارعة غير الياء
كل ما افتتح أى ابدأ بهمزة وصل : كاستخرج وانطلق واكتسب واسودَّ
واحمرَّ وما شابه ذلك ، فنقول فيها : نستخرج وننطلق ونكتسب ، وتسودَّ
وتحمرَّ ، وقرئ به : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ بالكسر ﴿ وَيَوْمَ تَسُودُّ وَجُوهٌ
وَتَبْيَضُّ وَجُوهٌ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ﴾ وكذلك الكسر فيما زيد أوله تاء :
كنقدحرج ونعماطى ونعطيب وما أشبه ذلك ، فكل ذلك مما يجوز فيه
الكسر إلا في الياء .

وَالْكَسَرُ فِي يَأْنِي شُدُودٌ وَانْفَتْحٌ

مَا قَبْلَ آخِرِ الَّذِي بِالْقَا انْفَتْحَ

أباه يأبيه بالكسر على القياس قليل ، ويأباه بالفتح كثير نادرٌ وربما أنه
أهميت ماضيه المكسور ، وكسر حرف المضارعة نادرٌ في الوجهين في الياء وغيرها

من حروف المضارعة ، فهو يَأْبِي وَيَأْبَى وَيَبِي وَيَبَى وأنت وهى تَأْبِي وتَبِي ، ونحن تَأْبِي وتَبِي ، وأنا آبى وما وأبى ، ثم لما استكمل حكم حروف المضارعة انتقل إلى ذكر حكم الفعل الداخلة عليه ، فهو قسمان : ثلاثى وقد مضى ذكره ، وغير الثلاثى وهذا حكمه ، فإن كان مما زيد أوله تاء فهو مفتتح بها ، أى مبدأ : كتغافل وتعلم وتعلم الأمر فـا قبل آخر هذا النوع فهو مفتتح على ما كان فى أصله من الفتح ، نحو : يغافل ويعلم ويتعلم .

وغيره المادى الثلاثى اكسر

قَبْلَ الأَخِيرِ مُطْلَقًا أَوْ قَدَّرَ

وغيره أى غير الذى زيد أوله تاء من للفعل الذى هو فوق الثلاثى ، فما قبل الأخير منه مكسور مطلقاً من أى وزن كان ، إن كان رباعياً أو غيره ، مجزأً : كدحرج ، أو مزيداً : كقاتل وقطع ، وأكرم وجلب ، أو خماسياً : كانطلق واختبر ، أو سداسياً : كاستخرج واستقام واستدعى فتقول : يَدْحَرْجُ وَيُقَاتِلُ وَيُقَطِّعُ وَيَكْرُمُ وَيَجْلِبُ وَيَنْطَلِقُ ، ويختبر ويستخرج ويستقيم ويستدعى ، ويعذوذب ويقنس فى اعذوذب واقنسس ، وعلى ذلك فليقس ، وما نطق به غير مكسور كيمختار وينقاد وتسود وجوه وتبيض وجوه ، فالسكر مقدر فيه ، والسكون عارض للإعلال والإدغام وسياىى بانهما إن شاء الله .

باب في الأمر

والأمرُ كالمضارع الذي جُزِمَ

مَحذُوفٌ أَوَّلُ كَيْمَا لَمْ يَسْتَقِمْ

إذا أردت صيغة الأمر من الفعل فقدّر الفعل مجزوماً نحو : لم يضرب ، ولم يقتل ، ولم يسع ، ولم يقل ، ولم يفرح ، ولم يخف ، ولم يدحرج ، ولم ينطلق ، ولم يستخرج . واحذف من الفعل المضارع أَوَّلَهُ وهو حرف المضارعة : كالـياء في لم يستقم فبقي استقم ساكن الأول ، وكذلك اضرب واقتل وافرح وانطلق واستخرج بسكون الأول ، فهذا قسم ونوع آخر بقي متحركاً نحو : بع وقُل وخَف في المعقل عَيْنًا ، ومدَّ في المضاعف ، ودَخِرْج وَقَاتِل وقَطَّع في الرباعي المجرّد والمزيد ، فأما هذا النوع الأخير وهو المتحرك الأول فهو باق على ما أدرك عليه لا سبيل إلى تغييره . وأما النوع الأول وهو الساكن أوله فهذا حكمه .

وَالْهَمْزَ صِلْ مِنْكَ كَسِرًا بِمَا سَكَنَ

أَوَّلُهُ كَالْأَمْرِ مِنْ نَحْوِ اطْمَأَنَّ

لما كان الابتداء بالساكن متعذرًا أو متعسرًا على رأى آخر ، اجتلب له همزة وصل في الابتداء موصولة ، وفي الوصل محذوف نحو : اضرب وافرح وانطلق واطمئن واستخرج ، وهمزة الوصل مكسورة أبداً ، ومضمومة في موضع واحد وهو المراد بقوله :

وَإِنْ تَلَا سَاكِنَةً أَصْلِي ضَمَّ

فَاضَمُّمٌ وَكَأَغْزَى اكْسِرُوا يَضَاقِدُ يَشَمُّ

وإن تلا بعد الساكن حرف مضموم ضمة أصلية ، كضمة يقتل وينظر ، ولا

يكون ذلك إلا في الثلاثي المضموم المضارع ، فإن همزة الوصل الزائدة في أوله مضمومة نحو: اقْتُلْ وانظُرْ واشْرُفْ ، ويشترط كون الضمة أصلية ، فإن ما ضم ضمة عارضة كضممة أَنْ امشُوا واصبروا ، وَأَنْ ائْتُوا صفًا ، فذلك وما أشبهه مما لا يعتبر به في وجوب الضم ، لأن أصله من مشى يمشى ، وأتى يأتى بالكسر فهما وضمة نحو: ارمُنْ يا قَرْم كضممة ارمُوا فإذا انكسرت الضمة الأصلية لِعِلَّة كما في نحو: ادعى يا هند واغزى بياض القانيث فهما ، مع حذف واوهما وكسر الضمة منهما ، فإن همزة وصلهما مكسورة ، وإشمام ضمتهما جائز أيضاً .

وَالْأَمْرُ مِنْ أَفْعَلَ أَفْعِلْ وَنَزُرْ

تَتِمِّمُ خُذْ كُلَّ وَفَشَا وَأَمْرُ وَمُرْ

هذا استثناء مما قبله ، فإن مضارع أفعل يفعل سآ كن أوله بعد حذف حرف المضارعة منه ، والأمر منه بوزن أفعل ، فتروح الهمزة مكسورة العين ، كأكرم أمرٌ من أكرم ﴿ وأحسن كما أحسن الله إليك ﴾ لكن إذا نظرت حقيقة مضارعه فإنه كمضارع يدرج ، فهو يؤكرم ببقاء الهمزة ، وقد وجد بقاؤه على أصله في الشعر نادراً قال :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

وشذ حذف الهمزة الأصلية الواقعة فاء الكلمة ، وذلك في الأمر من ثلاث كلمات هي : أَخَذَ وَأَكَلَ وَأَمَرَ ، فإن الأمر منها على الأكثر : خُذْ وَكُلْ وَمُرْ بحذف الهمزة وقد يجى ، تميمها ، أى بقاء الهمزة نادراً قليلاً فتقول : أخذ وأكل ، وأما أوامر فالحذف فيها كثير ، والإثبات كذلك بشرط أن يتقدمه حرف العطف ، نحو : ﴿ وَأَمْرُ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ .

باب فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَالْفِعْلُ إِنْ أُنْفِيَ مُسْتَدًّا إِلَى

مَفْعُولِهِ فَضُمَّ مِنْهُ الْأَوَّلَا

الفعل المبني لنياابة مفعوله عن فاعله ، وهو الذى لم يُسَمَّ فاعله ، فإن أول الفعل منه مضموم ، سواء كان ماضياً : كضَرَبَ فى الثلاثى وَسَمِعَ ، ودَحْرَجَ فى الرباعى المجرد . وَقَوَّيْلَ وَأَكْرَمَ وَقَطَّعَ وَجَلْبَبَ ﴿ وَزَلْزَلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً ﴾ فى الرباعى المزيد ، وانطَلَقَ واحْتَمَلَ فى الخماسى ، واستَخْرَجَ فى السداسى ، ونحو ذلك ، أو كان مضارعاً كضَرَبَ وَيُسَمِعُ وَيُبَاعُ وَيُقَالُ وَيُخَافُ وَيُدْحَرَجُ بِهِ ، وَيُقَاتَلُ بِهِ إِلَى آخِرِهَا .

وَكَسْرُهُ مِنْ مَاضٍ ثَلَاثِي أُعِلَّ

عَيْنًا أَوْ أَشْهَرُهُ وَضُمُّهُ يَظَلَّ

واكسره أى واكسر الأول من الفعل الماضى الثلاثى المصل العين ، وهو باب : باع وقال وخاف وهاب ونحو ذلك ، فإنك تقول فيه : بَاعَ وَقِيلَ وَخِيفَ وَهَيْبَ بكسر الأول منه ، وهو الفاء ، ويجوز أيضاً إشمام كسرة الفاء ضمة . واختلف النحاة فى العبارة عن الإشمام على ثلاثة مذاهب :

أحدها : قيل وهو الأشهر ضَمُّ الشفقتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضم والكسر .

والثانى : ضم الشفقتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث : ضم الشفقتين قبل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ،

فكما أن الإشمام في الآخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق بكسر الحرف ، وزاد بعض المتأخرين فيه مذهبا رابعا ، واختاره المرادى فقال : كيفية للنطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرأزا لاشيوعا وجزء الضمة مقدم ، وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، فمن ثَمَّ تَمَحَّضَتِ الياء انتهى .

ويجوز أيضا في الفاء من هذا الفعل الثلاثي السابق ذكره أن تكون مضمومة فتقول فيها : بوع وقول وخوف وهوب قياسا ، لكنه ضعيف قليل .

كَذَاكَ لِفَاءٍ مِنْ مُضَاعَفٍ كَحَبٍّ

وَتَرَكَ شَكْلَ خَوْفٍ لَبَسٍ مُنْتَخَبٍ

كذلك أى كمثل ما سبق في فاء باع وقال من كسر أو إشمام أو ضم ، فهو أيضا لفاء الفعل الماضي الثلاثي المضاعف كحبه يُحِبُّه فتقول : حبَّ زيد ثلاثة الوجوه ، ثم إذا وقع في شيء من الأشكال لبسٌ بشكل آخر ، فإن الشكل الواقع منه اللبس تركه إلى غيره منتخبا أى مختارا ، وبه جزم ابن مالك في الألفية خلافا لسيبويه .

ومعنى الشكل حركة الإعراب ، ففي فاء بيع شكلان : الكسر والإشمام ، وفي بوع الضم . فهو ثلاثة أشكال ، وكذلك في اختير وانقيد وحب ونحو ذلك . ووقوع اللبس في مثل بعت لا عبداً بكسر فاء بعت . فإنه إذا أريد بكلمة بعت بفاؤدا للنيابة عن المفعول ، كضربت بغم فاء ضربت ، فإن بعت يقع فيه اللبس لاحتمال كون العبد هو البائع ، والمراد أنه هو لمبيع ، فتأمل ذلك فهو ظاهر ، وقس على بعت ماشائها ، ولا يقع اللبس في المضاعف لوجوب فسكه مع

الضمير المرفوع في نحو : حبيت وحبينا ، ولا في افعل وانفعل لوجوب الفتح في
اخترت وانقدت إذا كان هو الفاعل ذلك .

وَضُمَّ مَسْبُوقًا بِتَاءِ الْمَطَاوَعَةِ

وَتِلْوَ ثَانِي هَمْزٍ وَصَلٍ تَابِعَةٍ

قد سبق أن أول فعل ما لم يُسَمَّ فاعله مضموم إلا ما سبق الاستثناء فيه مع
ضم الأول، مما افتتح بقاء مزيدة لمطاوعة: كمدحرج ونحوها، مما يكون في الحكم
مثلاً، فإن المسبوق بهذه التاء وهو الثاني له الضم أيضاً فنقول: تَدُحْرِجُ وَتُقَوِّلُ
وَتُكَلِّفُ .

وتلو الثاني أى الثالث من المبدوء بهمزة الوصل تابعة في إعرابه ، فهو بالضم
أيضاً كما ضم همزة الوصل فنقول: اقْتَتَلَ وَاسْتَخْرِجَ وانطلق بزيد وما أشبه ذلك،
فهو كذلك .

وَتِلْوَ ثَانِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَمَا

ضَاهَاهُمَا ثَلَاثُ كَمَا تَقَدَّمَ

تلو الثاني أى الثالث من بابي اختار وانقاد. وهما من باب افعل وانفعل: لكن
عينهما قد أعِيتْ، فبدأ ثالثهما وهو تاء افعل وفاء انفعل يجوز لك فيه ثلاثة وجوه
كما تقدم في باع وقال وبأبهما ، فالكسر وهو الأنصح نحو : اختر واصطيد ،
والإشمام كذلك ، وقد مضى الكلام في كلفيته والضم نحو : اختور واصطود ،
وانقاد وبابه ، كاختار فنقول انقيد بالكسر والإشمام ، وانقود بالضم ،
والله أعلم .

وَقَبْلَ آخِرِ الْمَغِيَةِ الْكِسْرِ سَوَى

مَا مَرَّ وَالْمُضَارِعُ الْفَتْحَ احْتَوَى

يكسر ما قبل آخر الماضي . مطلقا سواء كان ثلاثيا كضربَ وقُتِلَ وبيعَ وقُتِلَ
أو غير ثلاثي : كدحرج وأكرم وقوتل ، وقطع وانطلق ، واققتل واختير ، وانقيد
واستخرج واستقيد ونحوها سوى ما مرَّ مما أجاز فيه الضم نحو : بوع وقول
واختور واقود ، والإشمام ولكنه مكسور أيضا للمحضه ياء ، فبتى أن الضم
هو المستثنى ، والمضارع احتوى أى استوجب فتح ما قبل آخره . مطلقا لا استثناء
فيه ، فهو : يُضْرَبُ وَيُقْتَلُ ، ويباع ويقال ، ويحب ويكرم ، ويدحرج
ويجلبب ، ويختار ويصطفى ، وينطق به وينقاد له ، ويستخرج ويستدعى وعلى
نحو ذلك فقص .

بابُ اسمِ الفاعِلِ

مِنَ الثَّلَاثِي مُصَغِرِ اسْمِ الْفَاعِلِ
كَفَاعِلٍ مُطَرِّدًا كَجَاهِلٍ

اسم الفاعل يُصاغ من الفعل للثلاثي بوزن فاعل : كضرب فهو ضاربٌ ،
وذهب فهو ذاهبٌ ، وباع فهو بائعٌ ، وقال فهو قائلٌ ، ومن فعل المكسور المعدى :
كجَهِلَ فهو جاهلٌ ، وعلم فهو عالمٌ ، وعلى نحو ذلك فليقتس .

وَفِي فَعَلْتُ فَاذِرٌ وَفِي فَعِلَ
غَيْرِ الْمَعْدَى وَكَطَيْبٍ نُقِلَ

ونادر وجود وزن الفاعل في اسم فاعل فَعِلَ المضموم ، فإنه قليل واردٌ
بالفعل نحو : عَقَرَتِ الْمَرْأَةُ بِالْمِهْمَلَةِ وَالْقَافِ فَهِيَ عَاقرٌ جَاوَزَتْ سَنَةَ الْحَمَلِ ، وَفَجَّرَ
الرَّجُلُ فَهُوَ فَاجِرٌ ، وَفَرَسَ فَهُوَ فَارِسٌ حَاقِظٌ بِرُكُوبِ الْخَيْلِ ، وَفَحَّشَ فَهُوَ فَاحِشٌ
وَبَسَّلَ فَهُوَ بَاسِلٌ ونحو ذلك .

وكذلك وزن الفاعل في اسم فاعل فَعِلَ المكسور غير المعدى أى اللازم
منه ، فإنه نادرٌ قليلٌ نحو : رَضِيَ فَهُوَ رَاضٍ ، وَرَغِبَ فَهُوَ رَاغِبٌ ، وَرَهَبَ فَهُوَ
رَاهِبٌ ، وَاعِبَ فَهُوَ لَاعِبٌ ، وَانْصَبَ فَهُوَ نَاصِبٌ ، وَرَبِحَ فِي تِجَارَتِهِ وَظَفَرَ بِهِ
وَعَلَطَ ، فَهُوَ : رَاجِحٌ وَظَافِرٌ وَغَالِطٌ ، وقد نقلَ فَعِلَ فيما كان من الصفات في
الأصل لباب فَعِلَ المضموم ، لكن وقع طائي العين فناب عنه فَعَلَ المفتوح كما
مضى فيقال : طَائِبٌ وَآيِنٌ وَبَيِّنٌ وَكَيِّسٌ ونحوها : وقد يكون ذلك من الواو
عيناً نحو : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَهَيِّنٌ ، والله أعلم .

وَشَاعَ بِالْفَعِيلِ بَابُ جَلًّا

وَعَزَّيْرُهُ مِنَ الشُّذُوزِ قَلًّا

باب فعل المضاعف من النعوت اللازمة ، شاع فيها : كون اسم الفاعل بوزن فعيل انيابة فَعَلَّ المفتوح فيها عن فَعَلَ المضموم : كجَلَّ يَجَلُّ فهو جليل أى عظيم ، وقل فهو قليل ، وعزَّ يعزُّ فهو عزيز ضد حقير ، وشح بمثلثة ثم مهملة فهو شحيح وهو كثير فيه ، وقد يكون فى اسم الفاعل منه غير ذلك من الشذوذ قليلا كشاب يشيب فهو أشيب ، وَمَلَّكَ يَمْلِكُ فهو مَلِكٌ ونحو : مسكين مشفق من المسكنة .

وَفَاعِلُ الْخُدُوثِ مُطْلَقًا جَلًّا

مَعْنَاهُ وَزَنُ فَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

إذا أريد صياغة اسم الفاعل من فعلٍ قَصِدَ خُدُونُهُ ، فإنه يكون بوزن الفاعل مطلقاً ، أى سواء كان من فَعَلَ المفتوح أو المكسور أو المضموم . كزيد فارحٌ غداً ، وجازع وهو اليوم جابنٌ فى فَعَلَ المضموم ، وأما سَبَقُ اطراده فيه فى اسم الفاعل : كذهب فهو ذاهبٌ ، وقصد فهو قاصد .

ذِكْرُ فَاعِلٍ كَفَرَح

وَفَعِلَ لَفَسِيرٍ عَادِي فَعِيلًا

في بَاطِنِ الْعُيُوبِ وَالذَّاءِ جُعِلًا

اسم فاعل فَعِلَ المكسور اللازم بوزن فَعِلَ بكسر العين كالوجع واللوى وجع في المعدة ، والفكد واللخن فهو وجِعٌ ، وَلَوٍ ، وَفَكِدٌ وَحَسِرٌ ، وَلَخِنٌ ونحو ذلك . ولاشترط كونه في الباطن ، قيل : عى قلبه فهو عَمٍ ، بخلاف عى بصره فهو أَعَمٍ ، ولذلك قيل : شجى فهو شَجٍ ، بخلاف جهر أى لم يبصر الشمس فهو أَجْهَر .

وَفِي هِيَاجٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ امْتِلَا

وَلَيْسَ حَرٌّ بَاطِنٍ مِنْهُ انْجَلَى

ويكون بوزن فعل أيضاً فيما كان من الميجانات والخفة ، نحو : بَطِرَ وَأَشِرَ وَجَذِلَ وَفَرِحَ وَقَلِقَ وَسَلِسَ ، فهو بَطِرٌ وَأَشِرٌ وَجَذِلٌ وَفَرِحٌ وَقَلِقٌ وَسَلِسٌ ، ويشترط أن لا يكون ذلك من امتلاء أو حر باطن .

وَأَنْتِ بِفَعْلَانٍ لِهَذَيْنِ وَفِي

أُنْثَاءُ فَعْلَانَةٌ مَعَ فَعْلَى فُفَى

فعلان لهذين : أى الهياج الذى من الامتلاء ، ومن حر الباطن .
فالأول : كَالسَّكْرِ وَالرَّمَى وَالْفَرَثِ وَالشُّبْعِ ، فهو غرثان وسكران ورمضان وشبعان .

والثاني : ما كالمعاش والفضب والصدى ، فهو عطشان وغضبان ولهفان ،
وأنتى فعلان فَعَلَى أو فَعْلَانَةُ كسكرى وسكرانة ، وعطشى وصدانة وريانة
وشبمانه وشبمى ونحو ذلك .
وأما نحو : جاع يجوع فهو محمول على ضده ، أى شبع يشبع فقيل جرعان
كشبعان .

وَأَفْعَلَ أَجْعَلُ إِظْوَهِرِ الْحَلَى
وَالْعَيْبِ وَالْأَنْثَى بِفَعْلَاءِ أَجْعَلَا
أفعل يختص بظواهر الحلى، وهى تشتمل الخلقه والألوان نحو: أسود وأبيض
وأحمر وأخضر وأزرق وأغبر وما شابه ذلك من الألوان ، وأما الخلقه والعيوب
للظاهرة فنحو : جهر فهو أجهر ، وكلل فهو أكلل ، وحذب فهو أحذب ، وعى
بصره فهو أعى ، وكه فهو أكه ، وبرص فهو أبرص ونحو ذلك ، وكلما كان
فاعله بوزن أفعل فالأنثى منه بوزن فعلاء ممدودة كسوداء وبیضاء وكحلا- إلى
برصاء وما أشبه ذلك فحكمه كذلك .

وَبَعْضُهَا يَنْوِبُ عَنْ بَعْضٍ وَقَدْ
تَشَارَكَتْ وَغَيْرُهَا نَفْعًا وَرَدَّ
هذه الأوزان الثلاثة التى سبق ذكرها، قد ينوب بعضها عن بعض، فيكون
فيما يستحقه الوزن الآخر : كفضب فهو غضبان ، والقياس كفرح لأنه من
الميجانات ، وليس من امتلاء ولا حر باطن فى الأصل ، بل هو من نحو : قلق
وبطر ، قيل : وإنما وجد فيه هذا الوزن، لأنه فى الأغلب لا يخلو من كون حرارة
باطن فيه ، وقد تشارك هذه الأوزان أيضا فى فعل واحد باعتبارين ، كمجمل

باعتبار العيش والخفة ، وعجلان باعتبار حرارة الباطن ، وجاء : أهيم وهيمان
كذلك . ويشترك فعل المكسور مع أفعل في باب أفعل نحو : هو كَدِرٌ وأَكْدَرُ ،
وَشَعَثٌ ، أَشْعَثُ ، وَحَدَبٌ وَأَحْدَبُ ، وَقَعَسٌ وَأَقْعَسُ ، وكل هذا منقول وغيرها ،
أى غير هذه الأوزان قد ورد بالنقل أيضاً في هذا الباب : كَبَخِلَ فهو بخيل ، حملاً
على ضده من فَعَلَ المضموم فى كَرُمَ فهو كريم ، وقد جاء بفاعل كَفَى فهو فان ،
حملاً على مذهب ذهب ، وقد مضى هذا . وشئز المكان ، فهو شَأَزَّ بالمعجزةين
ساكن العين إذا خشن بكثرة الحجارة فيه حملاً على ضده ، سَهْلٌ فهو سهل .

ذكر فاعل ككرم

فَعِيلًا اجْعَلْ لِفَعْلَتُ حَيْثُ لَا
تَقُلْ وَفِي فَعِيلٍ خِلَافٌ قُبُلًا

اسم فاعل فَعِيل المضموم يكون مطرداً بوزن فَعِيل حيث لا سماع : ككرم فهو كريم، وظرف وشرُفَ وجُلَّ وجَزُلُ الشَّيْءِ ونَبُلٌ وعَظَمَ فهو: شريف ظريف جميل جزيل نبيل عظيم، ومختلف في: هل يقاس إذا عدم السماعُ على فَعَلٍ؛ لأنه فيه كثير كَسَهْلَ وصَعَبَ ونَزَرَ فهو: سهّل صعب نَزَرَ وللفعيل هو الغالب فيه .

وَعَيْرُ ذَيْنِ فِيهِ مِمَّا نَدَّرَا
نَحْوُ شَجَاعٍ وَالَّذِي مِنْ حَصْرًا

غير ذين أي غير الوزنين المذكورين سابقا اللذين هما فَعَلٌ وفَعِيلٌ ، فإن سواهما نادرٌ فليحفظ نقلاً نحو : شجاعٌ مثلث الأول وشِجَعَةٌ كِعْنَبَةٌ ، وحضور لا شهوة له بالنساء ، أو سبي الخلق بخيل ، ووطف فهو أَوْطَفُ طاريل شعر الميئين ، وبطل فهو بَطَالٌ تبطل عنده الدماء لشجاعته ، وعَفْرٌ فهو عِفْرٌ بالكسر عفريت ذو دهاء ومكر وشجاعة ، وغَمِرٌ بالغين المعجمة فهو غَمْرٌ بالضم جاهلٌ لم يجرب الأمور ، وجَنُبٌ جنابةً فهو جُنُبٌ بضمقين ، وبَهْجٌ وجهه فهو بهِجٌ بكسر العين ، وقَطْنٌ فهو قَطِنٌ ، والمكان خَشَنٌ ، وجاء بوزن فاعل أيضاً ، وقد مضى نحو ذلك من النوادر .

ذكر فاعل العادى الثلاثى ومفعوله

وَزَنُ الْمُضَارِعِ اِسْمُ فَاعِلٍ رَقَا

بِالْمِيمِ مَضْمُومًا مَزِيدًا شَبَقًا

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل المرتقى ، أى العادى لأن أقل الأفعال عددًا بالحروف ما حروفه ثلاثة ، وما زاد على ذلك فهو مرتقى من الأقل إلى أن ينتهى إلى الأكثر، وهو السداسى ، فلا مزيد عليه ، وسيأتى ذلك فى بابہ إن شاء الله ، فإن الذى فوق الثلاثى يُصاغ اسم الفاعل منه بوزن فعلة المضارع ، لكفنه يعطى عوض حرف المضارعة ميمًا مضمومة زائدة فى أوله نحو : هو مُـكْرَّمٌ ومُدْخَرَجٌ ومَقَاتِلٌ ومكَلَّمٌ بضعيف العين ، ونحو بَرٍّ ومنه كِسٌّ ومُسْتَخْرَجٌ ومَعشوشِبٌ وما شابه ذلك .

وَقَبْلَ الْآخِرِ اكسر أو قَدَّرِ

وَبِانْفِتَاحِهِ اِسْمُ مَفْعُولٍ حَرَى

ويزاد فى شرط اسم الفاعل العادى الثلاثى زيادة على ما مضى فيه من الكلام ، أن يكون الحرف الذى قبل الأخير منه مكسوراً كسراً ظاهراً ، سواء كان رباعياً كمدخرج ، أو خماسياً كمنطلق ، أو سداسياً كمتخرج ، وقد يكون هذا الكسر غير ظاهر فيه فيلزم تقديره ، وذلك فى الملل عيماً من انفعال وافتعال نحو : هو منقاد ومختار ، أو فى ما أدغم عينه منهما فى اللام نحو : ممتد ومنقذ . وكذلك فى فاعل افعل وافتعال بالمدّ نحو : محرم ومدهامتان ، فكل هذا الكسر مقدر فيه ، لأن الفتح فيما قبل الأخير يصير به الفاعل مفعولاً لا فرق بينهما

غير ذلك فهو للمفعول : مُدَخَّرَجٌ وَمُتَّأَلٌ وَمُسْتَمَعٌ وَمُسْتَمْتَعٌ بفتح قبل الآخر في كلها ، وعليها قياس مثلها ، ومختارٌ ونحوه فيه الافتح ظاهرٌ .

وَنَابَ وَزَنُ فَاعِلٍ عَنِ مُفْعَلٍ
نَقَلًا وَمُفْعَلٌ نُدُورُهُ جَلِي

نذر مجيء اسم الفاعل من الفعل الرباعي بوزن فاعل نحو : لافع ، لأنه من أَيْفَعُ فقياسُهُ موقع كوسر ، لا لافع كضارب ، فأهل القياس واستغنى عنه بالسماع المنقول ، وجاء وزن اسم الفاعل بوزن مُفْعَلٌ بفتح العين نحو : مُلَفَّجٌ من الفج ، أى أفلس ، وأحصن الرجل عَفَ عن المحارم فهو مُحْصَنٌ ، ذكره الشارح وأسهب في كلامه فهو مُسْتَهَبٌ بالفتح في ثلاثها .

قلت : أمّا مُحْصَنٌ فهو يحتمل كونه للمفعول ، لأن الإحصان عَفَّةٌ عن المحارم بالتزويج ، فهو مُحْصِنٌ وَمُحْصَنٌ ، لأنها تحصنه وهو يحصنها ، وفي القرآن : ﴿ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ﴾ بالوجهين ، وَمُسْتَهَبٌ وَمُلَفَّجٌ نَادِرَانِ ، ويجوز بهاؤها على أصل قياسيها ، وكذلك لا يمتنع مُعْشَبٌ في أعْشَبَ المكان فهو عَاشِبٌ ، ومورس في أَوْرَسَ المكان فهو وارسٌ ، وإتيانه بوزن الفاعل يحتمل مقالات يطول ذكرها .

ذكر مفعول الثلاثي

وَاللَّثَلَاثِيَّ اسْمُ مَفْعُولٍ قِيسٍ
بِوزْنِ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ نَسِي
بطرد صوغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي بوزن مفعول كمضروب ومقتول،
من ضرب وقتل ، ومسموع ومنسى من سمع ونسى ، وعلى ذلك فليقتس .

وَكَتَقْتِيلٍ مَعَ بَعْضٍ يَطْرُدُ
نِيَابَةً إِنْ كَجَمِيلٍ فَتَقْدُ
إن فعلا ينوب عن المفعول في الدلالة على معناه ، نحو : رجلٌ قَتِيلٌ وفَتَى
كجميل ، وامرأةٌ كَحِيلٌ ، وقَتِيلٌ بمعنى مقتول ومكحول ، وهو كثيرٌ شائعٌ ،
ومع كثرة فإِنَّه مقتصرٌ فيه على السَّمْعِ عند الجمهور ، ومطْرُدٌ مع بعضهم
في كل فعيلٍ لا فعيلٍ لفاعله ، نحو : ضربٌ بمعنى مضروب ، ولا يجوز عليمٌ بمعنى
معلوم ، لأن فعلا فيه بمعنى عالم .

وَمَعَالَا فَعُولَةٌ كُنْ نَائِلَا
وَفُعْلَةٌ فَعْلًا فُعُولًا فَاعِلًا
ونقل في النيباة عنه من غير وزن فعيل فعل محرك : كقنص ونقص بضاد
معجمة ونجس ، بمعنى مقنوص ومقنوض ومنجس ، أى مسلوخ من نجوت الجلد
بالجيم ، وبوزن فَعُولَةٌ أيضا بفتح الفاء : كحلوبة وركوبة ، بمعنى محلوبة ومركوبة ،
وَفُعْلَةٌ بالضم كَلُكْمَةٌ وَمُضَغَةٌ وَأَكَلَةٌ وَلُفْطَةٌ وَصُرْعَةٌ ، بمعنى المصوغ والملقوم
والمأكول والملقوط والمصروع .

وفعل بالكسر كطحن بمعنى المطحون ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ أى مذبح
 ﴿وَكُنْتُ نَسِيًّا﴾ أى منسياً وفعل ، ومنه قوله عز وجل : ﴿وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا
 رَكُوبُهُمْ﴾ أى مركوبهم ، وحلوب كذلك وفاعل ومنه : ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾
 أى مدفوق ، و : ﴿عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ مرضية . وراحلة أى مرحولة .

وَالْمُضَدَّرُ أَقْبَلُ وَكَذَا مَقُولُ

فِي الْفَاعِلِ الْمَضْدَرِّ وَالْمَفْعُولِ

وهكذا المصدر قد ينوب عن المفعول نحو : ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ والصيد ورجل
 رضى بكسر الراء والقصر ، والدرم ضَرَبَ الأمير ، والبرد نسج اليمن ، وكتاب زيد
 بمعنى : مخلوق ، ومصيد مرضى ومضروب ومنسوج ومكعوب ﴿وَجَاءُوا عَلَى
 قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ أى مكذوب عن بعضهم وأشباهه كثيرة ، وهكذا المصدر
 أيضاً قد ينوب عن الفاعل نحو : ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ﴾ أى باراً ، ورجل عدل وخصم ،
 أى عادل وخاصم ، وقد ينوب عن الفاعل أيضاً المفعول وهو قليل نادر كقوله
 جل شأنه : ﴿وَحِجَابًا مُسْتَوْرًا﴾ أى ساتراً .

باب الأوزان المدولة

وَفُعْلٌ مَمْدُولٌ فَاعِلٍ شَهْرٌ

مِنْ ذِي ثَلَاثٍ إِنْ تُرِدْ سَبَّ الذِّكْرِ

قد يجيء بعض الأوزان ممدولاً به عن الفاعل ، وذلك نحو : فُعْلٌ بضم
الفاء وفتح العين ، وهو شائعٌ في ذم الذكور نحو : غدرٌ يَغْدِرُ فهو غادرٌ ، وفجرٌ
فهو فاجرٌ ، ولِكَمٌ كَفَرِحَ لِكَمَا وَلِسَاءَةٌ لَوْمٌ فهو أَلِكَمٌ ، وهو غُدَرٌ
وفَجَرٌ وَلِكَمٌ .

وَسَبُّ الْأُنْثَى بِفَعَالٍ اطَّرَدَا

وَعَالِبُ الْوَزْنَيْنِ جَاءَ بَعْدَ الْفِعَالِ

وشاع في سب الإناث العَدْلُ إلى فعالٍ بفتح الفاء مبنياً على الكسر ، وهو
مطرد في الأفعال الثلاثية ، نحو : فَجَارٍ وَغَدَارٍ وَفَسَاقٍ وَأَلْكَاعٍ فِي لَكَمٍ كَفَرِحَ
وخبثٌ في خبث ككرم ، ثم إن كلا الوزنين يختص بحيثه بعد النداء غالباً
نحو : يَالْكَعُ وَفَسَقُ وَأَلْكَاعِ وَفَسَاقِ ، ووقوعه مع غير النداء قليل كقوله :

* إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ أَلْكَاعُ *

وغيرها بالنقل آتٍ كَأَخَرِ

وَالْعَدْلُ فِي الْأَعْلَامِ أَيْضًا اشْتَهَرَ

ثم إنه قد يأتى بعض الأوزان المدولة غير السابق ذكرها : كأخَر ممدول
عن الآخر ، وهو بوزن فُعْلٍ كلكم ، لكنه جاء في غير القدم الذي ذكر له

فَعَلَ سَابِقًا ، وَيَأْتِي فِيهَا نَحْوُ : ثُلَاثَ وَرُبَاعَ ، وَمِثْنَى وَمِثْلَتَ ، فِي الْعَدْلِ مِنْ ثَلَاثَةِ
وَأَرْبَعَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَضَحَّكَتْ وَهَابَتْ كَذَلِكَ .

وَقَدْ تَسْكُونُ بَعْضُ الْأَعْلَامِ مَعْدُولَةً كَزُحَلٍ مَعْدُولٌ بِهِ عَنْ زَاخِلٍ ، أَيْ بِعِيدٍ ،
وَعَمْرٍ وَزَفَرٍ وَثَمَلٍ ، مِنْ عَامِرٍ وَزَاوَرٍ وَثَاعِلٍ ، وَحَذَامٍ كَفَجَارٍ وَرَقَاشٍ ، مِنْ حَذَامَةٍ
وَرَقَاشَةٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَعْزِبُ حَذَامَ وَهَابَهُ إِعْرَابٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ .

باب تكثير الفاعل

وَمَاعِلٌ تَكْثِيرُهُ فَعَالٌ

فَعُولٌ أَوْ مِفْعِيلٌ أَوْ مِفْعَالٌ

تكثير الفاعل وممناه : أن يكون الفاعل لذلك فاعلاً إياه بكثرة ، ولذلك أوزان وهي : فعال بتشديد العين وهو شائع في هذا الباب ، فلا يمتنع قياسه فيه نحو : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْأُنُونَ لِّلْشُّحِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخِرِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ أَكَلْتُ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ فمحل أيضاً لذلك ، وهو أيضاً كثير فيه نحو : صبور وشكور ، وعفو غفور ، وحسود كغفور ، ومفعيل بالكسر نحو فرس محضر ، وامرأة معطير كثيرة المطر ، والخضر وهو العدو ، ومفعيل قليل ، وشاع فيه مفعال أيضاً كحضر ومطار ومهذار .

وَمُفْعَلٌ مِفْعِيلٌ أَوْ فَعَالَةٌ

فَعِيلَةٌ فَاعِلَةٌ مِفْعَالَةٌ

وكذلك مفعل بالكسر وفتح العين : كمفعول ، كذلك فمفعيل يحىء في تكثير للفاعل كما سبق من الأوزان نحو : سميعٌ عليمٌ حكيمٌ رحيمٌ وقد يزداد الفعال تاء ، تأنيث طلباً للمبالغة في ذلك : كرجل علامة ونسابة لكثير العلم والمعرفة بالأنساب ، فإن فيه زيادة مبالغة على قولهم علام ونساب ، وفعيلة كذلك نحو : ﴿ بل الإنسان على نفسه بصيرة ﴾ على رأى بعضهم ، فإن فيه زيادة مبالغة على بصير وإلا ففي الآية أقوال .

وكذلك فاعلة نحو : رجل راوية للشعر ، ومفعالة كرجل مجذام بالجيم والذال المعجمة ، ومجذامة قاطع للأمور فيصل .

وَجَاءَ كَالْتَبُومِ وَالسَّكْرِ
وَالْحَذِرِ الرَّحْنِ فِي التَّكْثِيرِ
ومن الأوزان المكثرة فتولة : كالتبوم ، وفعل بكسر الفاء والعين المشددة
نحو : صدِّيقٌ وسكَّيتٌ وسكَّيرٌ .
وفعل بكسر العين نحو : حَذِرَ في نحو قوله :

حَذِرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنَ
مَا لَيْسَ مُفْجِئَةً مِنَ الْأَقْدَارِ
قيل فإنهم حولوا فاعلا إلى فعل للمبالغة و ﴿ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ هذا بابه ،
وفعلان في نحو : الرحمن كذلك بخلاف باب شيمان إلا مع بعضهم ، فقد زعم
أن فيه المبالغة . وجاء فيه غير ذلك من الأوزان كرجل يَقُولُ وَيَقُولَةٌ بكسر
قاميهما كثير القول ، والكاف في البيت مشعر بعد الحصر .

وَصَيِّغَ أَيْضًا بِأَطْرَادِ فَعَلَةٍ
مُكْتَرَأَ لِفَاعِلٍ كَمَا كَلَّةُ
فعله بضم الفاء وفتح العين يصاغ لتكثير لفاعِلٍ أَيْضًا صَوغًا مَطْرَدًا كَأَكَلَ
وَأَكَلَةٌ ، وَضاحِكٌ وَلَاعِبٌ ، وَلعبةٌ وَضحكةٌ ، وفي الممثل كغاثم ونومة ، وهائمٌ
وهومة ونحو ذلك .

وَجِيءَ فِي فَعَلَتْ بِالْفِعَالِ
مُكْتَرَأَ لَهُ وَبِالْفِعَالِ
ما كان فاعله بوزن فعيل ، وهو باب فَعَلْ المضموم نحو : كريمٌ وكبيرٌ
وطويلٌ ، فإن تكثيره بوزن فُعَالٍ مضموم الفاء مشدّد للعين ، أو فَعَالٍ بفتح الفاء ،
فتحصل له وجهان فيقال : هو كَرَامٌ وَكَرَامٌ ، وَطَوَالٌ وَطَوَالٌ ، وَمَكَرُوا
مَكَرًا كِبَارًا ، وَجاء كِبَارٌ ، والله أعلم .

باب صَوِّغَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِيَّةَ أَوِ التَّعْجِيبِيَّةَ

صَغِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ مِنْ مُصَرَّفٍ
فَعِلْ ثَلَاثِي تَمَّ عَنْهُ مَا اكْتَفَى

يصاغ أفعل إذا أريد المفاضلة بين شيئين فإن المنسوب له الفضل في ذلك هو الأفعل نحو : زيد أفضل من عمرو ، ويشترط في جواز صوغ ذلك شروط :

الأول : أن يكون الصوغ من فعل فلا يصاغ من الأسماء .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً فلا يصاغ مما عداه نحو : دحرج .

الثالث : أن يكون الفعل متصرفاً فلا يصاغ من الأفعال الجامدة : كنيم

وبئس .

الرابع : أن يكون الفعل تاماً فلا يصاغ من الأفعال الناقصة مثل : كان وصار وأصبح .

الخامس : أن لا يكون مكفياً عنه نحو : قال من القائلة ، فإنهم لم يقولوا : هو أقيل وأنوم استغناء بقولهم أكثر قائلة ونوما .

قَابِلَ فَضْلٍ لَا لِفَعُولٍ وَلَا
مُلْتَزِمَ النَّفْيِ وَلَا كَحَوَّلَا

ويشترط فيه أيضاً مع ما مضى من الشروط شرط سادس وهو أن يكون الفعل قابلاً للمفاضلة ، بخلاف نحو : مات إذ لا تفاضل بين الموت .

والشرط السابع : أن يكون مثبتاً فإنه إذا كان لم يستعمل مع غير النفي

كلم يعج من عاج يعيج بمعنى لم ينفع به ، ذكره ابن مالك في التسهيل ، وقد توزع في لزوم نفيه .

قلت: وفي القاموس ما يؤيد ما قال ابن مالك في لزوم النفي مع هذه الكلمة
قال: ما أعيج به ما أعها وما عجت به لم أرض به وبالماء لم أرو، وبالدواء
لم أنتفع انتهى كلامه، فلم يأت به مع غير النفي في جميع تعريف هذه الكلمة
دلالة على لزوم نفيه معه، لأنه قيده بذلك.

الثامن: أن لا يكون من فعل صيغت منه للصفة المشبهة بوزن أفعل: كأحمر
وأعور وأشهل وأكل وأجول.

التاسع: أن لا يكون مبنياً للفعول، فلا يقال: زيد أضرب من عمرو، إذا
كان الضرب واقعاً بزيد.

وَبِاطِرَادٍ صُنْ لِأَتَى أَفْعَلِ

فُعَلَى كَفُضِّلَى مَعَ ذِكْرِ أَفْضَلِ

اعلم أنك إذا أردت أن تصوغ لمؤنث أفعل التفضيلية تقول فُعَلَى بضم الفاء
مطرداً من كل ما يصاغ منه أفعل مثل الأفضل والفضلى، والأعلى والعلى،
والأدنى والدنيا، والأعظم والعظمى، والأكبر والكبرى، والأصغر والصغرى،
والأجل والجلّى إلى غير ذلك من الأمثال، فقس توفق إن شاء الله.

وَإِنْ يَكُنْ مُجَرِّدًا فَلْيَتَّصِلْ

بِمِنْ وَقَدْزِنْ إِنْ خَفِيَ وَيَنْفَصِلْ

ثم إن أفعل التفضيل إن كان مجرداً أى غير مضاف ولا معرف بآل، فقد
يجب اقترانه بمن نحو: زيد أفضل من عمرو، وإن لم يوجد فيه من ظاهراً فهو
مقدّر نحو: ﴿والآخرة خير وأبقى﴾ ومن يكون متصلاً بأفعل كما مضى، وقد
ينفصل عنه كما في قوله:

ولفوك أطيب لو بذلت لنا

من ماء موهبة على خبر

وقد ينفصل كثيراً بـمَبْرُوحٍ نحو : زيد أتم عقلا من عمرو ، وبالحروف
الجارة كانت أحب إلى من عمرو ، ومختلف في من فذهب المبرد ومن وافقه
أنها لا ابتداء الغاية ، وعن سيبويه كذلك ، وأشار أنها تفيد معنى التبعيض .
والثالث : أنها بمعنى عن ، فكأنه قد جاوزه في الفضل . وفي الترجيح
بحوث .

وإن يُجَرَّدَ أَوْ يُضَفَّ لِلنِّكْرَةِ

فَكُنْ مُوَحِّدًا لَهُ مُذَكَّرَةً

ويجب في أفعل التفضيل إن كان مجرداً أو مضافاً إلى فكرة أن يكون
موحِّدًا مُذَكَّرًا ، سواء كان مع واحد كما مضى ، أو اثنين : كررت برجلين أفضل
من عمرو ، ومع جمع : كرجال أفضل من بكر أو مع تأنيث : كامرأة أفضل من هند ،
أو امرأتين أفضل منهما ، أو نساء أفضل منهن ، هذا في الجرّد .

وأما المضاف كـلَزَيْدَيْنِ أفضل رجلين ، والمسلمون أفضل مخلوق ، ورجال
وهند أفضل امرأة ، والجاريقان أفضل امرأتين ، وهن أفضل امرأة ونحو ذلك .

وإن يُضَفَّ إِلَى مُرَرِّفٍ بِلَا

نِيَّةٍ مِنْ أَطْبِقُ كَذَا إِنْ أُلْ تَلَا

إن كان أفعل التفضيل مضافاً إلى معرفة ، وليس منوياً فيه من ، فهنا يجب
المطابقة ، مطابقة الموصوف بأفعل ، كان تثنية أو جمعاً أو تذكيراً أو تأنيثاً :

كزید أفضل القوم ، والزیدان أفضل القوم ، وهم أفضل القوم أو أفضل القوم ،
وهی فضلی القوم ، والمندیان فضلة النساء ، وهن فضلیات أو فضل النساء .
هذا إذا لم ینو فیہ معنى من ، أى لم یقصد به للمفاضلة ، وكذلك تجب
المطابقة إذا عرّف أفضل بال كالرجلین الفضلین والرجال لأفضل والأنضایین ،
والهندان الفضایان ، وهی الفضلی وهن الفضل أو الفضلیات .

وَجَوَّزُوا الْوَجْهَيْنِ إِنْ يُضَفَّ إِلَى

مَعْرِفَةٍ وَقَصْدٌ مِنْ قَدْ حَصَلَ

فإن كان أفضل مضافاً إلى معرفة ، ومقصود فيه معنى من أى مراد به
للمفاضلة ففيه الوجهان : المطابقة واستعماله ، كالجرد فقول : الزیدان أفضل
أو أفضل القوم ، وهم أفضل القوم أو أفضل القوم ، وهی أفضل وفضلی القوم ،
والجاريتان أفضل أو فضلیا القوم ، وهن أفضل أو فضلیات أو فضل النساء .

وَاخْتَلَفُوا فِي هَلْ يَجِئُ أَفْعَلُ

لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ فَقَوْمٌ أَسْجَلُوا

اختلف النحاة في أفعل لغیر معنى التفضیل ، فذهب المبرد وأبو عبيدة ومن
وافتهما إلى أنه قد يكون كذلك ، ومنعه آخرون . وما ورد منه قوله تعالى :
{ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ } أى أعلم بكم و { يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ }
أى هيّن . وقول للشاعر :

... بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَاهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أى عزيزة طويلة ، ومختلف في هل يطرد ذلك على قولين : قَوْمٌ أَسْجَلُوا
ذلك أى أباحوه ، وهم المبرد وقومه ، ومنعه جر النحاة .

هَذَا لَدَى تَجْرِيدِهِ وَذُكْرًا
مَوْحِدًا . إِلَّا قَلِيلًا نَدَّرًا

هذه الإشارة به إلى الاختلاف السابق ، أو إلى مجيء أفعال فإنه يختلف فيه
إذا كان مجرداً ، وإن لم يكن مجرداً فقد يجيء لغير التفضيل : كالنساء الفضل ،
وهند الفضلى ، ولذلك لا يقترن بمن .

وأما قوله : واستُ بالأكثر منهم حصي . فتأول بمجرد منكر ، يفسره
المعرف أو نحو ذلك من التأويلات ، ويلزم تذكيره وتوحيده كما مضى في المجرد ،
إلا أنه لا يقترن بمن خلوه من معنى التفضيل ، وقد سمع جمعه كقوله :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ
كِرَامًا وَأَنْتُمْ - مَا أَقَام - الْأَيْمُ
قيل : وإذا صح جمعه فلا يمتنع تأنيثه ، فيكون نظم ابن هاني صحيحاً
في قوله :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَرَاقِمَهَا
حَضْبَاهُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
قلت : وقدر له في من كونه لبيان الجنس .

بَابُ فِي أَفْعَلَ التَّعَجُّبِ

وَصِيغَ فِي تَعَجُّبٍ مَا أَفْعَلًا

وَقَبْلَ بَاءِ الْجَرِّ أَفْعَلُ جُمْلًا

يصاغ للتعجب بوزن ما أفعل : كما أكرمه واسطًا ، وبوزن أفعل به على صيغة الأمر من أفعل : كأكرم به وأحسن .

وَصَوَغَ ذَيْنِ اجْعَلْهُ مِمَّا يُجْعَلُ

مِنْهُ لِتَفْضِيلِ مَصْوُغًا أَفْعَلُ

ويشترط في اطراد صوغهما من الفعل ، كما يشترط لأفعل التفضيلية في الصوغ منه ، فما جاز أن يصاغ منه للتفضيل جاز أن يصاغ منه للتعجب ، وذلك محظور في تسعة شروط .

أولاً : أن يكون من فعل .

ثانياً : كون الفعل ثلاثياً .

ثالثاً : مقتصرًا .

رابعاً : قابلاً للمفاضلة .

خامساً : تاماً .

سادساً : مثبتاً .

سابعاً : أن لا يكون منه أفعل كأسود .

ثامناً : أن لا يكون مبنياً للمفعول .

تاسعاً : أن لا يكتب عنه بغيره ، وقا مضي تفسير هذه الشروط .

وَبَأْشَدَّ أَرْزَ . نَظِيرِهِ إِلَى
مُتَمَنِّعٍ الْبَائِينَ قَدْ تَوَصَّلَ

ما لم يحز أن يصاغ منه أفعال التفضيل أو فعل التعجب ، وذلك لقتد بمض
الشروط ، فقد يتوصل إليه بأشد أو نظيره : كأكثر ونحوه فيقال : هو أشد
بياضا وأكثر دحرجة ، وأعظم موة ، وما أشد بياضه في التعجب ودحرجته
وموته وأشد بدحرجته وموته وبياضه وقائله ، ونحو ذلك .

وَرُبَّمَا خَالَفَ فِي الْبَائِينَ مَا
أَسْلَفْتُهُ مَا بِالْندُورِ انْسَمَا

وقد يجيء غير ما ذكر نادراً وما سُمع ندوره في أحد البابين فمحكوم بندوره
في الباب الآخر ، كقوتلم : ما أحتمه من فعل منه الوصف على أفعال ، وما أحضره
من احتضر ، فبني من فعل زائد على ثلاثة مبني للمفعول ، وما أعساه من غير
متصرف ، وما أشبه ذلك ، فهو منقول من النواذر محفوظ لا يقاس عليه ،
والله أعلم .

باب المصادر

هَآكَ مَصَادِرُ الثَّلَاثِيّ التَّيْرِي
وَالْخُلْفُ فِي أَطْرَادِ وَزْنِ الْأَشْهَرِ

المصدر في الاصطلاح : ما يكون مصدر الأفعال منه بالاشتقاق ، كـصَدُور
ضرب يضرب عن للضرب ، وهو قسمان : سَمَاعِيّ وقِيَاسِيّ ، لأنها إما أن
تكون لأفعال ثلاثية أو ما فوق ذلك .

فأما الثلاثية فلكثرة الأوزان المسموعة فيها ، اختلف العلماء في جواز القياس
على أشهر أوزانها ، والجواز أشهر .

وأما ما فوق الثلاثي فإن المصدر منه مقيس بلا خلاف أعلمه بينهم في ذلك ،
وإلى منقول الثلاثيات أشار بقوله :

فَأَفْعَلَةٌ فَمُفْلَانٌ فَعْمَلٌ فَعْمَلِي
فَعْمَالٌ أَوْ بِالْقَاءِ ثَلَثُ فَعْمَلًا

من الأوزان المنقولة :

فَعْمَلَةٌ بفتح الفاء كَرَحْمَةٍ ، وبكسرهما كَفَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً ونعمة ، وبضمها
نحو : كُدْرَةٍ وحمرة .

وفعلان مثلك الفاء أيضاً فالفتح : لَوَاهُ بِدَيْنِهِ لَيَّانًا مَطْلَهُ : وَشَنَّتْهُ كَفَرَحٍ
شَنَانًا أَبْغَضَهُ ، قيل : وليس غيرها .

وفعلان بكسر الفاء كنسيه نسيانًا ، وحرمه حرمانًا ، وفعلان بضم الفاء
نحو : غَفَّرَ لَهُ غَفْرَانًا ، وَشَكَرَ شَكَرَانًا .

وفعل مثلث الفاء فالفتح : كضربه ضرباً وفعل بكسر الفاء نحو علمه علماً
وفسق فسقاً .

وفعل بضم الفاء نحو شكره شُكراً ، وغفر غُفراً .
وفعل مثلث الفاء فالفتح نحو : تقي الله تقوى ، والكسور : كذكره
ذكرى ، والمضموم كرجع رُجعى .

وفعال مثلث الفاء مفتوحها كذهب ذهاباً ، وصالح صلاحاً ، ومكسورها
ككفر نكراً وأبى إباءً ، ومضمومها كسعل سُعالاً ، ونفق نفاقاً ، وقد تلحق
الفعال تاء التانيث أيضاً ، فيكون فعالة مثلث الفاء أيضاً بالفتح ككرم كرامة
وشجع شجاعة ، والكسر كتجر تجارة ، وصنع صناعة والضم نحو : دعب دُعابة
أى مزح .

وَفَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ
وَفَعِلَ فَعَلَّة وَفَعِلَ

ومنها : فعل محركة كفرحَ فَرَحاً وَأَشِيرَ أَشْراً ، وفَعَلَ بضم الفاء وفتح العين ،
وهو يختص بالملّ اللام نحو : هدى وسرى ، وفَعَلَ بضمّين نحو شغل وحلم
الغلام جُلماً بلغ الحلم ، وفَعِلَ بفتح ثم كسر نحو : كذب كذِباً ، ويزاد تاء
التانيث فيكون فَعَلَّة كسرق مِرْقَةً وفَعِلَ بكسر ثم فتح كسمن سَمْنًا
وشبع شَبَعًا .

فَعَلَّة فَعُولَةٌ فَعُولُ
فَعِيلَةٌ فَعِيلٌ أَوْ فَعُولُ

ومنها : فَعَلَّةٌ بالتحريك نحو غَلَبَةٌ ، وهو مؤنث فَعِلَ وفَعُولَةٌ بالضم

كسحل سُهولة ، وخشن خشونة ، وفُعل كدخل وخرج دُخولا وخروجاً .

ومنها : فعيلة كفضحه فضيحة ، ونصحه نصيحة ، ونم نعمة .

ومنها : فعيل كذمل في السر ذميلاً أسرع ، ونب الغراب ونق نعيماً ونمياً ، وفعل بالفتح كقبله قبولا ، قيل : ولا ثاني له وقد وجد الولوع بالمعجمة ﴿ والذار ذات الوقود ﴾ .

وَمُشِبِهٌ تَهْلِكَةُ سَحْفَنِيَّةٍ

وَجَبْرُوتٌ جَزَى وَلَيْدِيَّةٌ

ومنها : تفعلة بضم العين هلك تَهْلِكَةُ ، قيل : وليس في اللغة تفعلة غيرها ، وتفعلة وتفعلة بالفتح والكسر نحو تَهْلِكَةُ وَتَهْلِكَةُ ، لأنها مثلثة اللام .

ومنها : فُعْلَنِيَّة بضم الفاء وزيادة النون والياء آخرأ : كسحف رأسه بالمهملتين سَحْفَنِيَّةٌ ، حلقه .

ومنها : فَعْلَوْتُ بالتحريك وزيادة واو وتاء آخرأ : كرجب رغبوتاً ، ورهب رهبوتاً ، ورحم وملك وجبر رحوتاً وملكوتاً وجبروتاً .

ومنها : فَعَلَى بالتحريك ، وزيادة الياء آخرأ : كَجَمَزَتْ جَزَى أسرع عدواً ، ومرطت مَرَطَى .

ومنها : فُعْلِيَّة بالضم وزيادة ياء قبل اللام ، ويا بعده نحو : ولدت المرأة وائدية أى ولادة .

ضَارُورَةٌ غُلْبَةٌ غُلْبِي

تُدْرَا تَهْلُوكُ وَمُدُّ رُهْبَانَا

ومنها : فاعولة كضره ضارورة ، وفُعْلَةٌ بضمين فشدد : كغلبه غُلْبَةً ،

وقد تنفتح العين ، وفُعَلَى بضمَّتَيْن أو كسرتين فشَدَّ وألف تَأْنِيث مقصور نحو :
غلبه غُلْبَتِي .

ومنها : تفعل بزيادة ناء في أوله مضمومة ، ثم سا كن ، ثم مفتوح نحو :
دراه ندرا .

ومنها : تفعل بالضم كهلك تهلكاً .

ومنها : فعلاء ممدود مفتوح الفاء ، وقد تضم نحو : رهبه رهباء .

وَجَوْلَانٌ سُودَدٌ رَفَافِيَّةٌ

كَذَا الْخُصُوصِيَّةُ كُنْ مُرَاعِيَةً

ومنها : فَعْلَانٌ بالتحريك : كجال جَوْلَانًا ، ودار دَوْرَانًا .

ومنها : فَعْل بضم لأول وفتح بعد السكون : كساد سُودَدًا وفعالية : كرفه

رفاهية ، وفُعُولِيَّة بالضم مشدد الياء الزائدة : كخصه خصوصية ، وفتح ضمها
جائز وإليه أشار بقوله :

وَفَتَحَ فَاءَ ذَا أَجِرٍ وَمَفْعَلَةٌ

وَمَفْعَلٌ عَنْهُمَا التَّثْنِيَةُ لَهُ

فتح فاء ذى أى المصدر السابق، وهو الخصوصية، فإن فتح الفاء جائز فيه أيضاً،

والمصادر الميمية مفعلة مثلث العين ، ومفعل كذلك له التثنية أيضاً ، فهي مفعلة

بفتح العين : كميمنة ومشامة ، وبكسرهما : كغفرة وبضمها : كمكرمة ، ومفعل

بالفتح : كذهب مذهباً ، وخرج مخرجاً ، وبالكسر : كرجع مرجعاً ، وبالضم :

كككرم مكرماً .

وغيرُ ذِي الأوزانِ أيضًا قَدْ يَرِدُ

نَقْلًا وَهَآكَ فِي المَقِيسِ المَطْرُودِ

غير هذه الأوزان التي مضى ذكرها ، قد يرد أيضا في الأفعال الثلاثية بالنقل من العربية ما يطول به ، أن لو تعرضنا لذكره الكتاب ، فلم نرد الإطناب ، فليعتمد فيه على المنقول منه : كخصه خصية بوزن فَعِيلَة بكسرتين مع تشديد العين ، وفَعِيلَاء بالمد كخصيحاء ، وفَعَلُمُو تى محركا متصورا : كرهبوني ورهبوني ، وفُعْلَة بضم ثم فتح : كرهبة إلى غير ذلك من الأوزان التي لا تحصر .
ثم شرع في ذكر المقيس من هذه الأوزان عند من يجوز القياس في المصادر الثلاثية فهي كما ترى .

باب في مصدر الثلاثي المعدّي

فَعَلَ إِمَّا عُدِّيَ مُطْلَقًا جُعِلَ

وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي الْقِيَاسُ فِي فَعَلَ

الأوزان الثلاثية المعدّة قياسي مصدرها فَعَلَ بالفتح ، وذلك يكون في فَعَلَ المفتوح ، وفَعَلَ المكسور ؛ لأن المضموم لا يكون معدّي وذلك نحو : ضربه ضرباً ، وقتله وطعنه ومدّه وباعه ، وقاله يقوله ، ونهاه ورماه ، والثوب رفاه ، فإن مصادرهما : ضرب وقتل وطعن وبيع وقول ونهى ورمى وورق .

وكذلك من فَعَلَ المكسور : كسمه وجهله وفهمه ، سمها وجهلا وفهما ، وحداً من حده ، وهذا الوزن فيه مقيس وهو مقتضى كلام ابن مالك في الخلاصة واللامية .

وعلى رأى آخر فالقياس ممنوع لكثرة مسموعه ، وهو على رأى ثالث أن القياس فيه ممتنع إلا إذا كان من أعمال الفم ، قاله ابن مالك في التسهيل وإليه أشار اللغاطم بقوله :

وَقَاسَ بَعْضُ حَيْثُ أَعْمَالُ لِقَمٍ

وَقَاسَ بَعْضٌ إِنْ يَكُ النُّقْلُ انْعَدَمَ

فأعمال الفم : كخضمه خضماً ، وقضمه قضماً ، ولقمه لقماً ، ورشفه رشفاً .

وعلى رأى رابع فإن فعلاً فيه مقيس إذا كان عادماً السماع ، فإن كان مسموعاً فلا يتقاس ذلك : كعلمه علماً بالكسر ، وحفظاً رفقهاً ، وغنمه غنماً بالضم ، وشرباً ولبساً ، وركبه ركوباً ونسيه نسياناً بالكسر ونحو ذلك .

وَبِالْفِعَالِ مُفِهِمُ السَّرِّ اشْتَهَرَ

وَفِي الْحَصَادِ انْفَتَحَ الْفَاءُ وَانْكَسَرَ

وقد كثر فعال بالكسر في مصدر ما أفهم ميراً أي نكاحاً : كالنكاح
والبيضاع والسَّامِد والضَّرَاب ونحو ذلك ، وقد يكون ذلك بفعل كالوطء والبضع ،
وفي الأحصدة يكثر فعال ، ففتح الفاء وكسر ها : كحصده وجدّه ، وصرمه وقطفه
وقطعه حصاداً وحصاداً . وجداداً وجداداً ، وصراماً وصراماً ، وقطافاً وقطافاً ،
وقطاعاً وقطاعاً ونحو ذلك ، وقد يكون أيضاً له فعل فالفتح كالصرم والجد
والحصد ونحوها .

باب فعل اللازم المفتوح العين

لَفَعَلَ اللَّازِمَ قِيسَ فُعُولَا

مَا لَمْ يَسْكُنْ كَغَيْرِهِ يَجْمَعُونَ

فعل المفتوح اللازم : كذهب وخرج ودخل ودنا ، قياس مصدره المطرد :

فَعُولٌ بِالضَّمِّ كَالذَّهَابِ وَالْخُرُوجِ وَالْدُخُولِ وَالْدُنُوِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . فَهُوَ مُقَيِّسٌ مَا لَمْ يَجْعَلْ لَهُ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْزَانِ . وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : فُعَالٌ بِالضَّمِّ ، وَفِعَالٌ بِالْكَسْرِ ، وَفَعِيلٌ وَفَعْلَانٌ بِالتَّحْرِيكِ ، ثُمَّ شَرَعَ فِي تَقْسِيمِهَا فَقَالَ :

فَالْإِمْتِنَاعُ بِأَبُوهِ الْفِعَالُ

وَالصَّوْتُ وَالِدَا لَهْمَا فُعَالٌ

مَا دَلَّ عَلَى إِمْتِنَاعٍ ، فَإِنَّ الْمُقَيِّسَ فِيهِ فِعَالٌ بِالْكَسْرِ : كَأَبِي إِبَاءٍ ، وَفَرٍّ وَشَرْدٍ وَفَارًّا وَشَرَادًا ، وَفَرًّا فَرَارًا ، وَمَا كَانَ مِنْ صَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ فَلَهُ فُعَالٌ بِالضَّمِّ : كَالنُّعَاقِ وَالنُّعَابِ وَالنُّهَاقِ وَالضُّرَاخِ وَالنُّبَاحِ ، فِي الصَّوْتِ وَفِي الدَّاءِ : كَالسُّعَالِ وَالْجُذَامِ وَالذُّوَارِ وَالْبُصَاقِ وَالنُّجَاعِ وَالنُّعَاسَ وَالسُّبَاتِ وَنَحْوَ ذَلِكَ فَهُوَ كَثِيرٌ .

وَالسَّيْرُ وَالصَّوْتُ الْفَعِيلُ اسْتَوْجَبَا

وَفَعْلَانٌ مَا اقْتَضَى تَقَلُّبًا

وَمَا دَلَّ مِنَ الْأَفْعَالِ عَلَى سَيْرٍ فَصَدْرُهُ بِفَعِيلٍ : كَذَمَلٌ ذَمِيلًا ، وَرَحَلٌ رَحِيلًا ، وَدَبٌّ دَبِيلًا ، وَذَفَّ أَيْ أَسْرَعَ كَهَفٌ ذَفِيفًا وَهَفِيفًا وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ الْفَعِيلُ أَيْضًا لِلْأَصْوَاتِ ، كَالشَّخِيرِ وَالنَّخِيرِ وَالنَّعِيقِ وَالنَّهِيْقِ وَالصَّهِيلِ وَالنَّقِيقِ ، وَهَلَمْ جَرًّا ، وَفَعْلَانٌ ، بِالتَّحْرِيكِ لَمَّا اقْتَضَى تَقَلُّبًا كَالْجَوَلَانِ وَالذُّورَانَ وَالطَّيْرَانَ وَالسَّيْلَانَ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ .

باب مشترك في فعل اللازم والمعدى

وَدَاسَ بَعْضُ فَعَلَا أَوْ فَعُولًا

لِفَعَلٍ الَّذِي عَدِمَ النُّقُولَا

فعل المفتوح قال الفراء : إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجمله فعلاء بالفتح ، انجد مقيسًا معهم ، وفمولا بالضم لأهل الحجاز ، سواء كان ذلك من فعل لازم أو متعدٍّ ، هذا كلامه ، والمشهور ما قدمناه ، فأما الفُعل في اللازم فهو كثير بل مقيس كما مضى ، وأما في المعدى فنحو : دحره دحورًا ، وكفره كفورًا ، وشكره شكورًا ، وجحدته جحودًا ، وما أشبه ذلك .

وفعل في الأفعال المعداة مطرد كما سبق ، وفي اللازم أكثر من الفعول في المعدى : كسار سيرًا ، وسعى سعيًا ، ومشى مشيًا ، وصفح عنه صفحًا ، وضبحت الخيل ضبعًا وحبا الصبي حبوًا ، وعفا عنه عفواً ، ودار ومار ومال وذاد عنه وعاد ، أي رجع ومات ، وماج البحر ، وفاح الطيب ، وكان يكون ، وهان يهون ، دورًا ومورًا ، وميلا وذودًا ، وعودًا ، وموتًا ، وموحًا وكونًا ، وهونًا ، وشان شينًا وما أشبه ذلك .

وبالجملة فإن فعلا في فعل اللازم كثير ، ويصلح لأن ينقاس عليه مع عدم السماع كما ذكره الفراء ، فأما الفعول في المعدى فهو قليل فيما وردت به كتب اللغة فقصره على السماع أولى .

باب فعل اللازم كفرح

وَفَعَلَ لَفَعَلَ الَّذِي لَزِمَ
وَفُعْلَةٌ لِلْوَنِ غَالِبًا وَصِمٌ

باب فَعَلَ المكسور اللازم قياس مصدره : فَعَلَ بالتحرريك : كفرح فرحًا ، وَجَذَلَ جذلاً ، وَجَوَى جَوًى ، وَهَوَى هَوًى ، وَفَى المضاعف كشدت يده شدةً ، وَبَحَّ صوتُهُ بحجًا ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَوْنًا فَصَدْرُهُ فُعْلَةٌ بالضم : كالحمرة والكُدْرَةُ والخُضْرَةُ والصُّفْرَةُ والدُّهْمَةُ والشُّقْرَةُ ، وَقَدْ يَكُونُ فَعَالًا كَالسَّوَادِ والْبَيَاضِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : غَالِبًا .

وَقَدْ يَكُونُ يَفْعُلُ بالضم ، مُشَارِكًا لِلْمَحْرُوكِ كَالْمُذْمِ بالضم ، وَالْحُزْنَ وَالْبُخْلَ وَالسُّقْمَ ، وَالْعَدَمَ بِالتَّحْرِيكِ ، وَالْحُزْنَ وَالْبُخْلَ وَالسُّقْمَ .

باب فَعْلٍ المضموم

وَقِسْ فَعَالَةً لَدَى بَابِ فَعْلٍ

وَالْخَلْفُ فِي فُعُولَةٍ فُعْلٍ جَلٍ

باب فَعْلٍ المضموم : قياس مصدره أن يكون بوزن فَعَالَةٍ بالفتح :

كالشجاعة والظرافة ، والنباهة والصباحه ، والفراسة والفصاحة ، والنهاية والجزالة

إلى غير ذلك من مواده ، ومختلف في الفُعُولَة بالضم : هل يكون مقيماً :

كالسهولة والخشونة ، والصُّعُوبَة والبرودة ، والمُحَوَّضَة والجمُودَة ، وفُعْلٍ بالضم

منقول فيه لكنه كثير .

وقال شارح اللامية : إن القياس عليه أولى من الفُعُولَة ، لأن أكثر منها

وجوداً : كالقبح والحسن ، والقرب والبُعد ، والرُحْب والخُبث ، والطُول

والعُرْض والقُصْر ، والعُسْر واليُسْر ونحو ذلك ، وقد يزداد القاء كالسُرْعَة

والهجنة واللسكنة ، وأما غير ذلك من الأوزان فتصور على السماع .

باب مشترك

فَعَالَةٌ قِيسٌ إِنْخِصَالٌ وَإِنْكَسَرٌ
مَا حِرْفَةٌ وَلِلْوَلَايَاتِ اشْتَهَرَ

أفعال الإنخصال مصدرها المقيس فيها فعالة بالفتح ، وهي من كل فعل لازم ، فالمضموم شائع كما سبق أن المقيس فيه للفعالة ، كالنباهة والنجابة ، ومن غيره : كالسعادة والشقاوة والعبادة ، من شقي كفرح وغبي وسعد ، والغواية والرجاحة ، من غوى بالفتح كهوى ورجح يرجح مثلثة المضارع ، وكالغفانة من فطن به وإليه وله ، كفرح وكرم ويكسر فاء الفعالة لدى أفعال الحرف أى الصنائع كالكتابة والنجارة ، والخياطة والخياكة والنساجة ، وظاهر القاموس أن أكثر هذه اسم للصنعة لا مصادر ، بخلاف غيره من علماء هذا الفن .

وأما ما لم يوجد له فعل في المواد كالبوابة ، فكانه متأول بفعل مقدر مشتق كاشتق نهر النهر ، أى اتخذ ، وللاولات أيضا فعال بالكسر كالصنائع نحو : الولاية والإمارة والوكالة ، من ولي كفرح ، وأرى علينا مثلثة ووكله يكله ، وفي القاموس : أن الوكالة ويكسر اسم ونحو ذلك .

وَفَمْلَةٌ لَمْرَةٌ وَفَمْلَةٌ
لَهَيْئَةٍ كَرَحْلَةٍ وَرَحْلَةٍ

المرّة من الأفعال الثلاثية ، وهي أن يقصد وقوع ذلك الفعل مرة واحدة ، فإنها مطردة بوزن فعلة بالفتح ، وهي في كل فعل ثلاثي كالقطة والضربة ،

والجلسة والقعدة ، والقومة والدومة ، إلى غير ذلك ، وإن قصد بذلك الهيئة أى ذلك النوع ، فإنه يكون بوزن فاعلة بالكسر نحو : جلست جلسة زيد ، ومشيت مشيته ، وقعدت قعدته ، ومنه : رحلة الشتاء والصيف) ونحو ذلك فهو قياس مطرد .

وَفِي الَّذِي مَصْدَرُهُ بِالتَّامِّ مَنَعٌ

بِمَضٍّ وَذَا يَسُوعُ إِنْ لَبِسَ وَقَعَ

الذى تلزم في مصدره التاء : كالكرامة والنجابة والجزالة والنبالة ، والسهولة والخشونة ، في باب فَعَلَ المضموم كالكَدَرَةِ والحِمْزَةِ والرحمة في فَعَلَ المكسور اللازم ، ومثل نَشَدَ بكسرهما في فَعَلَ المفتوح ، فكل هذا مما اختلف فيه فقال سيبويه ومن وافقه : إِنْ الْفَاعِلَةُ مَقِيسٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِي بِغَيْرِ تَقْيِيدٍ ، فتقول : نبل نبلة ، وجزل جزلة ، وحر حرمة . ورحم رحمة ، ونشد نشدة ، وبعضهم يمنع بابَ رَحْمَةٍ ونَشْدَةٍ ، لأنهما على وزن المربة والهيئة ، وهذا حسن عندي ، حيث وقع اللبس كالرَّحْمَةِ في المربة ، والنَّشْدَةِ في الهيئة ، ولا يمنع الرَّحْمَةُ في الهيئة والنَّشْدَةُ في المربة ، فهو رأى ثالث .

تفنيه : وقد سمع إلحاق التاء بالمصدر للمربة في أقيمه لقاء ، وأتى يأتى إتيانه ونقمة وإتيمة على القياس جائز .

باب مصدر — ادر المزيد

فَعْمَلٌ تَاءٌ زِدْ فِي الْفِعْلَالِ
خُلْفٌ وَجَوُزٌ فَتَحَ كَالزَّلْزَالِ

قياس مصدر فعلل والمحقق به أن يزاد في آخره تاء التانيث ، فيكون ذلك
وَمَمْلَّةً : كدحرج دحرجة ، وحوقل حوقلة ، وبيطر بيطرة ونحو ذلك ، فهو
مطرد في جميعها ، وفي غيره مختلف فالفعلال بالكسر مقيس مع مضمرهم : كدحرج
دحرجا ، وحوقل حوقالا ، و ﴿ زُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾ .

وفي مصدر الفعل المبني من حرفين مكررين : كززل ووصلصل يجوز الفعلان
بالفتح : كالزَّلْزَال والصلصال ، وغير ذلك ربما جاء فيقل كقهقر القهقرى إذا
رجع إلى وراء ، وبضم فُعْلَى كالقُرْفُوعَى من قرفص إذا جلس على إليته ، وألصق
بطنه بفخذيه .

لِفَعْلٍ الْفَعِيلُ قَسْ وَنَفْعِلَهُ

لِمِثْلِ زَكَى وَيَقِلُّ الْعَكْسُ لَهُ

فعل مشدد العين : كقطع وكبّره وعظمه وكأه ، قياس مصدره النفعيل :
كالقَطِيع والمكبير والتعظيم والتكليم والتسهيل والتشديد وحام جرأ :

وأما إذا كان معتل اللام كزكاه وجلاه وتقاه ورقاه فقياس مصدره
تَفْعِلَةٌ كالتزكية والتجلية ، والتمنية والترقية ، ونذكية الصيد إلى غير ذلك مما
يشابهه ، فهما أصلان مطردان ، ويقال العكس في الوجهين ، كالتبصرة والتذكرة
في الصحيح ، وهي تنزى دلوها تنزيًا في المعتل ، وليس هاء الضمير في له من

قولنا: ويقل العكس له راجعة إلى مثل زكى ، بل إلى فعل ليعم الوجهين الصحيح والمعتل .

وَبِهِمَا الْمَهْمُوزُ لَامًا قَدْ يَرِدُ

وَاخْتِيارَ فِي الْفِعَالِ أَنْ لَا يَطْرُدَ

المهموز لاما يشتهر بالصحيح ويشابه المعتل في وجه آخر ، فلذلك اطرده في وجهان إلى التفعيل والقفعلة : كجزأه تجزئة وتجزئاً ، وخطأه تخطيئاً وتخطيئةً وهيأه تهيةً وتهيئاً .

وأما وزن الفعّال بكسر اللام مشددة العين ، فهو قد يَرِدُ في باب مَعْل نحو : ﴿ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ ، يختلف في: هل يكون ذلك مطرداً في مَعْل وقصره على السماع أولى لغلبة التفعيل فيه .

لِأَفْعَالِ الْإِفْعَالِ قِسْ وَأَتَمَّا عَرَضَ

فِي كَسْتَقَامَةٍ إِقَامَةٍ عِوَضَ

أفعل وحو المزيدي في أوله همزة القطع ، مَصْدَرُهُ بوزن إفعال بكسر الهمزة ، كأكرم إكراماً ، وأعطى إعطاءً . وأحسن إحساناً ، هذا إذا كانت العين صحيحة ، فإن كانت مُعَلَّةً وجب حذفها وتعويضها بالياء منها في الآخر ، كأقام إقامة وأحال الشيء إحالةً وما شابه ذلك ، ومثل أهل في هذا الحذف والتعويض استعمل إذا كان مُعَلَّ العين كاستقام استقامةً ، واستعاذ استعاذةً ونحو ذلك .

وَأَجْعَلْ مَقِيسَ فَاعِلٍ الْمُفَاعَلَةُ

وَالْخَلْفُ فِي الْفِعْمَالِ وَالْفِعَالِ لَهُ

فاعل بزيادة الألف بين فائه وعينه ، مصدره المقيس فيه المُفَاعَلَةُ بضم الميم

المزيد ، رفّح العين : كقاتل وشارك وباع وقاول وراعى ، مقاتلة ومشاركة ومبايعة ومقاولّة ومراماة ، وهى المقيس فيه ، وأُخلف في الفيعل والفعّال : هل يكونان مقيسين والثانى هو الأكثر ، والأول فيه الياء دلالة على ألف فاعل .
وقال بعض النحاة : وهـ الأقيس ، ونسبه إلى ابن ، فإنهم يقولون : قاتل قَيْتالاً ، أو ضارب ضيراباً ، وراعى ريماءً ، وخاصم خيصاماً ، والأشهر مع النحاة قَيْتالاً وضيراباً وخيصاماً ونحو ذلك ، وهو أصبح من الفيعل على كل حال ، لأن القرآن قد ورد به كثيراً نحو : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ و ﴿ قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ وغير ذلك كثير .

وَرَابِعُ الْمَزِيدِ ثَانِي فِي الْأَوَّلِ

يُضْمُّ وَأَكْثَرُ سَابِقِ الْمُعْتَلِّ

المزيد فى أوله تاء كمتدحرج وتجتل وتخلخل ، وتضاربوا ، فإن الرابع الذى كان مفتوحاً فى الماضى يجب ضمه ، فهو المصدر كالتدحرج والتجمل والتخلخل والتضارب ، فإن كان آخره حرف علة ، فإن الرابع وهو السابق المعتل يجب كسره كتسلى وتجلّى وتدانى تسلياً وتجلياً وتدانياً ونحو ذلك .

وَبِالتَّفْعَالِ أَتَى تَفْعَلًا

وَمَنْعُ الْإِطْرَادِ أَصْفَى مَنَهَلًا

تفعل المضاعف العين مع زيادة التاء فى أوله ، قد وقع فى مصدره التفعّال بفتح ثم كسر ثم مشدّد كتملق كملّاقاً ، وتجمّل تجمّالاً واختلف فى هل يكون ذلك مقيساً ، والأرجح نقله اقلية التفعّل فيه على ما سواه ولقلة التفعّال وعلى رأى آخر فإن التفعّال لتكثير تفعل وكذلك الفعّال مع مغل .

وَالسَّابِقِ الْآخِرِ مِمَّا يُبْتَدَى

بهمزة وصلٍ افتَحَنَ وَاُمِدُوا .

الحرف الذى قبل الحرف الأخير مما يبتدى بهمزة الوصل ، يحب فتحه ومدّه
كانطلق انطلاقا ، واحتمل احتمالا ، واستخرج استخراجا ، واعذوب اعذوبا
واستغنى استغناء ، وما شابه ذلك .

وأما المثلّ العين من باب استعمل كاستعاذ واستقام فما قبل الأخير منه محذوف
كالاستعانة والاستقامة ، وقد مضى فلا حاجة إلى تكراره .

وَكَمَرُ تِلْوِ الثَّانِي مِنْهُ يَلَزَمُ

وَلَيْسَ هَذَا بَابًا كَادَارَأْتُمْ

تلو الثانى أى الثالث يجب كسره فى المصدر : كالانطلاق والاكْتِسَاب
وكالاستعمارة فى المعتل ونحو ذلك ، وليس من هذا الباب ما اجتلب همزة الوصل
من إدغام أوله نحو : اَدَارَأْتُمْ بمعنى تدارَأْتُمْ ، وَإِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ
اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أى ثقألتُمْ ، وفى تفعل نحو : اذَّكر بمعنى تذكر ، ومنه :
لِيَذَّكَّرْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ، فهذا وما أشبهه يرجع إلى أصل قياسه فى الزيد تاء
فى أوله ، فيقال فى اثَّاقَل الذى وزنه تفاعل : اثَّاقَلًا بوزن التفاعل مدغم
الأول إذا شئت ، وفى اذَّكر تذكَّرًا أو اذَّكَّرًا بالإدغام ، ولا يجوز اثَّيقال
واذَّكار .

وغيرُ مَا مَضَى فَبِالنَّقْلِ حَرِي

وَنَابَ عَنْ مَصْدَرِ اسْمِ الْمَصْدَرِ

غير ما سبق من الأوزان فى مصادر الأفعال العادية الثلاثى ، فهو منقول :

كأعلى طاعة ، وأطاع طاعةً وأكرم كرامةً ، ومارى مريةً ، وتوضاً وضوءاً بالضم ، واقشعر قشعريرةً بفتحيتين فساكن ، وترامياً رمي بكسر ثم مشدّد مكسور ، يليه مشدّد مقصور ، وكل هذا مما يختلف فيه النحاة ، فقل : هي أسماء مصادر وضعت مواضعها .

وقيل : هي مصادر حقيقة ، وكذلك الميسور والميسور مما يختلف في : هل هما مصادر ومنه : ﴿ فسَقَبَصِرُ ويَصِرُونَ . بأيكم المفتوح ﴾ قيل : بأيكم تقع الفتحة وقيل : الباء في بأيكم زائدة ، والمفتوح اسم مفعول ، والمفاعلة نحو : ﴿ ليسَ لوقعتها كاذبة ﴾ أي ، وقيل : أي نفس كاذبة لأنها تكون مصدقة ، وكذلك : ﴿ هل ترى لهم من باقية ﴾ ويختلف في : الوضوء بالفتح ، والطهور والأصح أنهما أسماء مصدر والفعل بالضم اسم .

وَمَصْدَرٌ عَنِ مَصْدَرٍ قَدْ وَرَدَا

وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ نُدُورًا وَجِدًا

قد تنباوب المصادر : كمتخاصموا خصاماً شديداً ، وسابرته سيراً حثيثاً ، واقتتلوا قتالاً ، ونحو ذلك ، ونياية اسم الفاعل عن المصدر نادرٌ نحو : قُم قائماً

تَفْعَالًا اجْمَعِ الثَّلَاثِي إِذَا

كَثَرَتْهُ وَنَزَلَ فَمِثْلِي حَذَا

الأوزان المسكورة منها التفعال بفتح التاء لتكثير الفعل الثلاثي : كطاف

تطواناً وسال تسالاً ، وفميلي بكسر اللام والعين المشددة مقصوراً كخصه خصيصةً وحديثه حديثي وقد يمد خصيصاً .

وَبَعْضُهُمْ فَعَلَ أُعْطِيَ الْأَوَّلَ

وَمِنْ تَفَاعَلَ الْأَخِيرُ انْتَقَلَ

قوله الأول : أى الفعل السابق ذكره للثلاثي ، فهو مع بعضهم لفعل المشدد للعين تكثيراً له ، واختره ابن مالك ، فهو عنده من طَوَّفَ وسَأَلَ المشددين ، وانتقل الأخير من تفاعل يعنى فَعِيلِي قد وُجِدَ كمتفاعل كتراميا رمى .

وَالْتَاء لاسم كُسِرَتْ فِي الْأَوَّلِ

وَالْخَلْفُ فِي ذَيْنِ وَمَا ضَاهَى اقْبَلِ

الأول هو تَعَال ، وقد تكسر تاؤه اسماً للمصدر لا مصدراً نحو : التَطَوُّفُ والتَّنَسُّيَارُ ، وربما كسرت في المصدر ، وضبطه الحريري في موضعين لا غيرهما : تلقاء وتبيان .

وأما قوله : وَالْخَلْفُ فِي ذَيْنِ ، يعنى في تفعال وفَعِيلِي فقليل : هما للتكثير ، وقال قوم : هما من أسماء المصادر ، وقال آخرون : هما مصادر .

وأما قوله : وَمَا ضَاهَى فهو إشارة إلى نحو : التَشْعِيرُ ونحوها مما اختلف فيه .

فِي الْمَصْدَرِ التَّاءُ لِمَرَّةٍ زِدِ

وَمَعَ لُزُومِهَا الْفُرَاثُ اقْصِدِ

المصدر الذى عدا الثلاثي إن كان مجرداً من تاء التأنيث ، وأريد به المرة ، فإنه يوصل بها : كأكرمه إكرامة ، وقاتله قتالةً ، وتقاتلوا تقاتلةً ، وما أشبه ذلك ، فأما الموصول بتاء التأنيث فإن مرة ، تميز بالقريضة كاستعاذةً واحدةً ، وإقامةً واحدةً ، وما أشبه ذلك .

وَوَضَلَهَا غَيْرَ مَرِيَسٍ حَظَرًا

وَفِعْلَةً لِهَيْئَةٍ قَدْ نَدَرَا

وصل للقاء التي يراد بها المرة . يلتزم أن يكون المصدر مقيساً ، فأما إذا
كان غير مقيس فذلك محظور ، أى ممنوع ، فالفعلال من فعلل ، والفعال
والفيعال من فاعل ، تختلف في جواز الإلحاق بها ، وكذلك تَفْعَالٌ وَفِعَالٌ من
فَعَلَّ وَتَفَعَّلَ : كإندحراجة والفتالة والفيقالة والتلافة والكذابة ونحو ذلك ،
وقد سمع للهيمية فَعْلَةً بالكسر كقولهم حسن العمة من اعتم بوزن انعمل وما
أشبه ذلك من النوادر المنقولة سماعاً ، فلا تقاس .

باب المصادر الميمية

لِلظَّرْفِ وَالْمَصْدَرِ صِيغَ مَفْعَلُ

مِنْ الثَّلَاثِيَّاتِ إِلَّا يَفْعَلُ

يصاغ من الأفعال الثلاثية مفعل بفتح الميم والعين مصدراً أو ظرف زمان ،
أو ظرف مكان : كقتله مقتلاً ، ومقتل بنى فلان أى زمان قتلهم ، أو موضع ،
قتلهم ، ودخل وخرج مدخلا ومخرجاً ، وهذا مطرد في كل فعل ثلاثى إلا إذا
كان من فَعَلَ بالفتح يفعل بالكسر كمرب يضرب فهذا حكمه .

ذَا مَفْعِلٍ لِلظَّرْفِ مِنْهُ حَقُّقًا

وَالسَّكَنُ فِي ذِي الْوَاوِ فَأَءٌ مُطْلَقًا

ذا إشارة إلى باب يفعل بكسر العين : كيضرب فإن الظرفين منه بوزن
مَفْعِلٍ بكسر العين كمضرب فيهما ، ولما استثنى للظرف وحده دل على أن المصدر
مَضْرَبٌ بالفتح لعدم استثنائه ذلك ، وبكسر مطلقاً أى في الظرفين ، وفي المصدر
ما فاؤه واو : كوعد يعد مَوْعِدًا ، ولـكن الكسر في الواوى الفاء بعضه مما
يختلف فيه ، وآخر يجب فتحه ، وقد ذكرهما في قوله :

وَالْخَلْفُ فِي كَمَوْضَعٍ وَمَوْجَلٍ

وَأَفْتَحَ مُمَلَّ اللامِ مَا اجْتَلَى

إذا صيغ مفعل من فَعَلَ المفتوح العين ، الواوى الفاء ، الحلقى اللام ، الذى
مضارعه يفعل بالفتح ، ففي ذلك وجهان ، والخلف في أيهما أولى ، وكذلك إذا

كان ذلك من فعل المكسور العين الواوى الفاء نحو : وَجِلَ ، فالفعل منه في المصدر والظروف مفعل ومفعل نحو : موجل وموجل ، ويجب الفتح في المعتل اللام في المصدر والظروف ، سواء كان واوى الفاء كولى مولى ، أو غير واوى كرمى يرمى مرمى ، ورضى مرضى .

وَمَا حَوَى الْيَا عَيْنُهُ فَهَوَ كَا
قَدْ صَحَّ فِي الْأَشْهَرِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

في المعتل للعين بالياء مذاهب :

أحدها : يجب كسره مطلقاً كشاب رأسه مشيباً ، وغاب عنه مغيباً ، وما سُمع بالفتح منه مع الكسر فهو منقول واختاره شارح اللامية .

الثانى : التخيير في فتحه وكسره نحو : غاب الشيء يعيبه بالعين المهملة معاباً ومعيباً ، وعاش معاشاً ومعيشاً ، وحاص عنه محاصاً ومحيصاً مال ، وكال الطعام مكالاً ومكيلاً ، دمال ممالاً ومميلاً .

الثالث : وهو الأشهر لجراؤه مجرى للصحيح ، فهو مثل ضرب يضرب في فتح المصدر ، وكسر غيره .

الرابع : يقتصر فيه على النقل من السماع ، وأما في ذى الواو فاء كالصحيح فلم يحتاج إلى إعادته .

وَشَذُّ مَصْدَرٍ بِوَجْهَيْنِ أَلَدَى
مَحْمَدَةَ مَمَجَزَةً أَوْ جُرْدَا

ما ورد على غير ما مضى من القياس ظرفاً كان أو مصدرأ ، فهو شاذ فمن ذلك ما جاء بالوجهين في مصدر أو ظرف أو فيهما ، فالأول أى الذى شذ

في مصدره الحمد من حَمَدَهُ ، كَسَمِعَ حِمْدَةً وَحَمْدَةً ، وعجز كضرب وفرح ،
مَعْجَزَةً وَمَعْجِزَةً ، فَالْكَسْرُ شَاذٌ فِي الْمَصْدَرِ مُطْلَقًا فِي الْحِمْدَةِ وَالْمَعْجِزَةِ
وغيرها .

وأما قوله : أو جُرْدًا أى سواء كانتا ملحقتين بالقاء أو مجردتين منهما
فيقال : حَمَدَهُ مُحَمَّدًا وَمَحَدًا وَعَجَزَ مَعْجَزًا وَمَعْجِزًا بِالْوَجْهِينِ فِي الْكُلِّ .

وَمَرْفُقٌ مَفْعِلَةٌ اذْمَمَ وَاظْلَمَ

ضَنَّ اَنْوَ اَى رَثَى وَلِلظَّرْفِ اَرِيمَ

ويقال في مصدر رفق به : كَنَصَرَ اَى لَطَفَ مَرْفُقٌ وَمِرْفُقٌ فَالْكَسْرُ
مَقْرُوءٌ بِهِ فِي : ﴿ وَهَيْئًا لَنَا مِنْ اَمْرِنَا مِرْفَقًا ﴾ وَالْفَتْحُ ذَكَرَهُ فِي الْقَامُوسِ قَالَ
فِي وَزْنِهِ وَكَمَعَدَ ، وَقِيلَ : فِي مَصْدَرِ ذَمٍّ يَذْمُهُ بِالضَّمِّ مَذْمَةً وَمَذْمَةً ، وَفِي مَصْدَرِ
ظَلَمَ حَقَّهُ : كَضَرَبَ مَظْلَمَةً وَمَظْلَمَةً ، وَفِي مَصْدَرِ ضَنَّ بِهِ كَحَنٍّ بِخِلٍّ مَضْنَةً
وَمَضْنَةً .

تنبيه : لم أتمض لذكر موجد وموضع وموقعة ، لأني قد ذكرت الخلاف
سابقاً في باب موجد وموضع وموقعة من باب موضع نعم ، وقد شذَّ الوجهان
السابقان أيضاً في الظرف فاحفظ ذلك فهو :

مَضْرِبَةٌ وَمَفْعِلٌ اضْرَبَ وَيَدِبُ

وَاحْشُرْ وَفِي اسْتَقْطُ وَانْجَعِ افْرُقْ ذَا ارْتَكِبْ

قيل : مضربة السيف بمضربته من ضرب ، وأصلها المكان ، وكذلك
المفعول إذا صيغ من ضَرَبَ يقال : مَضْرِبٌ وَمَرَضِبُ السيف كضربته ، ومن

دبّ على الأرض كحنّ يقال : مدبّ الملّ ومدبّة فالفتح في الكل شاذ ، ومن حشر كنصر وضرب أى جمع مخشّر ومخشّر ، فالكسر على الأول ، والفتح على الثانى شاذّ ، ومن سقط كنصر مسقط ومسقط ، ذكره في القاموس بالوجهين ، ومن جمع مجّع ومجّع ، فالكسر شاذ ، ومن فرق بين الشينين كنصر مفرّق ومفرّق فالكسر شاذّ .

وَمَفَاسِكَ وَمَسْكِنٌ مَا وَحَلَّ

أَيُّ مَنَزَلٌ وَإِنْ حَوَى النَّاءُ مَزَلٌ

ومن نسك ينسك كمبد وزناً ومعنى قيل للمكان : منسك ومنسك ، ومن سكن الدار يسكن كينصر قيل : مسكن ومسكن ، ومن أوى يأوى كرمى أى نزل قيل : مأوى ومأوى ، ومن حلّ الدار يحلها أى نزها قيل الحل والحل ، وقيل : قيده بالمنزل لا محل الدين ونحوه ، أى حلول أجله بالفتح لا غير ، ومن زل يزل قيل : مزلة أقدام ومزلة وقيدها بالناء .

وَشَذُّ فِي الْمَطْلَعِ مُطْلَقًا وَفِي

مَحْسَبَةٍ مَضَلَّةٍ ذَاكَ أَقْتَنِي

وشذ الوجهان السابقان أيضاً في المطلع مطلقاً ، أى في المصدر وغيره ، مطلع السكوك وغيره ، كنصر مطلاً ومطلياً .

قال في القاموس : وهما الموضع أيضاً ، وكذلك المحسبة من حسبه كسمّع محسبة ومحسبة ظنه قاله في القاموس ، وذكر عن بدر الدين بن مالك أن الوجهين في ظرفه وهو محتمل لوجود الفتح في مضارع حسب ، وقيل : ضل كحنّ كفرح مضلّة ومضلّة وأرض مضلّة ومضلّة يضل فيها ، مِنْ ضلّ ضدّ اهتدى .

وَشَدَّ كَسْرُ مَصْدَرٍ فِي مَعْدِرَةٍ

مَرْزُوقَةٍ وَمَكْبَرٍ وَمَغْفِرَةٍ

هذا ذكر الشاذ بالكسر وحده بلا مشاركة الفتح فيه كما سبق ، فمن ذلك في المصدر من عذره يعذره ، كضربه يضربه مَعْدِرَةٌ ، ومن رزاه مهموزاً كنفه ، أى نقصه مرزية ، ومن كَبِرَ كَفَرَحَ مَكْبَرًا أى أسنّ وغفر له كضرب مغيرة ستر .

وَمَرَجِعٍ مَعْرِفَةٍ وَمَحْمِيَةٍ

وَهَكَذَا مَزَلَةٍ وَمَعْصِيَةٍ

قيل في المصدر من رجع ، كضرب وعرف كضرب أيضاً : مرجع ومعرفة بالكسر ، وكذلك من حى عن كذا كرضى ، أى أنف ، وحى الموضع بحميه كرمى يرمى ، أى منعه قيل : فى مصدرها محمية ، وفى المصدر من زأت قدمه واسانه كحن أى زلق قيل : مزلة ، وعصاه بعصيه معصية ضدّ أطاعه .

وَمَفْعِلُ اغْرُبَ وَأَنْبَتِ أَزْجَرُ وَأَسْجَدُ

وَأَشْرُقُ مَظْنَةٌ بِظَرْفٍ أَفْرِدُ

ويكسر شاذاً منفرداً بالظرف ما فعله كنعصر ، المغرب من غربت الشمس ﴿ تَغْرُبُ فِي عَيْنِ حَمِئَةٍ ﴾ وقيل لموضع النبهات : منبت من نبت البقل وغيره ينبت ، وقعد منى مَزَجَرَ الكلب ، من زجر الكلب بزجره ، والمسجد من سجد يسجد ، والمشرق من شرقت الشمس تشرق ومن ظنّ بمعنى حسب قيل : هذا مَظْنَةٌ كذا أى الموضع الذى يظنّ فيه وجوده .

وَمِنْ أَلَكْتُ وَأَمَلِكُ أَكْرَهُ مَفْعَلَةٌ

بِالْفَتْحِ وَاضْمُومٍ وَلِظَرْفٍ مَزْبَلَةٌ

ومما وقع بالفتح والضم مفعلة من أَلَكْتُ كَنَصَرَ ، أى أرسل قيل : مَأْلَكَةٌ ومَأْلَكَةٌ ، وَمَلَكْتُ كَضَرَبَ مَمْلَكَةً وَمَمْلَكَةً وَكَرِهَهُ ، كَسَمِعَ مَكْرَهَةً وَمَكْرَهَةً وقيل : مَزْبَلَةٌ وَمَزْبَلَةٌ فِي الظَّرْفِ بِالْفَتْحِ ، وَتَضُمُّ أَيْضًا لِلْفَتْحِ أَيْ السَّرَجِينَ .

فِي مَالِكٍ مَصْدَرًا الضَّمُّ اقْتِنَى

وَمَكْرُمٍ مَكْرُمَةٍ وَمَعُونٍ

وَقَعَ فِي الْمَصْدَرِ مَفْعُلٌ بِالضَّمِّ نَادِرًا نَحْوُ : أَلَكْتُ كَنَصَرَ أَيْ أَرْسَلَهُ مَالِكًا وَمَعْنَى اقْتِنَى أَيْ اتَّخَذَ ، وَكَذَلِكَ قِيلَ : كَرُمَ مَكْرُمًا وَمَكْرُمَةً بَضْمُهُمَا ، وَالْمَعُونُ ذَكَرَ شَارِحُ اللَّامِيَّةِ وَيَرْفَعُهُ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ فِي الذَّهَبِيِّ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ كَأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَظَاهِرُ الْقَامُوسِ كَأَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ ، وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِالضَّمِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمُطْلَقًا أَطْلِقَ مَهْلِكٌ وَمَعَ

تَاءَ كَذَا مَفْعَلَةٌ الْمَصْدَرُ ضَعُ

هَلَكُ كَنَصَرَ ، وَفِيهِ لَفَةٌ كَفَرَحَ مَهْلَكًا وَمَهْلِكًا وَمَهْلُكًا وَمَهْلَكَةً وَمَهْلِكَةً وَمَهْلَكَةً ، وَكَذَلِكَ فِي الظَّرْفِ ، وَالْمَهْلَكَةُ الْمَفَازَةُ مَثَلَةٌ ، فَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ : مُطْلَقًا أَطْلِقَ فَمَعْنَى مُطْلَقًا أَيْ فِي الظَّرْفِ وَالْمَصْدَرِ ، وَأَطْلَقَ أَيْ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ كُلِّهَا ، وَلَا لَبْسَ بِالسَّكُونِ ، لِأَن قَبْلَهُ سَاكِنٌ ، وَلِأَن الْكَلَامَ فِي تَحْرِيكِ اللَّعِينِ فَقَطْ كَمَا مَضَى ، وَبِالْأَوَجِ الثَّلَاثَةُ قَرِئُ فِي : ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا ﴾ وَهِيَ مَصْدَرٌ ﴿ وَمَا شَهِدْنَا مَهْلِكِ أَهْلِهِ ﴾ وَهِيَ تَحْتَمِلُ الظَّرْفَ وَالْمَصْدَرَ ، وَقَدْ بَصَاغَ لِلْمَصْدَرِ مَفْعَلَةٌ بِالِتَّثْلِيثِ أَيْضًا ، وَهَذَا ذَكَرَ الْمَصَوِّغُ مِنْهُ لَهَا .

مِنْ أَرَبَ أَقْدِرَ ائْسُرَنَّ وَأَذْكَرُ

فِي الظَّرْفِ ذَا مِنْ اِزْرِعْ اِشْرُقْ اَقْبُرْ

يصاغ مفعلة للمصدر بالثلاث من أَرَبَ الرجل كَفَرَحَ مَأْرَبَةً وَمَأْرِبَةً وَمَأْرُوبَةً صار أَرِيهاً عاقلاً ، وقدر كضرب مَقْدِرَةً ومَقْدَرَةً ومَقْدُورَةً ويسر مَيَسِرَةً ومَيَسُرةً ومَيَسُرةً .

وكذلك في الظرف للمكان يصاغ مفعلة بالثلاث فتقول لموضع الزرع من زرع كمنع مَزْرَعَةً ومَزْرَعَةً ومَزْرَعَةً ، ومن شرقت الشمس كنصر مشرقة مشرقة ومشرقة ، ومن قبره يقبره ويقبره للموضع الذي تدفن فيه الموتى مقبرة ومقبرة ومقبرة .

وَكَاثِمٍ مَفْعُولٍ الَّذِي قَدِ ارْتَقَى

مِنْهُ لِمَصْدَرٍ وَظَرْفٍ حَقًّا

وَيَصَاغُ لِلْمَصْدَرِ وَالظَّرْفِ مِمَّا قَدْ ارْتَقَى عَنِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ بِوِزْنِ اسْمِ مَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمَوْضُوعِ مِنْهُ ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ فِي بَابِهِ كَالْمُدْخَلِ وَالْمُخْرَجِ ، مِنْ أَدْخَلَهُ وَأَخْرَجَهُ ، وَالْمُنْطَلَقِ وَالْمُعْتَمِدِ وَالْمُسْتَخْرَجِ بضم الميم في كلها ، وفتح ما قبل آخرها ، وفي التنزيل : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِيْ مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ كذلك ﴿ وَأَنْزِلْنِيْ مُنْزَلًا مُّبَارَكًا ﴾ بضم الميم من مُنْزَلٍ وفتح الزاى وعلى نحو ذلك فليقس .

باب صوغ اسم الأرض مما كثر بها

والصياغة مما هو السبب

اسمٌ ثَلَاثِيٌّ بِأَرْضٍ كَثُرَا

مَفْعَلَةٌ مِنْهُ اسْمُ الْأَرْضِ اشْتَهَرَا

يصاغ بوزن مفعلة بالفتح لاسم الأرض من اسم ثلاثي يكثر وجوده بها كأرض مسبعة. ومأسدة ، يكثر فيها وجود السبع والأسد ، ومبقلة يكثر فيها للبقل .

وَاخْذِفْ مَزِيدَ مَا ثَلَاثَةٌ عَلَا

بِهِ وَمِنْ عَادِي الثَّلَاثِي انْقَلَا

وما زاد على الثلاثي بحروف زوائد ، وأصله ثلاثي فإن الزائد يحدف منه ، وتبقى منه المفعلة كما بنيت مما أصله ثلاثي فيقال: أرض مفعاة ومقتاة لتي يكثر فيها الأفاعى والقتاة ، وقد يكون ذلك من غير الثلاثي أصولاً كأرض معقوبة ومشعلبة، لتي يكثر فيها العقارب والثعالب .

وَأَفْمَلَتْ عَنْهُمْ أَتَى وَمَفْعَلَةٌ

مِنْ الثَّلَاثِيِّ كَأَرْضٍ مُبْقِلَةٌ

ومما يصاغ منه لكثرة ما يوجد في الأرض مفعلة بفتح الميم والعين، فقد يصاغ أيضاً منه أفملة ، فهي مفعلة بضم الميم وكسر العين اسماً للفاعل من أفعل كأسمعت الأرض وأقبلت وأعشبت ، فهي مُسْبِعة ومبقلة وممشبة .

وَلِلثَّلَاثِي أَتَوَا بِمَفْعَلَةٍ

إِنْ سَبَبًا كَمَا ابْنِ مَبْخَلَةٍ

وقد يصاع مفعلة بفتح الميم والعين من الثلاثى وصفا لما هو سبب المصوغ له منه ، كما فى الحديث : « الولد مبخلة مجبنة » أى سبب للبخل والجبن .

وَمِنْهُ صُغِ لآلَةٍ كَمِفْعَلٍ

مِفْعَلَةٍ أَوْ شِبْهَ مِفْعَالٍ قُلِ

منه أى من الثلاثى صغ لاسم الآلة التى يعمل بها ذلك العمل بوزن مفعل بكسر الميم ، ففتح العين ، كِمَقْدَحٍ وَمِفْقَحٍ وَمِخْلَبٍ وَمِقْلَى ، وقد تلحقه تاء التانيث فيكون ذلك مِفْعَلَةً كِمَسْبِخَةٍ وَمِسْحَاةٍ ، وَمِسْرَجَةٍ ونحو ذلك ، وقد تحذف تاء التانيث مع مد قبل اللام فذلك مِفْعَالٍ كِمِصْبَاحٍ وَمِفْتَاحٍ وَمِفْخَلَقٍ ومساواك ونحو ذلك .

وَشَذَّ مُسَعَطُ مَدَقُّ مُنْخَلُ

مُسْكَحَلَةٌ وَمُدْهَنُ وَمُنْصَلُ

هذه أسماء شاذة عن القياس المذكور ، فهى محفوظة بالنقل فالمُسَعَطُ مَفْعَلٌ بضم الميم والعين الإِنَاءُ الذى فيه السُّعُوطُ بفتح السين للدَّوَاءِ الذى يصب فى الأنف ، والمُدَقُّ مَفْعَلٌ بضمهما أيضاً للآلة التى يدق بها ، وَسَمِعَ مِدَقٌ بكسر الميم على القياس ، فالوجه الأول هو الشاذ منه وَمُنْخَلٌ مَفْعَلٌ بضمهما أيضاً ، وقد تفتح الحاء وهو ما ينفخ به الدقيق ، وَمُسْكَحَلَةٌ بضمهما للإِنَاءِ الذى فيه الكحل ، وأما المكحل والمكحال فكسرها على القياس لا غير وَمُدْهَنُ بضمهما للإِنَاءِ الذى يُجْعَلُ فيه الدهن ، ومنصل بضمهما وقد تفتح الصاد من أسماء السيف .

وَالْخِلَافُ فِي مُحَرُّضَةٍ عَنْهُمْ رُوي
وَأَكْثَرُ جَوَازاً إِنْ يَكُنْ فِعْلٌ نَوِي

المحرضة للإتياء الذي يجعل فيه الحرص بضميتين وهو الأشذان ، ذكرها
ابن مالك في التسهيل من الضدود ، ولم يذكرها في اللامية ، وذكرها صاحب
القاموس على القياس ، وكذلك روى فيها عن الجوهري ، فتحصل وقوع الخلاف
فيها ، ويكسر جوازاً جميعاً إذا قصد للعمل بها أى اشتقاقها من ذلك للعمل ،
فتقول : مبطنة بالمسط ونخلته بالمخل على القياس ، والضم الشاذ إنما هو عند
إطلاق الاسم عليها تشبيهاً لها بأسماء الأعيان التي هي غير مشتقة ، والله أعلم .
هذا تمام الركن الأول .

الركن الثاني في الأسماء وتصريفاتها

باب في النكرة والمعرفة

قَابِلٌ تَعْرِيفٍ بِأَلِ مُؤَنَّثَرَا
أَوْ شِبْهَهُ فَا اسْمِهِ لِلْمُنْكَرَا

قد ذكر في أول القصيدة الاسم والفعل والحرف ، فأتى بحدّ كل واحد من هذه الأقسام ، وما يختص به ، وفي هذا الركن بشرح من الأسماء ما يحتاج إليه مما يقتصر فيه لفظاً ، كالجمع والتصغير والنسب ، أو معنى : كالتعريف والتذكير ، وذكر العلم والمركب ، والضمائر والموصولات ونحو ذلك مما تقلب فيه على حسب أحوالها ، وفي ذلك فالاسم إمّا نكرة وإمّا معرفة ، فهما قسمان لا غيرهما ، وعلامة النكرة ما يقبل دخول أل للتعريفية عليه ، كرجل وجل ، والرجل والجل أو شبهه ، أى شبه القابل في معناه ، كذو بمعنى صاحب في : مررت برجل ذى مال ، فإنه لا يقبل دخول أل عليه ، ولكن شابه القابل في معناه .

وكذلك اسم ما في قولك : مررت بما معجب لك بخفض معجب أى شئ معجب لك ، ويكون معرفة إن قدرته بمعنى الذى ، أى بالذى معجب لك برفع معجب ، والعائد محذوف ، وليس هنا موضع ذكره وسيأتى إن شاء الله .

وَعَايِرُهُ عَرَّفَ كَأَنَّتَ وَالْفَتَى

زَيْدٌ وَذَا ابْنِي وَالَّذِى وَلِافَتَى

غيره أى غير النكرة هو المعرفة ، وهى سبعة أقسام استوعب أمثالها

هذا البيت .

فالضمائر : كَأَنْتَ ، وَأَنَا ، وَهُوَ ، والمعرف بأل كَأَلْفَتِي أَصْلُهُ فَتِي ، والأعلام كزَيْد وعَمْرُو .

وأسماء الإشارة نحو : هَذَا ، وَذَاكَ .

والاسم المضاف إلى معرفة نحو : غُلَامِي وَابْنِي ، وَغُلَامُكَ وَابْنُهُ ، وَغُلَامُ زَيْدٍ ، بِخِلَافٍ صَرَرْتُ بَعْدَ مَلِكٍ ، لِأَنَّ مَلَكَاً ذِكْرَةٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

والأسماء الموصولة نحو : رَأَيْتُ الَّذِي قَامَ ، وَالَّتِي قَامَتْ .

والذكرة المقصودة نحو : يَا فَتَى وَيَا عَبْدُ ، وَالذَّكَاءُ ضُمٌّ فِي الْفَتْاءِ نَحْوُ :

• وَيَلِي عَلَيْكَ وَيُؤْيِي مِنْكَ يَا رَجُلُ •

بضم رجل .

ومختلف في أعرف المعارف فقيل : الضمائر ، وهو الأكثر ، والضمائر ثلاثة

أقسام : أَنَا وَهُوَ الْأَعْرَفُ مِنْ أَنْتَ ، وَأَنْتَ أَعْرَفُ مِنْ هُوَ ، وَقِيلَ : أَلَمْ هُوَ الْأَعْرَفُ .

وقيل : أَعْرَفُ مِنْ هُوَ لَا مِنْ أَنَا وَأَنْتَ ، وَقَدَّمَ بَعْضُهُمُ الْمَوْصُولَاتِ ،

وبعضهم أسماء الإشارات ، وبعضهم ما بأل معرفات .

باب الضمائر

الْمُضْمَرُ الَّذِي الْمُسَمَّى أَفْهَمَا
غَيْبَةً أَوْ خِطَابًا أَوْ تَكْلِمًا

حد المضمّر بأنّ ما وضع لتعيين مسماه مشعراً بغيبيته : كهو وهى وهما ودهم
وهنّ ، أو خطابه كأنّك وأنتِ وأنتم وأنّى ، أو تكلمة كأننا ونحن ،
والكوفيون يسمون الضمير كناية ومكنى .

وغير ما استقلّ فهو المتصل
كأبني ذريه إنّهُ منك خجل

ما استقلّ ، أى الذى استقل بنفسه مستغنياً عن وصل غيره به .

وغير المستقل بنفسه فهو المتصل ، لأن الضمائر قسمان : مستقل بنفسه كأنّك
وهو وأنا ، فهذا هو الضمير المنفصل ، وغير مستقل بنفسه كإيّا ابني فهذا هو
الضمير المتصل ، وعلم من تخصيصه للمتصل بغير ذى الاستقلال أن المنفصل
هو الذى استقل لأن الشئ يفهم من ضده ، وذلك ظاهر ، ومثل للمتصل بالياء
التي للنفس من ابني والياء التي هي ضمير الأنثى الواحدة في ذرى ، وهاء الغيبة
في ذريه وفي إنّهُ ، وكاف الخطاب في منك .

ودلّ أيضاً بالأمثال على أن للضمائر قد توصل بأواخر الأسماء كالياء
من ابني ، وبالأفعال كالياء من ذريه ، وبالحروف كالياء من إنّهُ ، والكاف
من منك .

وقد يوصل الضمير أيضاً كما في الياء والهاء في كلمة ذريه ، وأشار بالأمثال

أيضا أن الضمير قد يكون مجروراً كالياء من ابني ، والكاف من منك ، وقد يكون مرفوعاً كالياء من ذريه ، وقد يكون منصوباً كالياء من ذريه وإنه .

توضيح :

ذكر الياءين من ابني وذريه ، والهاء من ذريه وإنه ، والكاف من كلمة منك أصولاً لما يفرع منها أو يشابهها مع الاستيفاء لها ، بحسب إجمالها ، فأما الياء من ابني وضربني ، فهي ياء النفس ولا تفريع لها من لفظها ، فهي للواحد ذكر أو كان أو أتى ، وفرعها : نا في نحو : ضربنا ولنا ، فهو للذكرين والأنثيين ، والذكور والإناث ، والياء التي هي للواحدة المؤنثة المشار إليها بكلمة ذري ، ولا تكون لغيرها ، لكن موضعها يكون الذون في الجمع نحو : قلنَ ويقلنَ .
والمرفوعات قد تكون للمتكلم نحو فعلت وفعلن ، وللمخاطب نحو : فعلتِ بالفتح وفعلتِ وفعلنا للذكرين وللأنثيين ، وفعلتم وفعلتن ، وافعلنا وافعلن ، وللغائب فعلت هي فعلا للذكرين وأما اللانثيين فعلتا نحو : ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ فعلوا فعان .

والمنصوب والمجرور للمتكلم والمخاطب في أكرمني ومرّ بي ، وأكرمنا ومرّ بنا ، وللمخاطب أكرمك بالفتح وأكرمك باخداً أكرمكما وأكرمكم وأكرمكن ، ومرّ بك إلى مرّ بكن والغائب منصوباً أو مجروراً كأكرمه ومرّ به إلى أكرمه ومرّ بهن .

إِبْنَيْ مَعٍ فُرُوعِهِ انْصَبَ فَاصِلًا

وَارْفَعَ أَنَا هُوَ أَنْتَ مَعٍ مَا شَا كَلَا

للحاجة في أي مذهب :

الأول : ذهب سيبويه إلى أن أيا هو الضمير المنصوب المنفصل ، واللاحقة به حروف دالة على المراد .

الثانى : ذهب الخليل إلى أن أيا ضمير أضيف إلى لواحقه ، وهي ضمائر ، وليس هنا موضع بسط الكلام عليها ، فلانتمكم إيتاى إيتانا ، وللمخاطب إيتاك إيتاك إيتا كما إيتاكن إيتاكن ، وللغائب إيتاه إلى إيتاهن ، فذلك معنى فروع .
وأما الضمير المرفوع المفصول فهو أنا وهو وأنت وما شاكلها ، أى شابهها والمراد بذلك ما يتفرع منها ، فللمخاطب أنا وفروعه واحد وهو نحن ، وهو للغائب وفروعه ما دل على تأنيث أو تشبيه أو جمع ، وهو هي هاهم هن وأنت للمخاطب الواحد وفروعه بكسر تاءه للمخاطبة الواحدة ، وأنتم وأنتم وأنتن ، وفى أنا للنحاة مذاهب ، وللعرب لغات . وفى الهاء والميم من هم لغات ، وكذلك فى الكاف والميم وغيرها ولم يتعرض لذلك طلباً للاختصار .

وَسِتْرٌ مَرْفُوعٌ أَجِزٌ إِنْ يُخْلَفُ

بِظَاهِرٍ وَالْمَكْسُ حَتَّى يَخْتَفِيَ

لا يكون الضمير المستتر غير مرفوع وهو ضربان : جائز ستره ، وواجب أن يستتر ، فأول ما يخلفه اسم ظاهر وهو المرفوع بفعل الغائب ماضياً : كزيد قام ، وهند قامت ، أو مضارعاً : كزيد يقوم ، وهند تقوم ، أو الصفة : كزيد كريم ، أو اسم الفاعل مع غير اللبس على الأشهر : كزيد ضارب . ومعنى يخلفه الظاهر ، أى يقال فيه : يقوم زيد ، وضارب هو ونحو ذلك ، وما لا يخلفه للظاهر وهو الواجب الاستتار : كاضرب ، ونحن نضرب ، وأنت تضرب ، وأنا أضرب .

واسم فعل الأمر كنزال ، أو اسم فعل المضارع كُفَّ ، أو المصدر الواقع بدلا من فعله نحو : ضرباً يا زبدُ ونحو ذلك ، كأفعل التفضيل ، وليس وعدا وأخواتها إذا استعملت أفعالا .

وَحَيْثُ سَائِغٌ مَجِيءُ الْمُتَّصِلِ
فَلَا تُبَيِّحُ فِي الْإِخْتِيَارِ الْمُنْفَصِلِ

إذا أُنْكِى مَجِيءُ الضمير المتصل ، فلا يجوز أن يوضع موضعه الضمير المنفصل :
نحو : ضربتك فلا يجوز : ضربت إياك ، ويجوز ذلك في الاضطرار كما قال الشاعر :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمَنْتَ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ
وحيث لا يجوز الوصل محصور في مواضع هي مبتدأ به نحو : أنت قائم أو
يقدم على عامله نحو : إياك نعبد .

الثالث : الفصل لغرض للحصر نحو :

مَا قَطَّرَ الْفَارِسُ إِلَّا أَنَا

تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا يَعْدِي

ونحو : ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ أو بعاطف : ﴿ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى ﴾ .

الرابع : أن يحذف العامل نحو : إياك والشر :

الخامس : أن يكون العامل معنويًا نحو : الكريم أنت .

السادس : وقوع الضمير المرفوع بعد حرفٍ نحو : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ .

السابع : أن يرفع بصفة جرت على صاحبها نحو : زيد عمرو ضاربُهُ هو مطلقاً

عند البصريين أو مع خوف اللبس عند الكوفيين .

وَفِي الضَّمِيرَيْنِ إِذَا لَمْ يَرْتَفِعْ
ذُو السَّبْقِ فَأَلَوْضَلَ أَوْ الْفَضْلَ اتَّبِعْ

إذا اجتمع ضميران : فإن كان السابق منهما مرفوعاً فهما مُتَّصِلَانِ نحو :
ضربتك وحسبتك قائماً ، وأكرمتني وعلقتني قائماً ، فإن كان السابق منهما غير
مرفوع ، فإما هو أن يكون منصوباً فانت مخير كأنطنيه وأعطيتكه وأعطى
إياه ، وأعطيتك إياه ، قيل : والاتصال هو الأرجح ، ولم يأت في القرآن إلا
الاتصال : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ ﴾ وفي الحديث : « إِنْ اللَّهُ مَلِكُكُمْ
إِيَّاهُمْ فَلَوْ شَاءَ لَمَلَسَكُمْ إِيَّاهُمْ » فهو دليل جواز الانفصال .

وهذا القسم مما نصب بفعل غير فاسخ ، وإن كان الضمير الأول مجروراً ،
فالاتصال راجح ، والانفصال قليل ، ولاضطرار هو على رأى آخر ، وظاهر
كلام ابن الحاجب في الكافية التخيير نحو : ضربتك وضربى إياك . ومما ورد
موصولاً في الشعر قوله :

تَعَزَّيْتُ عَنْهَا كَارِهًا فَتَرَ كُنْهَا
وَكَانَ فِرَاقِهَا أَمْرًا مِنَ الصَّغِيرِ

وقول آخر :

لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشُ غَيْرَ اللَّهِ إِنْ أَدَى
وَاقِيكَ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا

وقول الآخر :

فَلَا تَطْمَعُ أَبَدَتَ الْأَمْنِ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَقَطَّعُ

وإلى هذا النوع أشار بقوله :

وَبَعْدَ تَجَرُّورِ اسْمِ الْفَصْلِ أَصَحُّ

وَالسَّبْقُ لِلْأَخَصِّ فِي الْوَصْلِ رَجَحٌ

ضمير المتكلم أخص من المخاطب ، والمخاطب أخص من الغائب ، فلا يجوز تقديم غير الأخص على الأخص ، ويلتزم في الوصل تقديم الأخص كما في سئلني وأعطانيك ، وأعطيتك وما شابهها ، وفي القرآن : ﴿ أَنْذَرِ مَسْكُوحَهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ فإن لم يكن أحدهما أعرف من الآخر وجب الانفصال : كلمتك إياك إن كان الأخص هو المتأخر ، كأعطيتك إياك ، هذا مع سيوويه وغالب النحاة وبه جزم ابن مالك .

وقد علم من هذا أن الانفصال لا يشترط فيه سبق الأخص فيقول : أعطيتك إياك ، وأعطيتك إياه ، وأعطيتك إياك . وقد أجاز المبرد الاتصال بغير تقديم الأعراف كما روى عن عثمان في قوله : أَرَأَيْتُنِي الْبَاطِلَ شَيْطَانًا . قيل : وأجاز ذلك كثير من المتقدمين غير المبرد إذا اتفقا في المرتبة أو اختلفا ، وإلى المتفقين أشار بقوله :

وَضَمَّنُوا اتِّصَالَ مَا قَدْ اتَّفَقَ

إِلَّا مَعَ الْغَيْبَةِ إِنْ لَفِظَ فَرَقَ

إذا اتفق ضميران في المرتبة ، فالواجب انفصالهما ، كأعطيتك إياك في اتحاد المخاطب ، وأعطيتك إياه في اتفاق ضمير الغيبة ، وأعطيتني إياه في ضمير المتكلم ، وقد أجاز بعضهم فيه الوصل ، ومع تسليم ذلك فهو ضعيف وأمثاله : أعطيتني ، أعطيتكك ، أعطيتهم ، وليس الوصل ضعيفا مع اتفاق ضمير الغيبة بشرط أن يكون اللفظ مختلفا كما رواه اللكساني عن بعض العرب : هم أحسن للناس وجوها وأنضرهموها .

خِلَتْنِيهِ أَوْ كُنْتُهُمَا
وَالْخُلْفُ فِي الْأَرْجَحِ أَيْ مِنْهُمَا

قد اختلفت النحاة في الضمير الواقع خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، هل المختار فيه الوصل أو الفصل ؟ وكذلك ثانی الضميرين المنصوبين في باب ظننت مما يختلف فيه فيقال فيهما : كنته وصرتك ، وظننتكه وخلصنيته ، وكنت إياه ، وصرت ، وظننتك وخلصتك إياه على الفصل .

والمختار مع سيبويه وأكثر النحاة الفصل ، والوصل هو المختار مع الرماني وابن الطراوة ، واختاره ابن مالك في الألفية ووافق سيبويه في التسهيل على اختيار الفصل في باب ظننت ، وخير قوم في ذلك ، واختيار ابن الحاجب في الكافية انفصال خبر باب كان .

الفصلُ بَيْنَ خَبَرٍ وَمُبْتَدَأٍ
ضَمِيرُ رَفِيعٍ هُوَ طَبَقُ الْمُبْتَدَأِ

الفصل ، تسمية الكوفيون : عماداً ، وهو اسم اصطلاحى لضمير مرفوع منفصل ، متوسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : زيد هو القائم ، وشرطه أن يطابق المبتدأ في تثنيته أو جمعه نحو : الزيدان هما القائمان ، والزيدون هم القائمون وتذكيره كما مر ، وتأنيثه في تثنيته وجمعه فهو مطابق له في كل أحواله ، وإلى وجوب فصله أشار بقوله :

وَالْإِنْفِصَالُ فِيهِ شَرْطٌ وَهُوَ مَعَ
ذِي الْعَمَلِ اللَّافِظِي أَوْ دُونَهُ شَرْعٌ

دونه بتسكين هاء الضمير فيها على لغة بني عقيل وكلاب ، وغيرهم يحذف

تسكينها ضرورة ، وأنشدوا في ساكنه :

وأشرب الماء ما بى دونه عطش إلا لأن عيونه سيل وادبها
ومعنى شرع أى سواء ، وشرط الفصل فيه لأن فيه نوعاً من التوكيد ،
وضمير الرفع المنفصل يؤكد به كل ضمير متصل ، وهو مع العوامل اللفظية
وعندمها سواء نحو : كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي
كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾ وظننته هو القائم : ﴿ وَإِنْ هَذَا لَهُوَ النِّصَصُ الْحَقُّ ﴾ .
وقد يجعل في الإعراب مبعداً وما بعده خبره ، وهذا أقل نحو : ﴿ إِنْ تَرَنِ
أَنَا أَقْلُ ﴾ برفع أقل ، وقرئ نادراً : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

ضَمِيرٌ غَيْبٌ جُمْلَةٌ تَقْدَمُ

قَدْ فَسَّرْتَهُ مُضَرَّ الشَّانِ انْتَعَى

ضمير الشأن اسم لضمير الغيبة ، سابق جملة تفسره ، والكوفيون يسمونه :
مجهولاً ، وسبقه الجملة إرادة للتفخيم ، لأن ذكر الشيء مبهماً ثم مفسراً ، أوقع
في النفس من تفسيره من أول الأمر ، وقد يكون بارزاً كما في باب : إن نحو :
﴿ وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ .

وقد يؤنث على إرادة القصة نحو : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ وفي باب
ظننته نحو : علمته قائماً زيداً ، وزيد قائماً ، فهذا في البارز المتصل .

وأما المنفصل ، فإذا كان مبتدأ نحو : هو زيد قائم ونحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ
أَحَدٌ ﴾ ونحو قولهم :

وَمَا هُوَ مِنْ يَأْسُ الْكُلُومِ وَيُتَقَى

به نائبات الدهر كاللائم البخل

ويكون مستقراً في باب كان وكاد ، كما في قوله :

إذا مت^١ كان الناس^٢ نصفان : شامت^٣

وآخر^٤ مثن^٥ بالذي كنت^٦ أصنع^٧

ويستقر في باب ظننت على رأى إذا أوهم إغناه المتقدم كقوله :

• وما إخال لدينا منك تنوبل •

وَحَذَمُهُ إِنْ يَفْتَصِبُ قَدْ ضَعُفًا

إِلَّا لَدَى أَنْ إِذَا مَا خُفِّقًا

حذف الضمير الشأن المنصوب ضميف ، وأنشدوا قوله :

إِنْ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنْدِيسَةَ يَوْمًا

يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءَ

محزوم يدخل ويلقى بمن الشرطية ، وحذفه مع أن المفتوحة المحققة فصيح

نحو قوله عز من قائل : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

ذكر الفعل الداخلة عليه الضمائر
إذا كان مُعْتَلَّ العين أو اللام

لِلسَّابِقِ انْقِلَ شَكْلَ عَيْنٍ قَدْ أُعِلَّ
مَعَ مُضْمَرِ نُونٍ وَتَا غَيْبًا حُطِّلَ

إذا كانت عينُ الفعل معقولةً مثل : قالَ وباعَ وخافَ وطالَ ، واستقامَ وأقامَ
وأخواتها ، فإنها إذا لحقَ الفعل نونُ الضمير أو تاءُ تكون محذوفةً مع نقل
شكلها ، أى حركتها إلى سابقها ، أى الحرف الذى قبل العين كما سيأتى تفصيله
فى هذا البيت المقبل إن شاء الله .

واشترط فى تاء الضمير أن لا تكون تاء غيبة لثلاث يشمل ذلك نحو : قالتْ
وباعتْ و ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِمِينَ ﴾ فإنها لا تغير الفعل عن أصله ، وهذا البيت
المرعود به .

وَالْعَيْنُ اسْقَطُ وَالثَّلَاثِي إِنْ فُتِحَ
عَيْنًا فَلِلْسَّابِقِ جِنْسُهُ يَصِحُّ
الفعل الملحق به تاء الضمير ، إن كان محل العين ، فإما أن يكون ثلاثياً أو
ما عداه ، فإن كان ثلاثياً وهو من باب فَعَلَ المفتوح ، فإن العين منه تحذف
كغيره ، وتعرب فاء الكلمة بجنس العين ، أى بالضم إن كانت العين محذوفة مقلوبة
عن واو ، مثل : قمت وقلت ، وبالكسر إن كانت مقلوبة عن ياء ، مثل : بمت
وضيرت ، فإن كان الفعل من غير الثلاثى المفتوح العين ، فإن العين محذوفة منه
أيضاً ، وشكل العين أى حركتها تنقل للسابق ، أى للحرف الذى قبل العين ،

وهذا يعمّ الفعل الثلاثي كله غير باب : قال وسار ، ويعم أيضاً كل فعل مزيد ، ومثاله نحو : خِفْتُ وَنِمْتُ بكسر الخاء والنون ، لأنهما من باب فَرَحَ ، فلما حذفت العين نقلت كسرتها إلى الحرف الذي قبلها ، ونحو : طُلْتُ بضم الطاء ، لأنه من باب كَرُمَ ، فنقلت حركة العين المحذوفة إلى الفاء ونحو : اسْتَقَمْتُ وَأَقَمْتُ بفتح قافهما على نحو ذلك ، وأصلهما اسْتَقَوَمْتُ وَأَقَوَمْتُ ، أو يقال أصلهما اسْتَقَوَمْتُ وَأَقَوَمْتُ ، ثم اسْتَقَمْتُ وَأَقَمْتُ ، ثم اسْتَقَمْتُ وَأَقَمْتُ ، ونحو : اخْتَرْتُ وانْقَدْتُ على نحو ذلك .

تنبيه :

فإن كانت العين معقّلة ، أى من حروف الاعتلال ، لكن لم تقل بالقلب لم تحذف نحو : سودت وعينت ، وهويت واستعجيت ، واستدروحت الرّيح وأخواتها .

توضيح :

وإن كنت لا علم لك بردّ كل وزن إلى أصله من الثلاثي المعلن العين فاعلم أن نحو : خاف وهاب محكوم بأنه من باب فَرَحَ ، لأن مضارعهما : يخاف ويهاب ، فهو يفعل بفتح العين ولا شيء من فعل المفتوح ما مضارعه كذلك ، لأن الفتح لا يكون إلا لوجود حرف حلق في عين أو لام ، وقد تمذّر هنا كونه عينا ، ولا أثر له إذا كان لا ما كما في نحو : يبيع ويصوغ .

وأما باب طال فاسم فاعله على وزن فعيل : ككريم مع عدم وزن الفاعل فيه هو الملحق باباب كريم ، بخلاف نحو : قام فإن فاعله قائم كناصر . ولأن قام مثل قعد ، وطال مثل قصر .

وأما نحو: قال وساء فلا ايس ؛ إنهما كنعصر ، لأنهما معدّيان فلا يحتملها
فَعْلَ المضموم ، ولأن مضارعهما مضموم فلا يحتملها فَعِلَ المكسور .

وأما نحو: باع وسار ، فلأن مضارعهما بالكسر ، ولا يكون ذلك في فَعِلَ
المكسور إلا في شواذ قد مضت ، ولا يكون ذلك في فَعْلَ المضموم أبداً .

تَنْبِيْهٌ :

قد اقتصرنا في الأمثال على إلحاق التاء والنون في كل ذلك مثلاً نحو :
قلنا وبعنا وخفنا وطلنا ، والنساء قلنَ وبعنَ وطلنَ وخفنَ ، ولم يقلنَ ولم يبعنَ
ولم يطلنَ ولم يخفنَ بفتح الخاء ، لأن أصله يخوفنَ كيفرحنَ ، بخلاف خفنَ بكسر
الخاء ، لأن أصله خوفنَ كفيرحنَ ، بخلاف الأمر فإنه خفنَ بفتح الخاء مثل لم
يخفنَ فتدبر بين لك التفريق إن شاء الله .

وَاللَّامَ رُدُّهُ لِأَصْلِهِ مَتَى

بِفُتُوْهِ مُضْمَرٍ يُبْقَى أَوْ يَبْقَى

لام الفعل إذا كان حرف اعتلال مقلوباً فإنه يرد إلى أصله إذا كان بعده
نون الضمير أو تاؤه نحو : رميتُ ودعوتُ ، ورمىنا ودعونا ، وهنَّ رمينَ
ودعون ، ورمىن ويدعون ، ويستثنى من ذلك أحوال نَبَّهَ عليها بقوله :

مَا أَمْ تَكُنْ ضَمِيرَ غَيْبِ ذِي الْقَا

فَأَحْذَرُهُ إِنْ مِنْ قَبْلِهِ فَتَحْتَا

الأول : أن لا تكون تاء الضمير تاء ضمير غائب ، وذلك في الأنتى الواحدة
فإن لام الفعل مع هذه محذوفة نحو : هند دعت ودرمت ، أو ضمير اثنين نحو :

المهندان دعما ورمعا ، وفي هذا تخصيص وهو أن يكون ما قبل اللام مضموماً كنهوت المرأة أى صارت ذات نهى أى عقل ، فاللام باق على أصله ، أو كان قبل اللام كسرة فإنه يبقى على حاله أيضاً نحو: همد رَضِيَتْ وأَعْطِيَتْ واستَقْدَعِيَتْ والمهندان رَضِيَتْ وأَعْطِيَتْ واستَقْدَعِيَتْ ، والواو هو الأصل في لام نحو: رضى وأعطى واستدعى ، وإليه الإشارة بقوله :

وَلَا تُغَيِّرُ قَلْبَ مَا كَسَرَا تَلَا

وَالْيَا يَمَا فَوْقَ ثَلَاثَةِ عَلَا

قد ذكرنا سابقاً أن اللام يرد إلى أصله قبل اللام ، والتاء المذكورتين هناك وهذا هنا استثناء ، لبعض الأبواب ، وهو أن اللام إذا كان قبله كسرة ، وأصله واو ، فإنه لا يرد إلى أصله ، بل يبقى على حاله بعد القلب ، وذلك مثل رضى ، فإن أصله الواو ، ولأنه من الرضوان فتقول: رَضِيْتُ ورَضِيْتَا ورَضِيْتُنَّ ورَضِينَا ومن رَضِينَ .

وتجمل اللام ياء إذا كانت رابعة فصاعداً كما سيأتى في الإبدال إن شاء الله وهى هنا كذلك ، فلا تجمل واواً إن كان أصلها ذلك نحو يرضيان ويعطيان ويستدعيان ، وأعطيتُ واستدعيتُ ، ونحن أعطينا واستدعينا وتقوينا ، ومن تداعين وتعاطين ويستدعين ويستعطين .

وَقَبْلَ يَا أَوْ وَاوٍ مُضْمَرٍ حُذِفَ

لَامٌ وَلَا يُحْذَفُ مِنْ قَبْلِ الْأَلِفِ

إذا اتصل بالفعل واو ضمير أو ياء أو ألفه ، فإن الفعل إن كان معتل المعين فلا يتغير عن أصله نحو: قوماً ولم يقوموا ، ولا تقومى ، فإن كان الفعل

مقتل اللام وجب حذف اللام منه ، إذا كان الضمير واواً أو ياء نحو : ادعوا وارموا
وارضوا ، وهم يدعون ويرمون ويرضون ، بفتح الضاد محافظة على الأصل ، أصله
ادعوا ، وارموا ، وارضوا فحذفت ، ولما حذفت ادعى وارمى وارضى ، أصله
ادعوى وارمى وأرضى ، فحذفت وكذلك نحو : اعطوا واستدعوا ، ونحو :
اعطوا واستدعوا ، وأعطى ياءه نداء واستدعى ، ولا تغير اللام إن كان بعدها
ألف نحو : رمى ودعوا ، ورضى ، وأعطى واستدعى ، وأعطى واستدعى
وما شابه ذلك .

ذكر نون الوقاية

نونٌ وقايةٌ يلي فعلاً مع
يا للنفس لـ يكن نادراً ليس وقع

الفعل إذا وليته ياء المتكلم وهي النفس وجب كسره ، فاجتلب له حرف
يقيه من الكسر ، وهو للنون أو يبق الابس في أ كرمي ، والباقي محمول عليه
فتقول : ضربني في الماضي ، ويضربني في المضارع ، وأكرمني في الأمر بزيادة
النون قبل كلها ، وشذ من ذلك فعل واحد وهو ايس ، والفصيح فيه ليسني ،
ووقع نادراً ليسى بالحذف لا اضطرار الشعر :

• إذ ذهب القوم الكرام ليسى •

وبعضهم أجازهُ اختياراً وهو لاشك أنه قليل .
وجاز حذف أحد النونين في
مضارع بنون إعراب قفي

الفعل المضارع إذا قفي بنون إعراب نحو : يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون
تفعلين ، فحذف أحد النونين جائزٌ نحو : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي ﴾ وتأمروني
بالحذف وتأمروني بالإدغام ، وجه ثالث وسيأتي إن شاء الله في موضعه .

واختلف النحاة في أي النونين هو المحذوف : وذهب سيبويه وابن مالك

أن الأول هو المحذوف ، والله أعلم .

وَأَيَّدَنِي اخْتِيارَ وَنَزَرًا قَدْ سَقَطَ

بَعْدَ لَدُنْ وَمِنْ وَعَنْ وَقَطْ

ليت الأصح معه إثبات النون نحو: ﴿لَيَدْنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ ولم يأت في القرآن إلا كذلك ، بل جاء في الشعر نحو:

كُئْنِيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي

أَصَادَفَهُ وَأَقْدَحَ جَلَّ مَالِي

نسخة : بمض مالى ، وخص ذلك بمضهم بالضرورة خلافاً لآخرين منهم ابن مالك فى الألفية ، وابن الحاجب فى الكافية ، ومثلها فى اختيار الإثبات ، وقلة الحذف نحو : لَدْنِي وَمَنِي ، وعنى وقدْنِي وقَطْنِي ، وقد جاء لدنى فى قراءة من قرأ : ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ بالتخفيف ومَنِي وعَنِ فى قول الشاعر :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وهو فى غاية الفلة ، وخص ابن مالك بالاضطرار ، وظاهر كلام ابن الحاجب جوازه مع غير الاضطرار ، وقدى وقطى قليل أيضاً كما فى قوله :

* قدنى وقطنى من نصر الحسين قدى *

ومعناها حسبي .

وَنَادِرٌ لَعَلَّنِي وَخَيْرُوا

فِي إِنَّ وَالَّذِي كَانَ يُؤْتَرُ

لعل بالحذف هو الأكثر ، ولعلنى نادراً كقولہ :

فقلتُ أهواني القَدم لطنى .
 أخطُ بها قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ
 وأنتَ مخَيَّرٌ في إنِّ وأخواتها : أنْ بفتح و كأنْ ، ولكنْ ففعلول : إئتني
 وإئتني وكأنتي ولكنني ، وإيتني وإيتني وكأيتني ولكني .

وَنُونُ مَا أَفْعَلَنِي قَدْ انْتَهَى
 وَمَعَ ذِي التَّفْصِيلِ نَادِرًا يَفِي
 اختلف الكوفيون والبصريون في ما أفعل في التعجب فقال البصريون :
 إنه فعل وهو الصحيح فتلزمه نون الوقاية نحو : ما أضربني لزيد ، وذهب الكوفيون
 إلى أنه اسم فيقال : ما أفعلني . وأما أفعل الفضيل فهو اسمٌ وقد تلحقه النون
 ندوراً ، نحو : الدجال أخوفني هكذا رووا ، والله أعلم .

وَجَوَزُوا الْوَجْهَيْنِ فِي عَلَيَّ-كُنِي
 وَفِي الشُّذُوزِ كُنْ بِنَقْلِ مُعْتَنِي
 وقد يجوز حذف النون وإثباتها مع ياء المتكلم المنصوبة باسم الفعل نحو :
 عليمكني ، حكاه سيبويه ، وحكى عن بعضهم حذف الياء أيضاً ذلك عليكني
 وإليكني ، وإليه-كني ونحوها .

وقد وقع في النون غير ما ذكرته نادراً حذفه في موضع إثباته ، أو إثباته في
 موضع حذفه ، وإليهما أشرت بقولي : وفي للشذوذ كنْ بنقل معتنى .
 وأصل إعرابه معتنياً بالنصب ، لكن في الوقف على المنصوب ذلك جائز
 في لغة ربيعة ، وهو فصيح وكثير في النظم ، ومثال حذف النون قواه :

تراه كالتغام يمل مسكا

يسوء الفانيات إذا فليني

والأصل فليمني ، ومختلف في أى النونين هما المحذوف ، ومثال الإثبات في
موضع الحذف قوله :

وما أذرى وظني كل ظن

أميلني إلى قومي سراحي

وقوله :

وليس الموافيني ليرقد خائياً

فإن له أضعاف ما كان أملاً

ونحوهما ، وهذا كله قليل لا قياس عليه .

ذِكْرُ حِكْمِ الْأَسْمِ إِذَا تَلَاهُ الْيَاءُ

آخِرَ الْأَسْمِ أَكْثَرُهُ إِذَنْ ذَا لُغِيًّا وَلِي

وَاللَّامُ مِنْهُ سَالِمٌ لَمْ يُعْمَلِ

إذا أنشيف الاسم إلى ياء المتكلم وجب كسره فتقول : غلامى وزيدى ،
وعمرى وعبدى ، هذا إذا كان الاسم غير مُعْلٍ اللام ، فإن النحاة يميزون بين
المعقل والمعل ، فالمعقل ما فيه حرف علة وذلك شامل لمثل دلو وجرو وظبي ،
والمعل ما أعلّ بقلب كمصا ورحا ، أو بحذف كقاضٍ ورامٍ وداعٍ ونحوهما ،
وهو إما متصورٌ كمصا ، أو منقوص كقاضٍ وسيأتى تفصيل ذلك .

وَلَمْ يَكُنْ ثُنًى أَوْ جَمْعًا سَلِمَ

مَذَكَّرًا فَكُلُّهَا فِي الْيَاءِ ادْغِمَ

ويشترط في كسر ما قبل هذه الياء أن لا يكون الاسم ثنًى أو مجموعاً
جمع المذكر السالم ، فكُلُّها أى كل هذه الوجوه الثلاثة المستثناة تدغم في الياء ،
وهى المَعْلُ اللام كقاضٍ وداعٍ ، وعصاً ورحا أو الثنًى كزيدٍ وزيدان ،
أو المجموع جمع السلامة المذكورين كالمسلمين والمسلمون ، فتقول : قاضٍ وداعٍ
بالإدغام في الياء وزيدى للثنًى بالياء ، ومسلمى في المجموع بالواو أو بالياء .
وأما ما كان قبل الياء ألف كمصا ورحا ويدان ، فهو يبقى على حاله ولذلك

قال :

وَالْأَلِفَ اسْتَنْتَنِي سِوَى فِي اسْمٍ عَلَى

وَفِي إِذَا وَاكْثَرِ إِذِي الْوَائِ تَلَا

الألف مستثنى من لفظة كلها التي في البيت السابق ، فالمراد أنها كلها تدغم في الياء إلا الألف ، فإنه يستثنى من ذلك ، فيبقى على حاله فتقول : عصاى ورحاى ، وزيدى ، هذا حكم الألف إلا في اسمين وهما : على إذا استعملت اسماً ، ولدى ، فيقال فيهما : على ولدى بالإدغام على الأكثر هكذا ضبطه الرازى ، وبقوله : على الأكثر إشارة إلى أن فيهما لغة بغير ذلك .

وَأَمَّا معنى واكسر لذى الواو تلاً ، فهو تكملة لحكم البيت السابق ، ولذى بفتح اللام مخففة لغة في الذى لكنها قليلة ، قيل : رسمع أعرابى يقرأ ﴿ صراط لذين أنعمت ﴾ والذى تلاء الواو يجب كسره نحو : مسلمى إذا لحقت الياء في باب مسلمون .

وَذَاتُ فَصْرٍ عَنْ هَذَا يَلِ قَدْغَمَ

وَالْيَا لَدَى الثَّلَاثِ فَتَحُّهَا أَعَمَّ

الألف المقصورة : كبشرى وذكرى وعصا ورحا تغلب مع هذيل ياء فتدغم . الياء في الياء تقول : بشرى بالإدغام ، وذكرى وعصى ورحى ، ومنه قول القائل : سبِقُوا هَوًى وَأَعْنُقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ وقرئ نادراً : ﴿ يا بشرى هذا غلام ﴾ وفتح الياء أي ياء المتكلم بعد الثلاثة الأوجه المذكورة الآن أعمر أى أكثر ، فتقول : رابى وداعى ، ورضاى وهواى ، وزيدى وزيدى ومسلمى ، وأشار بكلمة أعمر إلى ما ورد من غير ذلك كقراءة : ﴿ ما أنتم بمصرخى ﴾ بكسر الياء على لغة لبنى بربوع ، ونحو : ﴿ قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ﴾ بسكونها وصلاً بعد الألف على قراءة أخرى .

باب العلم

الاسمُ حَيْثُ مُطْلَقًا عَيْنَ مَا

بِهِ يُسَمَّى فَادْعُوهُ الْعَلَمَ

حد العلم بأنه اسم يعين المسمى به تعييناً مطلقاً، أى بغير قرينة ، بخلاف غيره ، فإنه لا يعين المسمى إلا بقرينة إما لفظية كأل نحو : الرجل ، أو معنوية : كالغلبة والخطاب والتكلم فى المضمرات ، والحضور فى الإشارات ، فبأنه معين مخرج للذكرات ، ومطلقاً مخرج لما سواه من العرفات .

وحده ابن الحاحب بأنه ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد . وما سبق أولى لدخول العلمية بالغلبة ، لأن العلم إما بالوضع كزبد ، وإما بالغلبة على الأكثر كالمدينة ويثرب .

ومعنى غير متناول غيره بوضع واحد كزبد إذا وجد اسماً لاثنتين أو أكثر ، فهو لكل منهما بوضع منفرد له ، وهو علم لإنسان : كزبد وهند ، أو غيره حيواناً : كأعوج الفرس ، أو غير حيوان : كمكة علم بلد ، وعرفات لجبل ، وجنسا كأسامة وبرة ونحو ذلك .

والغلبة إما بأل كالعقبة والبيت والمدينة ، وإما بالإضافة : كإبن عباس وإبن عمر وإبن الزبير وأم سلمة وغيرهم ، خلافاً لمن يرى أن ذلك قد أجرى مجرى العلم ، وذلك لأن لفظة المدينة كلّية بخلاف زبد ، فإنه لفظ جزئى وفى الكلّى والجزئى هنا مباحث يطول ذكرها وغرضنا الاختصار .

وَمُفْرَدًا مُتَلَفِيَةً أَوْ مُرَكَّبًا

وَكُنْيَةً أَوْ عَكْسَهَا أَوْ أَنْبَا

العلم إما مفرد كزيد وعمرو ، أو مركب : كعبد الله ، وسيأتي تفصيله
إن شاء الله .

وهو أيضاً إما اسمٌ كما مضى وإما كنية وهو المصدر بآبٍ أو أم : كأبي
بكر وأم كلثوم ، أو عكسها وهو المصدر بآبن : كابن عباس ، وإما لقب وهو
الشعر بذيٍّ أو مدحٍ ، فالمدح : كالفاروق لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والذم :
كتأبط شراً ، وقد يكون اللقب بلفظ الكنية كأبي المهلب لقبه رسول الله ﷺ
بأبي صفرة ، لصفرة كانت في وجهه .

وَأَنْسَبَ لِمَزَجٍ غَيْرِ ذِي الْإِفْرَادِ

أَوْ الْإِضَافَةِ أَوْ الْإِسْنَادِ

غير ذي الإفراد هو المركب ، وله في تركيبه ثلاثة أحوال :

الأول : المزج وهو كل اسمين جُعلا اسماً واحداً : كبعلبك .

الثاني : الإضافة وهو أن يتركب الاسم من اسمين بإضافة للصدر إلى العجز :

كامرى القيس وعبد الله وأبي قحافة وابن عباس ، وهذا التركيب هو الشائع
في الأعلام .

والثالث : التركيب الإسنادي وهو أن يركب من جملة فعلية : كشاب قرناها ،

وتأبط شراً أو اسمية : كبرق نحره .

وَهُوَ إِلَى الْمَنْقُولِ وَالْمُرْتَجَلِ
مُنْتَقِسِمٌ عَلَى الْمَقَامِ الْأَفْضَلِ

ينقسم العلم أيضاً إلى منقول ومرتجل على الأشهر .

وعن بعض : أن الأعلام كلها مرتجلة .

وقال آخرون : كلها منقولة .

وقال قوم : إنما علمته بالغلبة ليس بمنقول ولا مرتجل ، فهو قسم ثالث . وإلى هذه الأقوال أشار بكلمة : الأفضل مع ترجيح القول الأول . فالمنقول ما استعمل قبل العلم غيره وضده المرتجل .

فالمنقول من اسم عين كجفر وأسم ، وبالاشتقاق كالحارث والفضل ومنصور ويحيى ، وتغلب وأحمد ، وشمر من الماضي ، أو حرف كإلى أو نحو ذلك ، والمرتجل كسعاد وأدد ، وهو على قياس بل إما بفك مدغم كعبد ، أو بتصحيح إعلال كهامان ، أو بفتح مكسور كوهب أو نحو ذلك ، وهذا التقسيم مما يتسع للقول فيه .

وَفِي افْتِرَاقِ عِلْمِ الْأَجْنَاسِ
عَنْ اسْمِهَا الْخِلَافُ بَيْنَ النَّاسِ

علم الجنس قد يوضع لبعض الأجناس التي لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش ، وللمألوفات قليل كأبي المضاء للفرس وهو يساوى العلم لمعان فإنه لا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ، ولا يفتى بالنكرة ، ويحسن كونه مبتدأ ، وانقصاب المنكر بعده على الحال جائز ، ويمتنع صرفه للعلمية مع سبب زائد ، فهذا يشبه العلم للشخصى في أحكامه الأنظمية ، ويخالفه من جهة عمومته وهو لفظي : كإسماء وأبي الحارث للأسد فهما ومعنوى نحو : برة وجار للمبرة والفجرة .

واختلف الناس في التفريق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، فذهب قومٌ إلى أن أسامة لا يحالف في معناه دلالة أسد ، وإنما خالفه في أحكام لفظية ، وأطلق عليه أنه معرفة مجازاً ، ونسبه الرازي إلى ابن مالك .

قال الرازي في شرحه : الخلاصة في باب للمعلم ، وأقول تفرقة بين أسامة وأسد في أحكام لفظية ، تؤذن بالفرق من جهة المعنى : وما قيل في ذلك : إن أسد وضع ليدل على شخص معين ، وذلك الشخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال بوضع على السباع في جملتها ، ووضع أسامة لا بالنظر إلى شخص ، بل إلى معنى الأسدية المقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ، بل هي موجودة في النفس ، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلاً في الذهن ، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ماهية ذلك المعنى المفرد الكلي في الأشخاص ، والتحقيق في ذلك أن يقول : اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي ، فأسد موضوع للحقيقة ، من غير اعتبار قيد معها أصلاً .

وعلم الجنس كأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ، ونظيره المرف باللام التي للحقيقة والماهية . ويهان ذلك أن الحقيقة الحاضرة في الذهن ، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها ، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة ، وإذا استحضرت الواضع صورة الأسد ليضع لها ، فذلك للصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد ، فإن هذه للصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ، ومثلها يقع في زمان آخر ، أو في دهر آخر ، والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد ، فإن

وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس ، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس

وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق قال : إذا قلت : هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد ، أى هذا الذى سمعت باسمه ، أو عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شئ ، قد عرفته بمعرفته كزيد ، لكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمتة له هذا الاسم .

انتهى ما ذكره الرازى فتأمل ، ولقد أطلقت لك فى النقل ، لأنه باب غريب ، ويحتاج معه إلى تمييز وفكرة ولنقص عن الإطالة فوق ما مضى والسلام عليك .

باب أسماء الإشارة

بِذَا بُشَارُ لِلْفَرِيدِ الذِّكْرِ
وَنَحْوِ ذِي وَتِي لَدَى الْأُنْثَى إِذْ كَرِ

أسماء الإشارة وتحدد بأنها ما وضع لمشار إليه ، وهي مع استحضارها بالمدّة تتفانى عن الحدّ ، فهي للمذكر الموحّد بلفظ واحد ، وهو ذا ، ويقال : ذاء بهمزة مكسوة بعد الألف ، وذائه بهاء بعد الهمزة مكسورة ، والأُنْثَى يشار بألفاظ وهي : ذى وتى ، ونحوهما تاء وذو وتيه بإسكان الهاء فيهما ، أو كسرهما أو إشباعها ، أو إشباعها وصلًا وسكونها وقفًا ، أو ذى بالياء وصلًا ، وذو بالهاء وقفًا ، أو ذات مبنية على الضم .

وأصل ذا : هل ثلاثى وضعًا أم ثنائى أم الألف زائدة ، وهل المحذوف عينه أولامه ؟ وهل وزنه فعل بالتحريك أم بالسكون ؟ وهل هو من باب طوى أم من باب حى أقول وسهذ كر طرفًا من ذلك إن شاء الله .

وَالْمَذْكُورَيْنِ ذَانِ ذَيْنِ
وَالْمَوْثَنَيْنِ تَانِ تَيْنِ

يُشار للمثنى المذكور بذان بالألف فى الرفع ، وبذَيْنِ بالياء فى الجرّ والنصب ، وللمثنى المؤنث تانٍ رفعًا ، وتَيْنِ نصبًا وجرًا ، وقد يجوز ذان وتان بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا ، ومختلف فى : دلها صيغة أم تثنية ؟ وسيأتى ذلك فى بابها إن شاء الله تعالى .

وَالْجَمْعُ مُطْلَقًا لَهُ أَوْلَاءُ

وَمِنْ لُغَاتِهِ أُولَى أَوْلَاءُ

الجمع مطلقاً أى سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ، عاقلاً أو غير عاقل ، فقد يشار إليه بكلمة أَوْلَاءُ بضم الهمزة الأولى وكسر الأخيرة ، والواو زیدت بعد الهمزة رسماً لا لفظاً ، وسيأتى ذلك إن شاء الله فى بابہ نحو : ﴿ أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون ﴾ وكقول القائل :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الْأَوَى والعيش بعد أولئك الألام

ومجئها فيمن يعقل أكثر وفيها لغات أخر : أولى مقصورة وأولاء ممدودة مع إشباع ضمة الهمزة الأولى ، وأولاً ثن بزائدة نون بعد الهمزة الأخيرة ، وأولاء بضم الهمزتين ، وهؤلاء بإبدال الهمزة هاء وهؤلاء بإشباع ضمة الهاء ، وأولاً بالتقصير والتشديد حكاة بعض أهل اللغة ، وأشار بأن من لغاته التى ذكرها فى النظم أى بعض لغاتها دلالتها على ما فيها من غير المذكور فتأمل .

وَأَقْرَبُهُ فِى الْبُعْدِ بِكَافٍ وَحْدَهُ

أَوْ مَعَ لَامٍ لَمْ يَزِدْهَا عِنْدَهُ

المشار إليه رتبةان : قربٌ وبعدٌ ، فالقريبُ يشار إليه باسم الإشارة مجرداً عن زيادة بعده ، فتقول : ذا وذان وأولام ، والبعيد يزاد كاف الخطاب وحده أى مجرداً عن اللام فتقول : ذاك ﴿ فذانك برهانان من ربك ﴾ ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾ .

وقد يكون باللام قبل الكاف نحو : ﴿ ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب ﴾ ، وقد سمع ألك بالهمزة عوض الدال ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ وتامعهما

الحروف التي هي علامة التثنية أو الجمع ، مذكراً أو مؤنثاً فتقول : ذاك ذاكما
ذاكم ذاكن ، وذلك ، ﴿ ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي ﴾
﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُتُّنَنِي فِيهِ ﴾ فاللام لغة الحجازيين ، وبها ورد القرآن العظيم ،
وبغير اللام لغة مشهورة لبنى تميم .

ومن النحاة من يزعم أن المراتب ثلاث : قريبة مجردة منهما ، ومتوسطة
مجردة من اللام ، وبعيدة قد زيدتهما ، والأولى أصح ، لما قد ثبت أن الحجازيين
لا يستعملونها مجردة عن اللام ، والتميميّين لا يستعملون اللام معها ، وغير ذلك من
القول ، نضرب عنه صفحاً طلباً للإيجاز .

ثم إن أسماء الإشارة قد تزداد قبلها هاء للتثنية فتقول : هذا وهذان ،
وهاتان وهؤلاء ، ويمتنع دخولها إذا كان اسم الإشارة قد زيد بعده اللام ،
فلا تقول : هذا لك ، ويجوز زيادتها مع الكاف وحدها كقوله :

رأيت بني غبراء لا يعرفونني

ولا أهل هذاك الطرف الممدد

ولكنه أقل من المجرد منها ومختلف في جوازها مع المقرون بالكاف
في التثنية والجمع ، نحو : هذانك ، وهاتانك ، وهؤلك ، والأصح جوازه لورود
السماع به كقوله :

* من هؤلاءكن الضال والسمو *

وَالْكَافُ لَمْ يَلْحَقْ سِوَى بَذَى وَتَى

وَتَا لَدَى الَّتِي بِهَا كَتَى أُتَى

يمتنع دخول الكاف في بعض ما يشاء به المؤنث الواحدة ، وهو المراد

بالذى أتى به مثل : تى فهو ممتنع فى ذى وأخواتها ، إلا ما استثنى من ذلك وهو
ثلاثة : ذى وتى وتا ، فيقال : ذيك وتيك وتلك بكسر تاءيهما ، وتيلك بكسر
التاء مع الياء قليل ، وتَيْلِكَ وتَلَك بفتح التاء فيهما وتالك .

وَاللَّامُ مِنْ بَعْدِ الْمُثْنَى مُفْتَقَدٌ

وَلَا يَلِي ذِي وَأُولَى حَيْثُ مُبْمَدَّ

اللام يدخل فى كل موضع يسوغ فيه دخول الكاف ، لأنه مقترن به حتماً ،
وقد يختص الكاف بموضع لا يدخلها اللام ، وهى فى المثنى نحو : ذانك وتانك ،
وبعد ذى فقد يقال : ذيك ، ولا يقال : ذَلْكَ ، كما يقال : تلك وأولاء المدود
فيقولون : أولئك بغير لام ، وأما المقصور فيقال فيه : أولالك باللام جائز ، فهذه
ثلاثة مواضع يمنع دخول اللام فيها ، والرابع ما قبله ها التنبيه وقد مضى .

هُنَا وَهَاهُنَا لِوَضِيعِ دَنَا

وَالْكَافُ فِي الْبُعْدِ بِذَيْنِ اقْتَرَفَا

يشار إلى المكان الدانى أى القريب بهُنا بضم الهاء ، وهنا زيادة هاء
للتنبيه قبلها ، وفى البعد يزداد بهما الكاف آخرأ فيكون هناك وهما هناك .

أَوْ بِهِنَالِكَ ائْتِ أَوْ بِهِنَا

هِنَا هِنَا هِنَاكَ هَا هِنَاكَ هِنَا

ويزداد هنا قبل الكاف لاماً فيكون هنالك ، ويشار فى معنى ذلك أيضاً
بكلمة هِنَا بفتح الهاء مشددة النون ، وهِنَا مخففة مع كسر الهاء وتزداد الكاف
فيكون هِنَاكَ ، وهاء للتنبيه فيكون ها هناك ، وتشدد نونها فيكون هِنَا مع
بقاء كسرة الهاء .

أَوْ نَحْوُهُنَّ وَلَهُنَّ قَوْلَانِ
فِيمَا حَكَّوْا مِنْهُنَّ لِلزَّمَانِ

أشار بكلمة : نحوهنَّ إلى عدم الحصر في المذكور ، فقد يشار إلى البعيد
أيضاً بكلمة ثُمَّ بفتح التاء نحو : ﴿ إِنَّمَا تَوَلَّوْا فُتْمُ وَجْهِ اللَّهِ ﴾ أى هُنَالِكَ ،
وكذلك هُنْتُ بفتح الهاء وتشديد النون وسكون التاء ، وكما يقال هُنَّا بتشديد
النون مع فتح الهاء وكسر هاء فقد يزداد قبلها هاء للتجنيبه وبمدهم الكاف فيكون :
هَنَّاكَ ، هِنَّاكَ ، هَاهُنَّاكَ ، هَاهُنَّا هَاهُنَّا ، وهَاهُنَّا بكسر الهاء مع تخفيف النون
وزيادة اللام أيضاً هَنَّاكَ ، هِنَّاكَ ، هِنَّاكَ ونحو ذلك ، وجرى العمل في هذا
الباب على اختيار القسم في الإشارة إلى مرتبتين فقط ، وهو اختيار ابن مالك
في ألفيته وتسهيله خلافاً لابن الحاجب في كافيته ، فقد جعل المتوسط ما بالكاف
وحدها ، وباللام والكاف للبعد ، والخلاف بين النحاة شهر .

واختلفوا أيضاً في أنه هل يشار إلى الزمان بشيء مما ذكرناه للمكان ،
فذكر ذلك عن بعضهم في : ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ وفي قول للقاتل :

وَقْتُ إِلَيْهِ بِاللَّجَامِ مُيَسَّرًا هُنَالِكَ يَجْزِينِي لِلَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وفي هُنَالِكَ كقول الشاعر :

وإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فِهْنَاكَ يَعْزِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعِ

وفي هُنَّا كقوله :

حَنْتُ نَوَارُ وَلَاتِ هُنَّا حَنْتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجْنَتْ

باب الموصول الاسمي

وَالْإِسْمُ مَوْصُولًا يَكُونُ كَالَّذِي
وَمِنْ لُفَاتِهِ لَّذِي الَّذِي الَّذِي

الموصول يستغنى عن الحد لضبطه بالمد ، وهو : اسمي وحرفي .
وحد ابن مالك الاسمي في التسهيل بأنه : ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه ،
وجملة صريحة أو مؤولة .

وحده ابن الحاجب بأنه : ما لا يتم جوازا إلا بصلة وعائد .
واحترز ابن مالك بكلمة أبداً من النكرة الموصوفة بجملة ، فإنها تفتقر
حال صفتها إليها وإلى العائد ، واحترز بالعائد من : حيث وإذ ونحوهما ،
والمفتقرات إلى الجمل . وأشار بخلفه إلى ما ورد من الربط بالظاهر ، وسيأتي
إن شاء الله .

وحد الحرفي في التسهيل بأنه : ما أول مع ما يليه بمصدر ، ولم يحتج إلى
عائد ، وهو خمسة : إن وما وإن وكى ولو .

ثم إن الموصول الاسمي لفرد مذكر أو مؤنث أو مثنى أو مجموع ، فالأول
له الذي ، وفيه لغات : بقا ، كسرة مع حذف الياء ، والثانية سكون ذاله : وقد
تشدد مضمومة أو مكسورة ، وبتشديد للياء فتقول : الذي ، وبتخفيف اللام
فيكون لدى .

وَكَاذِبِي الَّتِي لِأَنْتِي وَمَمَّا
تَنْتَبِئِي مِثْلَ الْمُتَنَبِّئِي وَقَعَا

التي للأنثى مثل الذي للذكر ، وما للذي في اللغات فهو أيضاً للتي ، وهما

لدى المثني كالمثني . أى يزداد بعدها علامة التثنية التى هى الألف والذون ،
فيقال : الرجلان اللذان ، والمرأتان اللتان ، بحذف ياء الذى والتى ، وإلى ذلك
أشار بقوله :

وَالْيَا أَزِلْ وَالذُّونَ شَدِّدْ إِنْ تَرِدْ
وَالشَّدُّ فِي ذَانٍ وَتَانٍ قَدْ يَرِدْ

وكان قياسهما لدى التثنية الذَيَانِ وَالتَيَانِ ، لحذفت يאוها ، ومختلف فيهما
وفى ذانٍ وتانٍ ، هل هما تثنية أم صيغة مرتجلة ، والثانى أرجح ، والأول ظاهر
كلام ابن مالك فى الألفية فى الذى . وسيمعاد إن شاء الله فى بابهِ وتشدد الذون
من اللذانِ والتانِ ، وذانٍ وتانٍ جوازاً متفقاً عليه مع الألف نحو : ﴿ فذانِكَ
بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ فى قراءة أبى عمر وابن كثير ، ومختلف فيه مع الليام ، وقد
حكى عن ابن كثير أنه قرأ : ﴿ رَبَّنَا أَرْنَا الدِّينَ أَضْلَانَا ﴾ بالتشديد .

وَالْمَذْكُرِينَ بِالذِّيفِ
جِيءَ وَقَلَّ رَفَعًا الذُّونَا

ويجمع المذكورين الذين فى الرفع والجر والنصب ، وقد يقال فى الرفع : الذون
بالواو لغة لهذيل مشهورة ، فإنهم يقولون : نصر الذون آمنوا على الذين كفروا
ولم يرد فى القرآن إلا بالياء ، وقد روى عن بعضهم عن عقيل أيضاً ، كما روى فى
ذلك عن هذيل .

وَإِنْ يَطْلُ وَصَلْ أَجِزْ إِنْ يُنْبَذَا
نُونِ الَّذِينَ وَاللَّعَّانِ وَالَّذَا
حذف نون الذين فى جمعٍ أو تثنية ، وكذلك اللتان جاز حذفه كما

فى قوله :

أَبْنَى كُلِّينَا إِنَّ عَمِيَّ الَّذَا
قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَ

وفي الجمع كقوله :

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَحٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمْ لِلْقَوْمِ كُلِّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وحذف النون في ذلك لطول الصلة، وخصه قوم بالاضطرار، وقال بعضهم :
لأنها لغة بني الحارث بن كعب ، والله أعلم .

وَمِثْلُهَا اللَّائِينَ وَاقْبَلِ الْأُولَى
لَدَى الْفَرِيقَيْنِ كَذَا اللَّاءِ اجْعَلَا

لِللَّائِينَ مِثْلَ الَّذِينَ بِالْيَاءِ رَفَعًا وَجَرًّا وَنَصَبًا ، وقد ترفع بالواو كالذين
كقوله : هم اللَّاءون فكوا الفلَّ عَنِّي

ومثل الذين يحى أيضا الأولى باقصر ، والأولاء بالمد ، وقد يكون ذلك
لجماعة المؤنث ، لكن الأول هو الأكثر ، وقد جمعها قول القائل :

وَتَبْنِلِي الْأُولَى يَسْتَعْلِثُونَ عَلَى الْأَدْلَى

تَراهنَ يَوْمَ الرُّوعِ كَالْحِدَا لِلْقُبُلِ

وَاللَّاءُ بِمَكْسٍ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لِلْإِنَاثِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وقد يكون للمذكَّرين
قليلًا ، والمراد بنحوه إشارة إلى ما فيه من لغاته وهى اللأى بإشباع الهمزة ،
وَاللَّايِ بِيَاءٍ مَكْسُورَةٍ مَعَ حَذْفِ الهمزة ، وَاللَّايِ بِسُكُونِ الْيَاءِ .

وَلِجَمَاعَةٍ الْإِنَاثِ اللَّائِي

مَعَ مَا يُضَاهِي اللَّاتِ كَاللَّوَاتِ

ولجماعة المؤنث اللاتي ، كقوله جلّ وعزّ : ﴿ وَاللّٰتِ يَٰٓأَتَيْنَ الْفَاحِشَةَ
مِنْ نِّسَائِكُمْ ﴾ مع ما يضاهاى اللات ، أى يشابهها فى كونه موضوعاً لهنّ ، وهو
اللات بغير ما ، واللّواتِ واللواتى بإشباع كسرة القاء . واللّوا واللاويا واللا .

وَسَاوِ مَا مَضَىٰ بِمَنْ لِّمَنْ عَقْلٌ
أَوْ حُكْمٌ وَمَا لَهُ الْعَكْسُ انْجَعَلَ

ومن بمائل ما مضى أى فى صلاحيته للفرد المذكور والمؤنث ، والمثنى فيهما
والجموع منهما ، ويختص به العاقل نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ أو ما فى
حكمه بالحمل عليه كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ
لَهُ ﴾ فمبتر عن الأصنام بمن لتزيلها منزلة العاقل ، أو المختلط بالعاقل كقوله :
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أو المقترن به
نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِ عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ قيل : وأجاز قطرب وقوعها على غير عاقل
بلا شرط . واستدل بما لاجبة فيه ، وما هو بعكس مَنْ ، لأن يختص بغير العاقل
نحو : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ وليس هو بعكس من فى صلاحيته للإفراد
والتثنية ونحوها ، فهو وما بعده له من الحكم فى ذلك ما تقرّر لمن ، والله الهادى .

وَوَصَفُ عَاقِلٍ بِمَا لَا يَمْتَنِعُ
وَأَنَّ وَذُو الطَّائِي مُطْلَقًا وَقَعَ

قد يكون ما لوصف العقلاء أيضاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ فى موضع من طاب ، ثم إن أر وذو عند طيى يكونان مطلقاً ،
أى للمذكر والمؤنث ، والمثنى والجموع ، والعاقل وغيره . فكلمة مطلقاً تهمها ،

ولما كان حكمهما واحداً جاز لإفراد وقع بمعنى وقعا كقوله جل وعز: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَاضُوهُ﴾ في موضع يرضوها ، ويحتمل تأويلاً آخر ، أن يراد بكلمة مطلقاً بالواو في رفعها ونصبها وجزمها ، لا يختلف على حال كما هو الأشهر ، فهي مع ذولها تأويلان في إعرابها ، وكونها مع إفراد وجمع وغيره ، وعاقل وغيره ، ومع ال أن تحتمل تأويلاً واحداً وقد مضى ، فاللفظ يحتمل تأويلين وكلاهما مراد به لا أحدهما .

فإنما ال فهو من الموصولات على أشهر ما قيل فيه ، وإلا فذهب الأخفش أنه لا يكون موصولا ، وللنحاة في ذلك مجال يطول ذكره ، ولأجل وصلها يصلح استناد الصفة إليها كما في قول حاتم :

وَيَوْمَ تَظَلُّ الخيل والراكبونها

صِيَامًا إغْيِرِ اللهِ والسَّيْفُ مُفْطِرُ

تقول : جاءني القائم والقائمة والقائمات إلى آخرها ، وجاءني ذو قام وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا إلى آخر ذلك .

وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ ذُو وَذَاتُ

كَأَلَّتْ أَتَتْ وَكَأَلَلُوا ذَوَاتُ

بعضهم أي بعض طيئ أغرب ذو بالحركات الثلاث كإعراب ذو التي بمعنى صاحب ، فيقول : زيد ذو قام . ومررت بذى قام ، ورأيت ذا قام ، وبعضهم يحمل ذات بضم للتاء مكان الآت بسكون التاء لغة في التي ، وقد مضت ، ويحمل مكان اللوا الجماعة المؤنث ذوات بضمها أيضاً ، وقد أغرب بعضهم ذات وذوات إعراب مسلمات .

وَبَعْضُهُمْ تَثْنِيَّةٌ أَبَاحَ لَكَ

فِي ذُو وَهَكَذَا لَدَى جَمْعٍ سَلَكَ

واختلفوا في هل يجوز تثنية ذو وجمعه غير ماضى ؟ ومن روى ذلك ابن عصفور والنهرى وابن السراج نقول : ذوات قاما وذوون قاموا ونحو ذلك .

وَمِثْلُ مَا أَيْ وَقَدْ تَوَثُّ

بِالْتَّاءِ وَغَيْرُ ذَا نُدُورًا يَحْدُثُ

أى من الأسماء الموصولة ، وهى مثل ما فى كونها صالحة لمعنى الذى والذى ومثناها وجمعها ، نحو : أعجبني أيهم قام ، وأيهما قامت وأيهن قامت ونحو ذلك ، وقد تلحقها التاء إذا أريد المؤنث بها قال بعضهم وهو الأشهر : أعجبني أيهن قامت .

وحكى ابن كيسان أن أدل الافة يثنونها ويجمعونها ، هكذا رفعه عنه الرازى ، ولم أجده عن غيره ، وعلى قياسه فيقال : جاء إياهم قام وإيهاها قامت ، أو إياها أو إيوهم قام ، وإذا صحّ فهو نادر ضعيف ، والنصيح الأول ، وهو الوارد فى التنزيل : ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ وقوله : ﴿ ثُمَّ كَنَزَ عَنْهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ آيَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَتِيًّا ﴾ وإعرابها الضم بناء كما فى الآية ، أو معربة مطلقاً ، وليس هنا موضع الكلام عليها .

وَإِثْرَ مَا اسْتَحْفَاهُ أَوْ مَنْ مِثْلَ مَا

ذَا لَيْسَ مُلْفَى وَالْمُشَارُ مُعْدَمًا

من الموصولات أيضاً ذا بشروط :

الأول : أن تكون بعد ما أو من الاستفهاميتين ، ومختلف في وقوعها بعد من .

الثاني : أن لا توضع قبل المشار إليه ، فتقول : ماذا ومن ذا ، كما تقول : ما هذا ومن هذا .

الثالث : أن لا تكون ملغاة ، ولها في ذلك وجهان :

أحدهما : أن تتركب مع ما أو من فيكونان اسماً واحداً موصولاً .

ثانيهما : يكونان نكرة موصوفة بمعنى شيء ويحتملها ، لقول القائل :

* دَعَى مَاذَا عَلِمْتَ مَا أَتَقِيهِ *

أى الذى أتقيه أو شيئاً أتقيه . ويظهر وصلها في مثل قراءة من رفع الغفور في قوله جل وعز : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفُورُ ﴾ .

وَكُلُّهَا ذُو عَائِدٍ وَذُو صَلَةٍ

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا تَأْتِي الصَّلَةُ

كلها ، أى كل هذه الموصولات تنفقر أبدأ إلى صلة وإلى عائد نحو : مررت بالذى قام أبوه ، فالضمير هو العائد ، وغيره مما تلا الذى هو الصلة ، والصلة تكون جملة وهى إما فعلية كما مر ، وإما اسمية نحو : جاء الذى أبوه قائم ، أو شبهها ، وشبه الجملة هو الظرف نحو : جاء الذى عندك ، أو الجار والمجرور نحو : جاء الذى فى الدار ، وتشبيهها بالجملة لما يتضمنانه من تقدير استقر عندك أو نحو ذلك .

وَأَشْتَرِطِ التَّوَمَا وَلِلْخُلْفِ انْسِبِ :

تَعْجِيبِيَّةٌ وَذَاتُ الطَّلَبِ

والصلة شرطان : أحدهما : أن تكون تامة ، فلا يجوز : جاء أبوه ، وهذا ظاهر .

الثاني : أن لا تكون تعجيبية ، فلا تقول : جاء الذى ما أحسنه ، خلافاً لبعضهم ، وهو مذهب ابن خروف ، ولا يجوز كونها طلبية على الأصح ، فلا تقول : جاء الذى أضربه أولاً تضربه ، خلافاً للكسائى فهما ، والمأزنى فى الدعاء الذى بلفظ الخبر نحو : جاء الذى رحمه الله ، ويلزم الكسائى موافقته . واللفظ إن لم يكن طلبياً فهو خبرى مطلقاً ، فهما قيمان عند أهل المنطق لا ثالث لهما ، ولطلب أمر ونهى ودعاء وعرض ، أو تخصيص ونحو ذلك ، قال ابن عقيل فى شرحه الخلاصة : واحتترز بالخبرية عن غيرها ، فلا يجوز : جاءنى الذى أضربه خلافاً للكسائى ولا جاءنى الذى آينسه قائماً خلافاً لهشام انتهى .

قلت : إن كان مراده منع جواز المنفى كمنع الطلبى فهذا لا يستقيم لقول الله عز وجل : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ فقد أتى بالنفى صلة للذى ، ولا أرى مانعاً لجواز المنفى تبعاً لابن هشام فى ذلك ، فيجوز : جاءنى الذى ليس أبوه قائماً ، سواء انتقض النفى يالاً كما فى الآية ، أو لم ينتقض كما فى الأمثال ، إذ لا فرق بينهما بحال ، وليس هنا موضع للبسط والشرطية جائزة نحو : ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٌ ﴾ الآية .

وَأَمْنَعُ إِذَا اسْتَدْعَتْ كَلَامًا سَابِقًا

وَالشَّرْطُ فِي الْعَائِدِ أَنْ يُطَابِقَا

ويمتنع وصل جملة تستدعى سبق جملة أخرى نحو : جاء الذى لكنه قائم ،

لأن لكن للاستدراك يستدرك من لا شئ . محال ، بل نقول : زيد ليس قاعداً
لكنه قائم ، وكذلك حتى نحو : جاءني الذي حتى أبوه قائمٌ ونحو ذلك ،
والشرط في العائد أن يطابق ما قبله وهو ضمير لائق مطابق لما قبله ، من مفرد
أو مثنى أو مجموع ، مع تذكير أو تأنيث نحو : جاء الذي قام أبوه ، والتي قام
أبوها ، والذان أو اللتان قام أبوهما إلى آخرها .

وقد ورد الربط بالظاهر نادراً قليلاً نحو : أبو سعيد الذي رويت عن
الخدري ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف ، وقول القائل :

* سعاد التي أضفك حباً سعاداً *

أى حبها ، وقول آخر :

إن يُجملَ التي شُغِفَتْ بِجُمَلٍ فقوادي - وإن تأت - غير سالٍ

قال : شغِفَتْ بِجُمَلٍ موضع شُغِفَتْ بها .

وَاحْصُصْ بِأَلِ صَرِيحَةٍ الصِّفَاتِ

وَمُعَرَّبُ الْأَفْعَالِ نَزَرًا آتٍ

المراد هنا بالصفات الصريحة أى الخالصة الوصفية، وهى اسم الفاعل كما مضى
واسم المفعول نحو : المضروب غلامه زيد ، والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو :
الكريم أبوه زيد خلافاً لمن منعها . واحترز بالصريحة من غير المشتق نحو : أسد
إذا وصف به .

ومما تغلب عليه الاسمية نحو : أبطح وأجرع وصاحب ، نحو : الولد والصاحب ،
فإن هذا كله لا يصلح كونه صلة لآل ، فإن آل معه يكون حرف تعريف ، وهى
قليلة في معرب الأفعال ، وهو للفعل المضارع كقول القائل :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّزَيِّ حَكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

ومع قلتها فمختلف في : هل يقاس عليها أم لا ؟ وهل هي مختصة بالشعر

للاقتسرة أم لا ؟ وفي غير ما نادرة باتفاق كما في قوله :

من لا يزال شاكرًا على المَعَةِ فهو حِرٌّ بعيشَةٍ ذات سعة

أى على الذى معه .

ذكر حذف العائد

وإن يكن عائدٌ رُفِعَ مُبْتَدَأً

والخبر الذي يليه مفرداً

فالحذف مطلقاً أى سَنَحَ

وفي سواها إن يَظُنَّ وَصَلَ يَبْحُ

العائد إما أن يكون ضميراً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، ولا خفاء

في ذلك .

والرفوع إما أن يكون مبتدأً ، وإما أن يكون فاعلاً ، وهذا نذكر حكم

الأول منها وهو المبتدأ ، ولم نتعرض لذكر ما يكون فاعلاً لأننا نذكر مواضع

جواز حذف العائد ، والفاعل لا يجوز حذفه نحو : الزيدان اللذان قاما ، والزيدون

الذين قاموا ونحو ذلك ، وإن كان مبتدأً فإما أن يكون خبره مفرداً أو لا ،

فإن كان غير مفرد فلا يجوز حذفه ، هكذا ذكره الرازي . وينسبه للفريقين :

الكوفيين والبصريين ، وكذلك اشترطه ابن عقيل ، ولم أفهم ذلك من كلام

ابن مالك في الخلاصة ، وعلى قياسه فلا يقال : جاء اللذان قائمان ، ولا الذين

قائمون ، بل كما قال الله : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ حَاشِمُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ

عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ بإثبات العائد .

وإن كان خبر المبتدأ مفرداً ، فإما أن يكون بعد أى أو بعد غيرها من

الموصلات ، فإن كان بعد أى فحذف العائد جائز مطلقاً ، أى سواء كانت الصلة

قصيرة أو طويلة نحو : مررتُ بأيّهم قائم ، ورأيتُ أيّهم أبو غلام مه جالس .

ومعنى سنح : أى عرض ، والمراد أنه غير لازم ، وإن كان العائد المبتدأ خبره مفرداً وهو مع غير أى ، فإمّا أن تكون صلة طويلة أو قصيرة ، فإن كانت طويلة لحذف العائد مباح ، أى جائز كقول الله جلّ وعزّ : ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾ والتقدير الذى هو فى السماء إله ، وكتقولهم : ما أنا بالذى قائل لك سوءاً ، وإن كانت الصلة قصيرة فمعى المراد بقوله :

وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ ذَلِكَ مُطْلَقًا

لَكِنْ جَوَّزَهُ بِشَرْطٍ مُنْتَقِي

بعضهم : أى بعض النحاة وهم الكوفيون ، أجازوا حذف العائد المبتدأ المفرد الخبر مطلقاً ، أى بغير اشتراط طول فى الصلة كما ذكر عن البصريين . وأكثّر النحاة بمخارون الجواز بشرط ، وهو الطول ، وقد سمع الحذف مع قصر الصلة كما قيل :

مَنْ يَنْعَنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ

وَلَا يَحْذَرُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

يرفع سفه على أنه صلة لما ، والعائد محذوف . وقرأ بعض السلف : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ .

وَحَذَفُ عَائِدٍ بِفِعْلِ مُنْتَضِبٍ

شَاعَ وَنَزَرَ إِنْ يَوْصَفُ يَنْتَضِبُ

ثم إن كان العائد منصوباً فلا يخلو من أن ينتصب بحرف أو بغيره ، فإن كان بحرف فلا يجوز حذفه ، ولذلك لم يتعرض لذكره ، فإن الإثبات هو الأصل وللحذف مواضع مذكورة ، ومثال المنصوب بحرف : رأيت الذى إنه فاضل .

وإن كان منصوباً بغير الحرف ، فإما أن يكون بفعل أو بصفة ، فالمنصوب بفعل حذفه شائع كثير كقول الله جل وعز : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ فحذف الضمير من بعثه وكقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً ﴾ والأصل عمله . وإما أن يكون منصوباً بصفة ، وهو إما صلة أل وسيتأتى ذكره وإما صلة غير أل فحذف العائد معه قليل كقوله :

* ما الله مواليك فضل فاحدثه به *

والأصل ما الله مواليكه .

وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْوَصْفِ مَوْصُولاً بِأَلٍ

فلا يُبَيِّحُ جُلُومُ أَنْ يُخْتَزَلَ

هنا ذكر أزه إذا كان الوصف الناصب للعائد صلة لآل ، فلا يجوز جُلُومُ أى جل النحاة ، لا يحل أن يختزل العائد ، أى يحذف ، وتجل الشئ مَعْظُمُهُ ولم يقل كلهم لثلاثه يتوهم الاتفاق على منعه ، فإن بعضهم يرى جواز نحو : جاء الضاربُ زيد ، برفع زيد على أنه فاعل مفعوله هو للعائد المحذوف ، وهو فى المعنى فاعل جاء ، وأصله جاء للضارب زيد . وأنشدوا فى ذلك :

ما المستَفْزُ الهوى محمودٌ عاقبةٌ ولو أتيح له صفوةٌ بلا كدر

معنى الهيت استفزته الشئ استفذه ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيْسْتَفْزُونَكَ ﴾ والمفعول هو العائد المحذوف ، والهوى هو الفاعل ، وأتيح بالقاء أى قدر .

وَحَذَفَ مَخْفُوضٍ يَوْصَفِ ذِي عَمَلٍ

جَوُزٌ وَفِي مَخْفُوضٍ حَرْفٍ يُحْتَمَلُ

العائد إن كان مخفوضاً ، فإما أن يمر بحرف أو اسم ، فأما الحرف فيسمى أى ،

وأما الاسم فلماذا أن يكون صفة أو غيرها ، فإن لم يكن صفة فلا يحذف نحو : جاء
للذى قام أبوه ، وإن كان صفة ، فإمّا أن تكون ذات عمل أولا ، فإن لم تكن
ذات عمل فلا يحذف العائد نحو : جاء الذى أنا ضاربه أمس ، وقام الذى أنت
مضروبه أو نحو ذلك .

وإن كانت الصفة ذات عمل فيجوز حذف العائد ، ومعنى كون الصفة عاملة
هو فى اسم الفاعل أن يكون للحال أو الاستقبال وغير ذلك من تفصيله موضع
ذكره كتب النحو ، فمن يشأ ذلك فليطلبه ، فإن غرضنا هنا الاختصار .

ومثال حذفه منصوباً باسم الفاعل حامل قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾
أى قاضيه ، وأما العائد المجرور بحرف ، فإنه يحذف بشروط ذكرها فى قوله :

إِنْ جَرَّ ذَا الْمَوْصُولِ أَوْ مَا وَمُصِغًا

بِهِ وَفِي تَعَلُّقٍ مَا اخْتَلَفَا

ويجوز حذف العائد المجرور بحرف بشروط :

الأول : أن ينجر الموصول .

الثانى : أن يدخل الجار على الموصوف بالموصول ، إن لم يدخل على

الموصول بنفسه .

الثالث : أن يتعد الحرف الجار لفظاً .

الرابع : أن يتعد معنى .

وهذا كله معنى المعراج الأول من البيت ، وذا من قوله : إن جرّ ذاً إشارة

إلى الحرف الجار لفظاً ، وكذلك معنى : لأن الباء فى كونها الإصاق ملامى

غير التى هى للسببية : وإن اتفقا لفظاً .

الخامس : أن لا يختلفا في التعلق .

ومثال مستكمل شروط الجواز قوله :

وقد كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقِيقَةً

فَبُيِّحَ لَانِ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَانِحٌ

أى بَانِحٌ به : ومثال ما يدخل فيه حرف الجار على الموصوف بالموصول

تقول : مررت بالرجل الذى مررت .

ومثال عادم الشرط الأول : مررت الذى مررت به .

وكذلك فى الثانى : فرح الرجل الذى فرحت به .

ومثال عادم الثالث : مررت بمن مررت معك .

وعادم الرابع : ذهب بمن ذهب بك ، وفى كون إحدى الباءين للعمدية ،

والأخرى للسببية .

ومثاله إذا اختلف الخامس : هلك زيد بما فرحت به ، فالباء للسببية فيهما

لكن الأولى متعلقة بهلك ، والأخرى بفرح ، وقد جاء الحذف مع غير استكمال

للشروط نادراً كقول حاتم :

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أى فيه .

وَالْحَذْفُ غَيْرُ جَائِزٍ فِيْمَا مَضَى

كُلًّا إِذَا كَانَ يُفِيْتُ الْفَرَضَا

وهذا شرط فى جواز حذف العائد المجرور وغيره ، وهو أن لا يفوت به الفرض

من أجل ليس أو غير ذلك ، كما إن وقع العائد المبتدأ بهد لولا نحر : جاني

الذى لولا هو لأكرمتك ، أو أن يكون معطوفاً نحو : جاء الذى هو وزيد قائمان
أو أن يكون معطوفاً عليه فى الأكثر نحو : جاء الذى هو وزيد فاضلان ، أو
أن لا يبقى على حذف العائد دليل لصلاحية مابقى بعد الحذف ، لأن يكون صلة
كاملة ، وذلك إذا كان الخبر جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو : أهببني الذى
هو يقوم ، والى هى عندك . ومن هو فى الدار .

هكذا اشترطه ابن مالك فى الخلاصة فى مواضع منع جواز حذف العائد المرفوع
المبتدأ ، وفيه تسامح ، لأن هذه المواضع لا يمنع الحذف منها ، وليس مراده هو
منع ذلك ، ولكن معناه إذا احتل الكلام الحذف والإثبات لم يتعين المحذوف
نحو : جاء الذى هو أبوه منطلق جاء الذى أبوه منطلق ، وليس هذا يختص
بالمرفوع ، بل متى كان فى الصلة ضمير آخر يصلح عوده على الوصول ، نحو : جاء
الذى ضربته فى داره ، فلا يجوز حذف الضمير المنصوب بضربت ، ولا المجرور
فى نحو : مررت بمن مررت به فى داره ، ولا المنصوب المحصور بإلا نحو : جاء
الذى ما ضربت إلا إياه ، ولا المجرور المحصور : مررت بمن ما مررت إلا به ،
وكذلك المرفوع المحصور نحو : هو الله الذى لا إله إلا هو ، وقس على
هذا ما شابهه .

باب في آلة التعريف

عُرِفَ بِأَن حَرْفًا أَوْ اللَّامِ مَقْدَمٌ

لِلْعَهْدِ وَالْبَيَانِ وَالْجِنْسِ وَرَدَّ

اختلف في آلة التعريف الموضوعة له ، فقال الخليل : أل والهمزة معه همزة قطع ، وروى عن شيبويه فيها قولان :

أحدهما : أنها ثنائية وضماً لكن ألفها ألف وصل .

ثانيهما : أنها اللام وحدها . . .

وايس منا موضع إطالة ، فنذكر الترجيح بينهما ، فليطلب من المطولات وهي عهدية ، وذلك أن يتقدم ذكر مصحوبها نحو : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَمَعَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾ أو بحضور كقولك : خذ الكتاب أو أن يكون علماً نحو : أذهم في الغار ، وتكون بيانية وهي الموضوعة لتبيين الماهية نحو : ﴿ وَخَلَقْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ وكقولك : اشتريت اللحم .

قال الرازي : فإن قلت : ما الفرق بين الم عرف بهذه التي للحقيقة نحو : اشترى اللحم ، وبين اسم الجنس الفكرة نحو اشترى ، كما قلت ؟

الفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس ، وقد تقدم انتهى .
وتكون جنسية وهي إن شملها كل دون تجوز فهي لشمول الأفراد نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ولذلك صلح الاستثناء بعدها ، وإن خلفتها بتجاوز فهي لشمول الخصائص مبالغة نحو : أنت الرجل علماً ومعنى فقد ، أي فحسب .

وَزَيْدٌ حَتْمًا وَاضْطِرَّادًا وَإِلَى
بَعْضًا مِنْ الْأَعْلَامِ ذَا تَنْقَلٍ

ثم إنَّ أَلْ قد تزداد لغير التعريف ، وزيادتها قد تكون لازمة نحو : الذي
على الأنصح ، والآلاني والآلات والآلوا ونحوهن في الموصولات ، ونحو :
اللات اسم صنم وما أشبه ذلك ، وقد يكون زائداً لضرورة الشعر كقوله :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

بنات أوبر علم جنس مع سبويه لضرب من الحكاة ردىء ، والعالم لا تدخل
عليه أَلْ ، وبهذا قال ابن مالك في الألفية خلافاً للمبرد في أسماء نكرة وأل فيه
تعريفية .

وكقول الآخر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسَ مِنْ عَمْرُو

في موضع طبت نفساً لِأَنَّ التمييز واجب التذكير خلافاً للكوفيين ،
وقد بلى أيضاً الأعلام المنقولة فهو قسم ثالث ، وزيادته المح الوصف المنقول عنه
الاسم نحو : الفضل والحارث في المنقول من مصدر وصفة ، والنعمان في المنقول
من اسم عين ، وهو من أسماء القدم هكذا مثل به ابن مالك في الألفية ، وذكر
أنه سئل به في التسهيل لما قاربت الأداة نقله .

وَذِي تَلِيهَا أَلْ لِّلْمَحِّ نَقْلَهَا
وَحَيْثُ لَا لِمَحِّ قَوْلُ يَحْزَلِهَا

ذى إشارة إلى الأعلام التى تليها أَلْ، إنما تليها إذا لمح فى ذلك معنى ما نقلت عنه من صفة أو مصدر أو نحو ذلك ، كالحسن نظراً إلى ما نقل عنه من صفة ، وكالحارث إذا كان فى حال للصفر تفاؤلاً بأنه يعيش ويحترث وما شابه ذلك ، وإن لم يلح معنى ذلك ، بل نظر إلى كونه علماً ، فإن أَلْ حينئذ تحذف فتقول : فضل وحارث ونعمان وما شابه ذلك ، فذاذك وجهان .

وَعَلَمًا يَصِيرُ أَيْضًا مَا غَلَبَ
إِطْلَاقُ أَلْ عَلَيْهِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَبُّ

ثم إن من المعروف بأَلْ ما يغلب إطلاق أَلْ عليه وحده دون غيره مما فى معناه ، فيكون بذلك علماً كالمدينة ليثرب ، فإنه إذا أطلق لفظ المدينة بدخول أَلْ عليه لا يفهم غيرها ، وإن كان لغيرها ذلك المعنى موجوداً ، وكذلك إذا قيل : البيت والعقبة ، للبيت الحرام ، وعقبة الله .

وكذلك إن قيل : الكتاب فهو مصنف سيبويه ، هكذا ذكره النحاة ، وأما نحن فإذا قيل : معنا الكتاب فهو كتاب الله تعالى .

ومصير هذه الأسماء . ونحوها علماً بدخول أداة التعريف عليه يختلف فيه ، والكن الأول هو لأشهر ، وبه جزم ابن مالك فى الألفية ، وكذلك القولان فيما علميته بالإضافة للغلبة كابن عباس ، وقد مضى ذكر ذلك فى باب العلم .

ولم تُزلْ أن هذه إلهي

إضافة على الأعم أو ندا

لم تزل أي لم تحذف ال هذه إشارة إلى التي يصير بها الاسم المشترك علماً
إلا في موضعين وهما :

الأول : الإضافة كقولك : هذه مدينة رسول الله ﷺ

والثاني : النداء : كقولك في النجم للثريا إذا شئت نداءها : يا نجم ، وفي
الاصمق : يا صمق . وأشار بقوله : على الأعم إلى أنها قد تحذف في غيرها كما حكى
من كلامهم : هذا عموق طالما ، والأصل العموق وهو اسم نجم ، وهذا يوم اثنين
مباركاً فيه .

قال الرازي : وجب ، الحال منه في التصحيح بوضع فساد قول المبرد في جعله

ال في الاثنين وسائر الأيام للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات انتهى .

باب في المنقوص والمقصور

مَنْقُوصٌ اسْمٌ لَامُهُ ياءٌ ثَلَا

كسراً إِذَا الياءُ لَمْ يَكُنْ مُثْقَلًا

الاسم إذا كان معتل اللام فله في ذلك وجهان : كونه منقوصاً أو مقصوراً ، فأما المنقوص فهو اسم لامه ياء خفيفة قبله كسرة ، واشتراط أن يكون للياء لازماً لأنه إذا كان ظرفاً ، ولم يكن لاماً كعبدى فهو زائد لا منقوص ، واشتراط كونه خفيفاً لأن مشدد الياء لا يكون منقوصاً نحو : على وسخى ، لأن وزنهما فَعِيل ، فالياء الأخيرة هي لام للفعل ، والأولى زائدة .

وكذلك نحو : زى بالزاء المعجمة كما في قراءة من قرأ بها في قوله تعالى : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرَبًّا ﴾ والياء في كلها أصلية ، فالثانية هي اللام ، والأولى عين ونحو ذلك . ويشترط أن يكون قبل ياء المنقوص كسرة ، لثلاث بدخل في ذلك باب ظي ورأى مما سكن ثانيه فليس هو من هذا الباب ، فتلخص بذلك حد الاسم المنقوص ، فهو مثل للشجى والمرقى والمصطفى والمستدعى ، إلى غير ذلك من مواده .

وَاللَّامُ بِالتَّنْوِينِ مِنْهُ عَوَضٌ

إِنْ يَنْحَذِفُ وَصَلًا كَهَذَا مُرْتَضٍ

المنقوص نكرة أو معرفة ، فإن كان نكرة فإمّا أن يكون منصوباً أو لا ، فإن كان منصوباً فلامه باق على حاله كفسيره نحو : رأيت قاضياً ، ورأيت جوارى ، وإن كان غير منصوب فاللام محذوف ، ويعوض منه بالتنوين ، وهو

الذى يسمى بنون العوض نحو: هذا قاضٍ ﴿ وَمِنْ فَوَقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ﴾ .

وإن كان معرفة فاللام لا تحذف لكن لا تظهر عليها حركات الإعراب إلا في النصب نحو: هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، ورأيتُ القاضي ، بإظهار للنصب . هذا كله حكم الوصل على الأكثر ، وإلا فقد تظهر للضرورة حركة غير المنصوب كقوله :

وعرق للفرزدق شرٌّ للعروق خبيث الثرى كأبى الأرتد
وليس هنا موضع إطالة ، فلنقصر ، وحكم الوقف سيأتى فى بابيه إن شاء الله .

مَتَّصُورًا اعْزُ اسْمًا تَطَرَّفَ الْأَافِ

فيه عَلَى الْحَالَيْنِ لَيْسَ يَنْحَذِفُ
الاسم المتصور ما يكون طرفه ألفاً لا ينحذف على الحالين ، أى وفقاً ووصلاً نحو : الهدى والرحى ، والعصا والحصا ، والمصطفى ، أو المجتبى والمنقضى وعلم جراً ولم يقل ما يكون لامه ألفاً ، لأن بعض أَلِفَاتِ المقصور قد تكون زائدة للتأنيث وشبهه : كسلى ، ولهذا باب هو أولى به لشرحه ، واشترط أنه لا يحذف ألفه مطلقاً أى فى جميع أحواله لئلا يدخل فى ذلك نحو: رأيت زيدا أختاً عمرو فإن ألفه تثبت وفقاً فقط .

وَإِنْ يُنَكَّرُ بَدَلَ الْأَصْلِ فَقَدْ

يُجْعَلُ تَنْوِينًا لَدَى وَقْفٍ يَرِدُ

المتصور إما أن يكون ألفه بدلاً عن أصل أولاً ، والبديل إما أن يكون فكرة أولاً ، والفكرة إما أن يكون فى وصل أولاً ، فاما إن كان ألفه بدلاً عن

أصل وهو نكرة، وذلك في وصل، فإن ألفه يجعل تنويهاً نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى﴾ .

وإن لم يكن بدلاً عن أصل فلا ينون نحو: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَّا بُشْرًى لَكُمْ﴾ وكذلك، إن كان معرفة نحو: الهدى والتقى .

وكذلك كل ما يدخل عليه آلة التعريف، وكذلك إن وقف عليه فإنه يرد إلى الألف، ولا يثبت على تنوينه، وسيمعاد القول فيه في باب الوقف إن شاء الله .

باب التأنيث

أَنْثُ بِنَا أَوْ أَلِفٍ وَقَدَّرَ
تَا إِنْ مِنْ الْعَلَامَتَيْنِ اسْمٌ عَرِي

المذكر هو الأصل ، والمؤنث فرع عليه ، ولذلك احتاج لإعلامته وهو ثلاثة أنواع ، لأن تأنيثه إما بالتاء ، وإما بالألف ، وإما أن يكون عارياً من العلامتين أى لم تلحقه تاء ولا ألف .

فالمؤنث بالتاء وهو الأكثر كفاطمة وخديجة ، ولذلك قدرت التاء مع خلوة العلامة ، والألف وجهان : للتقصير والمد .
فالمقصور : كسلمى وسعدى .

والممدود : كحسنا ، والمارى من العلامتين : كهند ويد ، وعين وكتيف ، ولذلك قيل فى تصغيرها : هنيدة وبديّة وعمينّة وكتيفة ، وسيأتى ذلك إن شاء الله .

وَأَعَزُّ الْحَقِيقِي لِرَبِّهِ الْحَرِ
وَعَزِيرُهُ بِوَسْمٍ لَفْظِيَّ حَرِي

المؤنث حقيقى ولفظى ، وهما اسمان اصطلاحيان ، فارقان بين معنيين :
فالحقيقى من المؤنث ما كان لذات ، حرٍ وهى الهن ، وعدل ابن الحاجب فى العبارة إلى أنه ما يإزائه ذكر من الحيوان ، وذلك كالإنسان والخليل والبقر ، فإن منها إناثاً ومنها ذكوراً ، وذلك ظاهر .

وليس حقيقياً ما ليس له مذكر ظاهر كالحمامة ، فإن لفظ الحمامة يطلق عليهما لما فى ذلك من إيهام ، إذ لا يعرف الذكر منهما ، وإلا فلا شك أن فى

ذلك النوع ذكوراً ، وما ليس حقيقياً فهو لفظي كالجمامة والحجرة ، والغار والقدر إلى غير ذلك من أمثالها .

وَالْقَاءُ هُوَ الْغَائِبُ وَهُوَ الْمُطْرَدُ

فِي الْوَصْفِ فَرَقًا حَيْثُ لَا مَنَعٌ يَرِدُ

القاء هو الغائب في علامة التانيث ، وهو يطرد للفرق بين المذكر والمؤنث في الوصف ، إلا حيث يرد المنع ، فذكر أنه يطرد في الوصف في الفرق ، لأن الوصف إذا لم يكن موصرفاً به المذكر فلا يكون ذلك مطرداً فيه : كأمراة طامث وحائض بل يطرد إذا كان موصوفاً به المذكر : كقائم وقائمة ، ومضروب ومضروبه ، وجميل وجميلة ، ونحو ذلك .

واستثنى من ذلك أن لا يكون مانع نحو ما زيد القاء فيه لتأكيد : كعلامة أو باب قتيل ونحوه ، وسيأتي ، أو أن يكون فاعله المذكر على أفعال كأسود وأحمر أو باب سكرى ، وقد مضى ما أشبه ذلك ، وخص اطراد الوصف لأن غيره لا يطرد فيه : كهمد ودعد .

وَهُوَ بِهِ التَّانِيثُ قَدْ يُؤَكَّدُ

وَهَكَذَا الْوَصْفُ بِهِ مُؤَكَّدُ

والقاء قد يكون أيضاً لتأكيد التانيث كقاء نعبه . هكذا ذكره شارح الكافية ، وكتب عليه بمضهم حاشية ، لأن النعبه وهي الأنتى من اللذان والذاقة ، تأنثيهما باعتبار أنهما ذاتا فرج لا باعتبار اللقاء ، فدخول اللقاء لتأكيد التانيث . انتهى ، والله أعلم .

ويؤكد به الوصف : كرجل علامة ونسابة ورواية وقد مضى ذكر هذا .

وَوَاحِدًا عَنْ جِنْسِهِ قَدْ فَرَّقَا

أَوْ جَمْعِهِ وَالْعَكْسُ فِيهِ حَقُّقًا

وهذا التاء أيضاً يكون فارقاً بين الجنس والواحد بالحقاقه الواحد نحو :
نمرة وتمر ، وضربة وضرب ، فالضرب ونحوه جنس ، وقيل جمع ، وإلى هذا
القول أشار بقوله : أو جمعه . وسيأتى ذلك فى باب الجمع إن شاء الله .

وقيل يكون فارقاً أيضاً بين الجمع والواحد : كثعالة لأنتى الثعالب ، وثعال
تجمعها كذا ذكره شارح الكافية .

وظاهر عبارة القاموس أن كليهما اسم لها ، وقد يكون بعكس ذلك ، أى
تكون التاء مجردة من الواحد ولاحقة بالجنس نحو : كمء مهموز اللام
واحدة الكأة .

وقال فى القاموس : الكم : نبات معروف ، والجمع أكمؤ وكأة ، أو هى اسم
للجمع ، أو هى للواحد ، والكمؤ للجمع ، أو هى تكون واحدة وجمعها انتهى .

وَزَيْدٌ فِي أَقْصَى الْجُمُوعِ التَّاءُ ذَا

إِنْ يَكُنُ التَّعْرِيفُ فِيهِ يُحْتَذَى

أقصى الجموع جمع الذى عدى الثلاثى ، وهو يزداد فيه التاء لأحوال منها :
أن يكون المجموع ممرَّباً ، أى لم يكن عربياً فى الأصل : كجورب وجواربة ،
وإبراهيم وبراهمة ، أو أبارهة على رأى آخر ، ويحتمل أن تكون التاء فى
مجموع إبراهيم للتعويض من المحذوف ، كما سيأتى ذكره إن شاء الله ؛ لأن فى
إبراهيم عجمة وحذفاً ، وكلاهما مما يكون بعده التاء .

وَأَكْدَ بِهِ وَعَوَّضَ وَيَجِبُ

ذَا التَّاءُ فِي جَمْعِ الَّذِي بِأَلْيَا نُسَبُّ

ويكون أيضاً لتأكيد الجمع نحو : ملائكة وقشاعة وصياقة ، وما أشبه

ذلك ، وقد يكون هذا في غير الجمع الأقصى كالعمومة والأعنة ونحو ذلك .

وقد تكون عوضاً من المحذوف نحو ، جمع زنديق ، أى واحد للثنوية أو

قاتل بالنور والظلمة ، وجحججاج أى سيد ، وفرزان أى الشطرنج : زنادقة

وجحاجحة وفرازنة . وهذا التاء يكون لازماً بدلاً من لاء النسب في هذا الجمع ،

كأشعنى وأشاعنة ، وبغدادى وبغاددة ونحو ذلك .

وَلَا تَلِي ذِي التَّاءُ وَزْنَ مَقُولٍ

وَلَا كَمِعْطَارٍ وَمِعْطِيرٍ تَلِي

ذكر هنا مواضع يمنع دخول التاء فيها ، وذلك بأن تكون الصفة بوزن

مِفْعَل بكسر الميم وفتح العين : كرجل مقول أى فصيح ، ومغشم أى لا يثنيه شيء .

عما أراد ، وامرأة مقول ومغشم .

أو وزن مفعال بكسر الميم : كرجل مهذار من الهذر بزال معجمة ، وامرأة

مهذار ومعطار ونحو ذلك .

أو بوزن مفعيل بالكسر كفرس محضير شديدة الحضر أى العدو ، وامرأة

معطير ونحو ذلك .

وَلَا فَعُولًا لَيْسَ مَفْعُولًا وَلَا

بَابَ قَتِيلٍ حَيْثُ مَنَعُونَا تَلَا

ولا تلى ذى التاء أيضاً فعولاً بفتح التاء ، إلا إذا كان بمعنى مفعول ، فإنها

تليه نحو : ركوب وركوبة ، وحلوب وحلوبة ، بمعنى مركوبة ومحلووبة .
فأما إذا كان ليس بمعنى مفعول أى إذا كان بمعنى فاعل فلا تليه التاء نحو :
رجل صبور وشكور ، وامرأة صبور وشكور ، وكذلك فعيل بمعنى مفعول
لا تليه بشرط ، وهو أن يتبع منعوته نحو : مررت بامرأة قتييل ، وجارية طعين ،
أى متقبولة ومطعونة .

فإن كان فعيل بمعنى فاعل فالتاء تليه كامرأة كريمة وجمييلة . وكذلك إن لم
يتبع موصوفه كمررت بقتيلة وجريحة ، ونطيحة وذبيحة .

وَهَكَذَا إِنْ يَكُ نَعْتًا مَصْدَرٌ

وَمُطْلَقًا ذَا لَمْ يَكُنْ يُغَيَّرُ

وإن كان المبعوت به مصدرًا فكذلك لا تليه تاء التانيث نحو : رجل عدل
وامرأة عدل ، ومطلقًا ذا ، أى المصدر لا يتغير فى الوصف مع التانيث وغيره :
كرجل عدل ورجلين عدل ، ورجال عدل ، وهو كثير .
وقال بعضهم باطراده إلا فى المصدر الميمى : كزار فإنه لا ينعت به أصلا ،
هذا ضبطه الرازى ، وتأولوا نحو ذلك على : مررتُ برجلين ذوى عدل ،
وهكذا غيره .

وَأِنْ تَجِدْ تَاءَ بِيَمْنٍ مَا مَضَى

فَأَحْكُمْ بِأَنَّهُ سَمَاعًا يُرْتَدَّى

ثم إن بعض هذه الأوزان المذكورة ، قد تلاحقها تاء التانيث ، وما لحقته من
ذلك ، فهو مسموع لا ينقاس عليه نحو : خصلة ذميمة ، وفلة حميدة . وهذا نادر ،
كما ندر حذفها فى فعيل بمعنى فاعل نحو : ﴿ إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾

وقوله سبحانه : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ من رَمِ العظم .
قلت : ويجوز في هذا أن يكون من رَمَه أى أكله ، فهو أصل ، وكذلك
شدت اللثام في نحو : عدو وعدوة ، ومسكين ومسكينة ونحوهما .

وَادْعُ بَقْصِرِ أَلِفِ الْمُؤَنَّثِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَدًّا كَأَنْتَى أَشْعَثِ

ألف التانيث إما مقصور وإما ممدود ، وسيأتى أمثاله إن شاء الله .
وأنتى الأشعث شعثاء ، فهو من أمثلة الممدود .

وَالْأَلِفُ الْمَزِيدُ مَدًّا أَوْ قُصِرَ
فَهُوَ لِتَانِيثِ أَوْ إِنْحَاقِ أَثَرِ

الألف إن كان مقصوراً أو ممدوداً فهو إما زائد وإما غير زائد ، فإن كان
غير زائد كصطفى ودعاء فسيأتى بابه .

وإن كان زائداً فهو ألف تانيث أو ملحق بألف للتانيث ، فألف التانيث
في مثل : سلمى وسكرى ، وأسماء وسوداء ، ظاهر في المقصور والممدود .

وملحق به في البابين نحو : ذكرى وكبرياء ، وجرحى وأنبياء . وتوضيح
ذلك أن سلمى وأسماء للمؤنث ، وسكرى وسوداء وصفان للمؤنث ، وأما ذكرى
وكبرياء فهما مصدران . وأما جرحى وأنبياء ، فهما جمان ، وقد يكون الإلحاق
للوزن كألِف قُبْعَثَرَى فإنها فيها أقوال : فقد قيل إنما زيدت لتكثير الوزن ،
وزعم بعضهم أنها للتانيث ، ولذلك قال في تصغيرها : قبيعثة ، وقيل : هي ملحقة
بالتانيث .

وذكر القاموس أنها لا للتانيث ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث ، والله أعلم .

ومعنى للْقُبْرَى ، أى الجبل الضخم ، والفصيل الممزول ، والعظيم الشديد ،
ودابة فى البحر ، وكذلك قال بعضهم فى ألف العَفْرَتَيْنِ كَسَبَنَتْنِي إنها للإلحاق ،
بالوزن كالنون ، فَعَبَيْنِ بذلك أن الإلحاق معهم على وجهين : إلحاق بالتأنيث
وإلحاق بالوزن ، والله المبسر .

وَسَمٌ مَقْصُورًا نَظِيرَ سَكْرَى

سَلَمَى وَجَرَحَى وَحُبَارَى ذِكْرَى

المقصور يكون مَطَرَدًا وَمَنْقُولًا ، فالمطرّد نحو : سكرى ، وقد مضى ، وجرحى
وسياتى إن شاء الله .

وغيرها من أمثال البيت منقول نحو : سَلَمَى وَحُبَارَى وَذِكْرَى ، وهو قد
يكون صفة للمؤنث ، نحو : سكرى أو علما لأنثى كسلى بالفتح ، أو بالضم
فى التى ذكرها ابن زهير فى قوله :

وقال كل خليل كنتُ آله إنك يا ابن أبى سلمى لمقول

قيل : وليس فى العرب سلمى بالضم غيرها ، وقد يكون جمعاً كجرحى
جمع جريح .

وأما حبارى فهو اسم طائر ، ويشترك فيه المذكر والمؤنث ، والجمع ، وألفه
للتأنيث عن ابن مالك والقاموس ، خلافاً للجوهري ، وذكرى بالكسر مصدر ،
وقد يكون فعلى بالفتح : كدعوى ، أو بالضم كبشرى ، وغير ذلك من الأوزان
نحو : فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو : أربى للدّاعية ، وبفتحهما نحو : الجزى
لضرب من العدو هروف ، ومرطى لضرب من العدو ، وصفة : كحمام حيدى ،
يحيد عن ظله للنشاطه وغير ذلك من أوزانه ليس هنا موضع شرحها .

وَمَمَّ تَمْدُودًا كَكَبْرِيَاءَ

أَسْمَاءَ بَيَاضًا وَأَنْبِيَاءَ

المدود أيضا قد يكون مصدرا نحو : كبرياء ، وزنه فعلياء ، ونحو : خيضاء وقصر هذا أكثر ، ويكون علما نحو : أسماء ، وصفة نحو : بيضاء ، وجما نحو : أنبياء وشهداء ، وهو مقيس : كبيضاء ، وقد مضى ، وأنبياء وسيأتي إن شاء الله . أو منقول نحو : كبرياء وأسماء وأرباء مثلث الباء وقصاصاء للقصاص ، وعاشوراء ومشيوخاء إلى غير ذلك من أوزانها .

وَالْفِعْلَ ذَا الْمَعْنَى ذِي النَّا تَابِعَهُ

وَحُكْمُ ذِي النَّا حُكْمُ نَا الْمُضَارِعَةِ

الفعل إن كان فعلا مؤنثا فإنه يتبعه تاء التانيث إن كان الفعل ماضيا نحو : قامت هند ، وسماذ سارت ، فإن كان الفعل مضارعا فلا تسكون بعده تاء التانيث ، بل تقدمه تاء وتسمى تاء المضارعة ، وقد مضى ذكرها في بابها : كهند تقوم ، وما لتاء ضربت ونحوه في الحكم الذي سيأتي إن شاء الله ، فهو لتاء المضارعة أيضا ، فوضع جواز حذفها في نحو : ضرب عمرو هنداً ، يجوز حذفها من المضارع ، فتبقى ياء نحو : يضرب عمرو هنداً .

وَالْتَزَمُوا تَاءَ ضَمِيرِ انْصَلَّ

وَحَذَفُ ظَاهِرِ الْحَقِيقِ انْخَطَلَ

تلتزم تاء للتانيث في الفعل إذا كانت ضميراً منصلاً سواء الحقيقي وغيره نحو : هند قامت ، والشمس طلعت ، فإن لم يكن متصلاً لم يكن لازماً نحو : هند ما قام إلا هي . ويلزم أيضاً إلحاقها في ظاهر الحقيقي نحو : قامت هند ، هذا إذا لم يكن مفصلاً أو يكون الحقيقي جمعا وسند كرها إن شاء الله .

فالأول

لَسَكِنْ لَدَى انْفِصَالِهِ لَا يُحْظَلُ

وَهُوَ لَدَى الْفَصْلِ يَا لَا فَضَّلُوا

إن كان ظاهر الحقيقى منفصلا فلا يحذف حذفه ، أى لا يمنع نحو : قام اليوم هند ، ويضرب زيدا بثينة هذا ، إذا كان مفصولا بغير إلا ، فإن كان مفصولا بـ لا فالحذف هو الأفضل نحو : مقام إلا هند ، وبعضهم لا يجوز فيه إلا الحذف ، وللصحيح الجواز ، لكنه قليل لورود السماع فى قراءة بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ بِهَا الْبُرْهَانُ ﴾ بضم تاء ترى ونون مساكن .

وَالْحَذْفُ حَيْثُ خِيفَ لَبَسٌ يُمْتَنَعُ

وَالنَّقْلُ أَوْلَىٰ إِنْ بِلَا فَصْلٍ وَقَعَ

هذا استثناء مما سبق جواز الحذف فيه ، كما إذا سميت امرأة بامم زيد ، فيجب أن يقال : ما قامت إلا زيد ، لأن حذف التاء يؤدى إلى اللبس . هذا وإن حذف التاء من ظاهر الحقيقى مما سمع نادراً فيقال : قال فلانة . والصحيح أن نقل هذا أولى فلا يقاس عليه لقلته ، وإلا فقد قال بعضهم : إنه لغة ، وبعضهم قال : إنه شاذ .

وَالْمُضْمَرُ الْفُظِيُّ حَذْفُهُ نَدَرٌ

فِي الْأَضْطِرَارِّ وَالْقِيَاسُ عَنْكَ ذَرٌ

ثم إن المضمرة إن كان لفظياً فقد سمع فيه الحذف ، كقول القائل :
إِنَّ الْمَرْوَةَ وَالسَّامَةَ مُضْمَنًا قَبْرًا بَمَرٍّ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

والقياس ضامناً ، ونحوه قول آخر :

• ولا أرض أبقل إبقالها •

وهو مما يختص بالضرورة في الشعر على الأرجح خلافاً لابن كيسان في القياس عليه ، وإلى هذا القول إشارة في النظم بقوله : والقياس عندك ذر ، فله حكم جموع التذكير ، وأما باب هندات فهذا حكمه .

وَفِي الْجُمُوعِ كَالْمَجَازِيِّ إِذْ كُرِّ

ظَاهِرٌ غَيْرِ السَّالِمِ لِلْمَذْكَرِ

الجمع إما أن يكون جمع سلامة ، أو جمع تكسير ، فالأول وهو جمع السالم : فإما أن يكون لمذكر ، وإما أن يكون لمؤنث ، فالأول منهما وهو جمع السالم المذكر ، فذلك لا تليق للقاء أبداً ، لافي ظاهر ولا في مضمرة ، فلا يقال : جاءت المسلمون ، وإن كان جمع سالم مؤنث فسنذكره فيما سيأتي إن شاء الله .

وإن كان جمع تكسير فعلمه حكم المجازي ، أي اللفظي في جواز حذف التاء ، وإلحاقها في ظاهره فتقول : جاء الرجال ، وسارت النساء ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ هذا حكم ظاهره ، وسيأتي القول في مضمرة إن شاء الله .

وَاسْتَشْنَى الْبَنُونَ وَالْقَا يُنْتَقَى

في باب هندات ولَمْ مَنْ أُطْلِقَا

قد سبق للقول في حكم جمع السالم المذكر أنه لا تليق التاء ، ويستثنى منه بنون ، فهو كغيره من الجموع الجائز فيها الوجهان ، لما فيه من التغير كما قل الله تعالى : ﴿ آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ وهذا حكم جمع السالم المؤنث ، فهو إما أن يكون

المجموع به مذكراً كطلحة وطلحات ، أو مؤنثاً لفظياً ككاس وكاسات ،
فهذان الوجهان حكمهما بحكم الجمع المكسر في جواز الوجهين في ظاهرهما .
ولما أن يكون مؤنثاً حقيقياً كهندات ، فهذا مثل مفردة في لزوم القاء
فتقول : قامت الهندات ، خلافاً لبعضهم في إجازة الحذف ودو ظاهر عبارة
ابن مالك في الألفية .

ومع قوم آخرين وهم الكوفيون أن الوجهين جائزان في الجمع مطلقاً سواء
كان جمع تكسير أو سلامة، لذكر أو مؤنث، حقيقى أو لفظى ، وإلى ذلك أشار
بأنهم ملومون في ذلك إذ لم يثبت بذلك السماع .

وَالْقَا ضَمِيرُ الْجَمْعِ ذُو تَقْدَمًا
بِالْقَا أَوْ الْمُطَابِقُ الْمُقَدَّمَا

إعراب المطابق الرفع عطفاً على لفظة القاء التى فى صدر البيت ، وذو بمعنى
الذى ، وتقدم بضم القاء واللقاف ، أى سبق . وهذا حكم ضمير الجموع ، فإن كل جمع
يجوز أن يكون ظاهره بالقاء ، فضميره يكون أيضاً بالقاء . كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا
الرُّسُلُ أَقْبَتْ . لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ .

ويجوز أن يكون أيضاً الضمير مطابقاً للجمع الذى تقدمه ، فيقال : الرجال
فعلوا ، والنساء فعلى ، وفى الحديث يروى : « اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَمَا أَظْلَلْنَ
وَالْأَرْضِينَ وَمَا أَظْلَلْنَ وَالشَّيَاطِينَ وَمَا أَظْلَلْنَ » والقياس : والشياطين وما أضلوا
فعدل لإزادة النشا كل كما وقع أيضاً : لا دريت ولا تليت فى موضع تلوت .
ونحو : « أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ كُلِّ هَامَّةٍ وَلَاَمَةٍ » والقياس مُلَمَّة ،
فكل هذا لإرادة النشا كل .

وَذِكْرُ نَا فِي شِبْرِ نِعْمَتِ الْمَرَأَةِ

أُولَى وَقَدْ أُجِيزَ أَنْ لَا نَذْكُرَهُ

التاء تلحق بنعم ويُس إذا كان فاعلها مؤنثاً أو مفرداً حقيقياً نحو :
نِعْمَتِ الْمَرَأَةُ هُنْدًا ، وبُنِيتِ الْمَرَأَةُ بِنْتِ الْمَرَأَةِ ، فنقلت حركة الهمزة
المفتوحة إلى التاء الساكنة ، ثم حذفت الهمزة للتخفيف ، وسيأتي ذلك إن شاء الله
في بابه ، وإثبات هذه التاء أولى من حذفها والحذف جائز أيضا . وحسن نحو :
نعم المرأة هندٌ ويُس كذلك .

باب في المقصور والمدود للإعلال

وَأَقْصُرْ نَظِيرَ اسْمٍ أَخِيرُهُ تَلَا

فَتَحَا إِذَا أَعْلَى مَا لَا كَالْحَلَى

القصر يكون مقيساً لازماً في الأسماء ، وذلك في موضع واحد وهو أن يكون لام الاسم معقلاً ، وله نظير ، أى شبيه له في ذلك الوزن الذى هو عليه . وذلك الشبيه مفتوح ما قبل لامة ، وذلك في نحو : الحَلَى بضم الحاء أو بكسرها ، وهو جمع حِلْمِيَّة بكسر الحاء .

وتفسير ذلك أن وزن حِلْمِيَّة فِئْلَة ، وجمع قِلَّة قِيَّاسًا فَعَلَ بكسر الفاء وفتح العين : كقِرْبَةٍ وقِرَب ، ومِخْنَةٍ ومِخَن ، فالْحَلَى بالكسر نظير قِرَب لاسقواتهما في الوزن ، وكذلك فَعَلَ بضم الفاء : كدُمِيَّة ودُمَى ، بضم الدال فرداً وجمعاً ، وفي المصادر نحو : الفرح نظيره الجوى والهوى ، ونحو : المنتخب بفتح الخاء نظيره المصطفى والمرتقى والمجتبى ، ونحو : المستخرج نظيره مستدعى ونحو ذلك .

وَأَمْدُدْ نَظِيرَ مَا اسْتَحَقَّ الْأَفَا

قَبْلَ أَخِيرِهِ كَمَصْدَرٍ اصْطَفَى

وهذا موضع وجوب المد ، وهو أن يكون الاسم المعقل اللام ذا نظير قبل أخيره ، أى قبل لامة ألف ، فنُلَّ له بمصدر اصْطَفَى ، لأنه اصْطِفَاء ، ونظيره من الصحيح : اعتمد واحكم ، لأن وزنها افتعل ، وكذلك وزن اصْطَفَى ، ومصدر افتعل ، افتعال ، وكذلك انتمى انماء ، واستدعى استدعاءً ، وانطفت النار انطفاءً ، وغير ذلك كذلك فقس عليه ، فإن حصره يطول .

وَأَقْصُرْ أَوْ اْمُدِّدْ نَاقِلًا مَا قَدْ خَلَا

مِنْ الْقِيَاسِ كَالْخَلَاءِ وَالْخَلَا

وإن كان الاسم ليس بماله نظير من الصحيح ، فيقاس عليه ، فذلك يكون
منقولاً قصره ومدّه نحو : مكان خلاء بالمد ، أى لا أحد فيه ، والخلى بالقصر
النبات الرطب ، ونحو ذلك كثير .

باب التثنية

وَتَنْ مَرْفُوعًا يَنْوَنُ وَآلِفٌ

وَالْيَا رَجِيحٌ إِنْ سَوَى رَفَعَ آلِفٌ

حدّ نون للتثنية أنها نون تزاد آخر اسم كامل قد زيد قبلها ألف أو ياء ،
فإنها تزاد آخر اسم أخرج تفعّلان وبابه ، فليس هي مما ذكر في هذا الباب ،
وإن كانت نون تثنية .

واشترط أن يكون الاسم كاملاً لثلاث يدخل في ذلك نحو : عمران بكسر
العين ، فإن الألف والنون فيه زائدتان ، لكن قبل كمال الاسم ، وذكر أن
قبلها ألف زائدة ، أو ياء لثلاث يدخل في ذلك نون ضيفن ، فإنه زيد في اسم
الضيف ، وكذلك نون فرسن ورعشن زائدتان ، وليس هنا موضع ذكر
الزيادة .

وحد المثنى بأنه ما زيد آخره الألف والنون ، أو الياء والنون ، ليبدل على
أن معه آخر ، وهذا ظاهر ، وذلك نحو : رجّان وزيدان في الرفع ، وفي الجرّة
والنصب نحو : الرجلين والزيدتين على الأرجح ، وإلا فالألف جائز في الجميع .
وإعراب النون للكسر على الصحيح الأنصح ، والفتح جائز قليل وروى :
هما خَلِيلَانُ بضم النون نادراً .

وَإِنَّا وَإِنَّمَا أَيْضًا مِثْلُ ذَا

كَذَا لِكِلْتَا وَكِلاَ قَدْ أَخِذَا

ومما يشبه المثنى : إثنان وإثنتان ، فهما كالمتنى فيما له من ألف أو ياء
في رفع أو غيره ، كما مضى ، وأما كلا وكلتا فكذلك أيضاً بشروط وهي :

لَكِنْ بِشَرْطٍ وَهُوَ أَنْ يُضَافَا

لِضَمِيرٍ وَأُورِدُوا اخْتِلَافَا

كلا وكلتا لما حكم المثنى بشرط أن يضافا إلى مضمير ، نحو : جاء الرجلان كلاهما ، ومررتُ بالرجلين كليهما ، ورأيتُ الزيدَين كليهما ، فإن لم يضافا إلى ضمير فهما بالألف نحو : رأيتُ كلا الرجلين ، وكلتا الجاريتين ، وقد أجاز بعضهم أن تعرب كلتا وكلا إعراب المثنى ، مع ظاهر ومضمير ، فقول : جاء كلا الرجلين ، ومررتُ بكلي الجاريتين ، وهذه برويها الفراء عن كنيانة . وفيها قول ثالث وهي : أن تكون كالمقصور في ظاهر ومضمير ، نحو : رأيتُ الرجلين كلاهما ، والمرأتين كلتاها ، وكلا وزنه فَعَلَ كإلَى ، وكلتا كذا كرى والتا بدل واو أو واو على الأصح ، لأن تاء التانيث لا يكون بعد ساكن ولا حشوا . وذهب قوم في كلا وكلتا أنها ككَلَدَى وَحَلَى والقول يطول .

١٩٣

١٩٣

ذكر المنوع تثنيته

وَأَمْنَعُ عَلَى الْأَمِّ غَيْرَ الْمَفْرَدِ
فِي غَيْرِ أَوَّلِ الْمُضَافِ دَعِ

ذكر العلماء في موانع التثنية ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفرداً ، فلا يثنى المثنى ، ولا المجموع على حدّ المثنى ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وذكر الرّازي أن هذا متفق عليه ، وكأنه الصحيح إذ لا يمكن فيه ذلك .

الثاني : أن يكون مفرداً لأمر كها ، وقد اكتفينا بذكر المفرد ليشمل هذا النوع ، والنوع الذي قبله إلا ما استثنى منهما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : على الأعمّ ، فإن بعض المجموع قد نقل تثنيته كقوله : لنا إبلان فيهما ما علمتم فعن أيهما ما شئتم فتكسبوا .

حكاه بعضهم ، ويروى أنه أبو زيد .

وروا من الحديث : « مثل المنافق كمثل الشاة بين الغنمين لا تأنس بواحدة ولا تسكن إليه » وقد حكى جبالين ، وعلى الأرجح فلا يفتقاس شيء من ذلك .

وقال بعضهم : تثنية اسم الجمع واسم الجنس مقيس ، ويحلو من ذلك ما شابه الواحد في لفظه : كركب وركبان ، وأما في المركبات فقد ذكر المك الناظم أنك أقصد هذا المنع الذي هو على الأعم إلا في الجزء الأول من المضاف ، فإنه يثنى فيقال : عبدا الله ونحو ذلك .

وذكر الأعمّ فيما بقي من المركب إشارة إلى ما ذكر عن الكوفيين من جواز ثنية الجزأين كليهما في نحو : أبو البكرين ، وكذلك قولوا في الجمع آباء البكرين ، وأشار به أيضاً إلى ما ذكر من الاختلاف في ثنية المركب تركيب المزج ، وهو ممنوع على الأصح .

وَعَيْرُ مَنْكُورٍ وَمُعَرَّبٍ وَمَا
لَمْ يَكُ ذَا ثَانٍ يَمْنَعُ وَسِمَا

الشرط الثالث : التعكير ، فإن غير المنكر ممتنع ، فلا يثنى العلم كزيد إلا وقد قدر تكثيره ، ولذلك لا تثنى الكلمات من الأعلام نحو : فلان وفلانة .

الرابع : أن يكون معرباً ، فإن ما كان مبنيّاً يمتنع ثنيته ، وأما هذان واللذان فصيح على الأرجح عند المحققين ، وأما نحو : لزيدان ، فإن الثنية فيه قبل الباء ، وأما نحو : منان ومنتان فإن الزيادة فيهما للحكاية لا للثنية ولذلك انحذفت وصلّاً .

الخامس : أن يكون ذا ثانٍ ، فإن ما ليس له ثانٍ في الوجود يمتنع ثنيته إذا أريد به الحقيقة نحو : شمس وقمر وهذا ظاهر .

وَالْمَنْعُ نِيَا لَمْ يَكُنْ مُتَّفَقًا
لَفْظًا وَذَاكَ فِي الْعَمَانِي مُنْتَقَى

السادس : أن يكون متفقاً لفظاً ، وأما نحو : القمرين في الشمس والقمر ، والعمرين في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، فمن باب التخليب .

السابع : أن يتفقا معنى فلا يثنى نحو : جبل اسم رجل ، واسم جبل لا اختلاف معناه ، وكثير من أجاز ذلك كالحريّ ، وابن معطى ، وابن مالك في شرح

التسهيل على ما يروى عنهم . وللظاهر أن ذلك يؤدي إلى اللبس ، فإن لم يكن
لبس فلا بأس .

كَذَلِكَ مَا عَنْهُ أَكْثَرُ قَوْلًا وَهُوَ سِوَى

وَبَعْضُهُمْ تَنْفِيَةً فِيهِ رَوَى

الثامن : أن لا يكون مستغنى عنه بغيره ، وذلك سواء ، فإنه يستغنى عنه
بتثنية موقوفة فيقال : هما سيان ، ولا يقال سواء ان على أن بعضهم قد حكى ذلك
وهو أبو زيد فيما يروى عنه .

ذِكْرُ أَلِفِ الْمُقْصُورِ وَالْمُدَوِّدِ

وَبَاءَ أَقْلِبَ أَلِفَ الْمُقْصُورِ لَا

مَلُوبَ وَارٍ فِي الثَّلَاثِيِّ انْجَلَى

إذا ثنى الاسم المقصور ، فإن ألفه قلب بَاءً مطلقاً لا في موضع واحد ، وهو أن يكون الاسم ثلاثياً مقلوباً ألفه عن واو ، فهو في هذا الموضع يقلب واواً : كمصا وقفاً ، فيقال : عصوان وقفوان وغير ذلك مطلقاً ، يقلب بَاءً .

وهو إما ثلاثي منقلب ألفه عن بَاءً ، كرحى ورحيان ورحوان أقل ، لأن فيها رحوت لغة أو رباعى ، أصله الياء نحو : مرمى أو خماسى ثلاثى نحو : مرمى ، أو سداسى كذلك نحو مستدنى أو واوى نحو : مدعى ومصطفى ومستدعى ونحو ذلك ، أو ثلاثى جامد محال نحو : بلى ومتى ، أو كان القصر للتأنيث نحو : بشرى وروى ونحو ذلك أو ما شابه ذلك .

فهذا كله يقلب بَاءً فيقال : مرميان ومرتميان ، إلى متيان ، وقد استثنى

في لفظ البيت .

باب عضا وهذا تكميل حكمه

ذَا وَآوَا اجْمَلُهُ وَفِيَا جُمَلًا

إِنْ لَمْ يُبْمَلَى خُلْفٌ إِذَا ضَاهَى إِلَى

هذا إشارة إلى باب عضا ، فإنه يحمل واواً كما سبق ، والألف إذا كانت مجهولة الأصل ، فهي إما أن تكون في ثلاثي كملى ، أو فيما عداه كحتى ومهما ، فإن كانت فوق الثلاثي فهي تغلب باء كما سبق في إطلاق البيت السابق .

وإن كانت ثلاثية كملى فهي قسمان : إما أن تمال نحو : بلى ومتى ، وإما أن تكون غير مماله ، فإن كانت مماله فهي داخلة في الإطلاق السابق ، وإن كانت غير مماله وذلك نحو : إلى إذا سمى بها ، ففي إطلاق قول ابن مالك في الخلاصة أنها تغلب واواً فيقال إلوان .

وظاهر عبارة ابن الحاجب في الكافية أنها تغلب باء فيقال : إلبان ، وإن خالف ذلك الشارح ، فإن عبارة ابن الحاجب ما هي والمقصود إن كانت ألفه من واوٍ ، وهو ثلاثي قلبت واواً وإلا فالياء . انتهى كلامه لفظاً ومعنى .

والظاهر أن إلى غير داخل في القسم الواوى ، لأنه مجهول الأصل ، وأما على ولدى فهما بائيان خلافاً لبعضهم .

وَهَمَزَ مَمْدُودٍ إِذَا تَأَصَّلَا

أُثْبِتْ وَفِي التَّائِيثِ وَآوَا أَبَدِلَا

همز الممدود ينقسم أربعة أقسام ، لأنه : إما أن يكون أصلياً أو لتأنيث ، أو للإلحاق بالتأنيث أو مقلوباً .

فالأول : وهو الأصل وذلك كالقراء كسحاب الحمار الوحش ، ورجل فأفاه
كسلسال مردد للفاء في كلامه ، فإن هذا النوع لا يتغير عما كان عليه فنقول
فراءان ، وفأفأان .

للثاني : أن يكون للتأنيث كحسناء وبیضاء فهذا يقلب واواً فيقال حسناوان
وبیضاوان .

وَمَا سِوَاهُ قَلَّةٌ وَجُهَانٍ
وَالنَّادِرَ انْقِلَابُهُ كَحَضْرَايَانِ

غير ماضى قضبان : وهو الملحق والمقلوب .
فالمُلحق بالتأنيث : ما كان في مصدر كعلياء وكبرياء ، وقد مضى
ذكر ذلك .

والمقلوب إما أن يكون عن واو نحو : كساء وحماء لغة في الحمى المقصور ،
فكل هذا يجوز فيه الوجهان . وهما : إبتاؤه على أصله وقلبه واواً فيقال : علياءان
وعلياءان ، وكساءان وكساوان وحماءان وحماوان ، فإن لكساء مقلوب عن
واو ، لأنه من كسوت ، والحماء عن واو لأنه من حميت .

وما وجد من غير ما مضى فهو نادرٌ مقصور على السماع كقولهم : حمراوان
وخوزالان ، والقياس حمراوان وخوزليان ، والله أعلم .

باب في الجمع السالم المذكر

وَالذُّنُ بَعْدَ الْيَاءِ لَدَى نَصْبٍ وَجَرَةٍ

وَالْوَاوِ رَفْعًا جَمْعُ سَالِمٍ ذَكَرَ

إعراب الواو الكسر عطفا على الياء ، والجمع إما أن يكون جمع تكسير ، وسيأتي ، أو جمع سلامة وهو قسمان : لمؤنث ، وسيأتي إن شاء الله ، ولما ذكر وهذا بابه ، وهو أن يلحق الاسم المجموع نون زائد ، وقبله ياء زائد في النصب والجر أو واو زائد في الرفع نحو : زيدون ومسلمون ، رفعا ، وزيدون ومسلمون نصبا وجرًا ، ولصحة هذا الجمع شروط أشار إليها الناظم بقوله :

وَإِخْصُصْ بِهَذَا الْعِلْمَ الْمُعَيَّنَا

لَا مِثْلَ طَلْحَةٍ وَبَعْضُ جَوَازَا

للشرط الأول : أن يكون الاسم مذكرا كما مر .

الشرط الثاني : أن يكون علما ، ولذلك قيل في نحو : الذين إنها صيغ عند

المحققين .

للشرط الثالث : أن يكون مميزا أي عاقلا ، لئلا يدخل فيه نحو : شذم علم جمل .

للشرط الرابع : أن لا يكون مخفوما بالتاء نحو : طلحة ، فهذا جمعه طلحات

على الأشهر ، إلا عند الكوفيين فإنهم يجيزون طلحتمون وبابه .

وعدل الناظم إلى ذكر المميز عن التعبير بالماقل ليدخل فيه نحو قوله جل وعز :

﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ لأن الله جل وعز لا يوصف بالعتل .

وَكُلُّهُ مَجْمُوعٌ يَكُونُ مُفْرَدًا

وَلَيْسَ مَزْجِيًّا وَلَيْسَ مُسْتَفَدًّا

الشرط الأول : أيضًا في صحة مطلق الجمع ، فإن المجموع يكون مفرداً ، أى لا يكون مثني ولا مجموعاً قبل ذلك الجمع ، وأما باب : أناءيم جمع أنعام فليس مما يقاس عليه ، وسيماد ذكره إن شاء الله في موضعه .

الشرط الثانى : أن لا يكون مركباً تركيب مزج .

الشرط الثالث : أن لا يتركب تركيب إسناد ، فكل هذا لا يجمع .

وَأَجْمَعُ بِهَذَا صِفَةَ اسْمٍ قَبْلًا

وَأَمْنَعُ عَلَى الْأَرْجَحِ بَابَ أَشْهَلَا

الصفات تجمع جمع السلامة بشرط أن تكون صفة لاسم قابل ، لأنه يجمع جمع تصحيح ، والمراد بذلك أن يكون الموصوف به من العاقلين المذكورين ، كرجال مسلمين ، ولذلك موانع :

أحدها : أن يكون الوصف على وزن أفضل الذى مؤنثه فعلاء : كأخضر وحراء وأخضر وأسود ، فهذا ممنوع على الأرجح ، إشارة إلى قول ابن كيسان ، فإنه يجيز ذلك ، وأما غيره فإنه يمنع ، وقد جاء لضرورة الشعر كقوله :

فَمَا وَجَدْتُ نَبَاتَ بَنِي نَزَارٍ حُلَّائِلَ أَسُودِينَ وَأَخْرَيْنَا

وَبَابُ سَكْرَانٍ وَمَا بَالُهَا انْخَمَتْ

مُتَمَنِّعٌ وَعَادِمُ الثَّأِ فِي الْأَعْمِ

الثانى : أن يكون على فعلان الذى مؤنثه فعلى نحو : سكرانى وسكرى .

الثالث : أن يكون مختمًا بالتاء نحو : رجل علامة ونسابة .

الرابع : أن يكون مما لا تليها تاء الفرق كما مضى في نحو : رجل صبور ومهذار ،
فهذا ممتنع على الأعم ، أى الأكثر إشارة إلى قول الكوفيين ، فإنهم لا يشترطون
ذلك ، مستدلّين بقول الشاعر :

مَنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ

وَالْعَانِسُونَ وَمَنَّا الْمَرْدُ وَالشَّيْبُ

قيل : ولا حجة في البيت لشذوذه ، وعانس في الأصل من الصفات المفعوعة
لاشترائها .

توضيح :

اعلم أن التصغير يقوم مقام الوصف لما فيه من معنى الوصفية ، ولذلك يجوز
أن يقال : رجيلون وغلِيمون في مصغر رجل و غلام .

وَمُنْحَقٌّ بِهِ كَعَلَمَيْنَا

وَبَابِي الْعِشْرِينَ وَالسِّينَا

وقد ذكر هنا بعض ما يلحق بجمع المذكر السالم وليس هو من بابيه . ومعنى
إلحاقه به أى له حكم هذا الجمع ، فيعرب بالواو رفعًا ، وبالياء جرًا ونصبًا ، كما مضى
وأنى له بأمثال ذكرها ليقاس عليها ما شابهها مما لم يذكر .

وأشار بكاف التشبيه في أول الأمثال إلى عدم الحصر ، وهى : عليّون اسم
لأعلى الجفّة مفرد ، وهو جمع في الأصل قاله الرازى . وظاهر القاموس أنه جمع
على بوزن سيكيت . وقال : هو في السماء السابعة ، تصمد إليه أرواح المؤمنين .

وعلى ظاهر هذا فهو جمع لم يستوف الشروط، ومن الملحق أيضاً باب عشرين، وهو من عشرين إلى تسعين، وهى أسماء جموع، ومثلها أولو بمعنى ذو، ولا تسعمل إلا مضافة، وكذلك عالمون اسم جمع قاله الرازى، وأثبت عليه ما هو، وليس للعالمون بجمع عالم، لأنّ للعالم عام، والعالمون خاص بمن يعقل، وإنما هو اسم جمع قاله المصنف انتهى.

وكأنه أراد بالمصنف ابن مالك، وظاهر القاموس أنه جمع عالم، وهذا لفظه للعالم الخلق كله، أو ما حواه بطن الفلك، ولا يجمع فاعل بالواو والنون غيره وغير باسم انتهى، ولأنهم ما بياء مثناة تحمية واحد الياسمين، فظاهر أنهما جمان لم يستكملوا الشروط.

وأما باب السنين فهو جمع تكسير ألحق بهذا الجمع، وبديل على أنه جمع تكسير تغير أوله بالكسر، لأنّ أصله بالفتح وبابه، وهو ما عوض من لامة هاء التانيث، ولم يجمع جمع تكسير، وهو إما مفتوح للفاء نحو : سنة، أو مكسورها نحو : عزة أو مضمومها نحو : ثبة بثلاثة ثم موحدة.

فلام سنة واو أو هاء ولا قول آخر، ولام عزة واو وهى للجماعة من الناس، ولام ثبة يا وهى للجماعة من ثبيت أى جمعت، فيقال فى كلمها : سنون وعزون وفى القرآن بعد ذلك (عزير) وثيون كما قيل :

• فتصبح خيلنا غَضَبِي ثِينًا •

وكذلك برين جمع برة، وهى الحلقة من السوار أو الخلخال أو نحوه. وكذلك أرضون بفتح الراء جمع تكسير، لأن واحد أرض، وقال بعض : إنها جمع لم يستكمل الشروط، وهذا أولى بأرضين ساكن الراء، وما جمع من هذا جمع تكسير فلا تلحقه النون : كشفة وشفاه، إلا نادراً نحو : ظبة جمعها ظباً

بضم الطاء المعجمة وظمين ، وأما أهلون فهو جمع غير مستكمل للشروط ، لأن واحده أهل .

وَمِثْلُ حِينَ فِي السُّنَنِ أُسْجِلَ
وَأَوَّلُوا مَا قَبِلَ التَّأْوِيلَ

أُسْجِلَ أى أبيع في باب السين أن يعرب إعراب حين ، ومن ذلك ما روى في الحديث : « اللهم اجعلها عليهم سنيًا كسنين يوسف » ، وكقول القائل :
دَعَايَ مَنْ نَجَدَ فَإِنَّ سَنِيَهُمْ لِعَيْنِ بَنَى شَيْبًا وَشَيْبَتُنَا مُرْدَا
وهذا في هذا الباب شهير ، وفي جمع السالم نادر ، وإلا فقد حكى بعضهم :
أن بعض العرب يقول : مسلمون ومسلمين ، فيجربى الإعراب على النون ، وينويه ويلزمه الواو مطلقًا ، وبعض يلزمه الياء مطلقًا ، ولا يحذف النون للإضافة ، وأنشد :

✽ ولقد ولدت بنين صدق سادة ✽

والفصيح إعراب النون بالفتح بنا والواو قبله ، والياء على ما مر ، وكسر النون قليل .

ثم إن ما قبل التأويل على الشروط المقدمة كقوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ ، ونحو : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ وليس هذا هنا ساجدين وطائعين مما وصف به العاقلون ، لكن لما كان المذكور في هاتين الآيتين مما لا يفعله إلا العقلاء أعطى ما للعقلاء في ذلك ، وهذا تأويل حسن .

وتأويل بعض نحو ذلك في العالمين فقال : للاشتراك بالعقلاء . والظاهر أنه ليس كذلك ، لأنه ليس بصفة ولا علم ، وقد يشبه هذا الأهلون ، وتأويل بعضهم على نحو الأرضين ، والظاهر أنه تكلف فلذلك أهمناه .

ذكر ألف المقصور ولام المنقوص

والألف المقصور حذفه انتم

وفتح ما قبل الأصيل ملزَم

إذا جمع الاسم المقصور هذا الجمع السالم ، وجب حذف الألف منه ، والألف مع ذلك له وجهان : إما أن يكون أصلياً كالف مصطفي ، أو غير أصلي ، وسيأتي إن شاء الله ، وبعد حذف الألف الأصلي يبقى ما بعده قبله مفقوحاً على أصله دلالة على المحذوف منه كما قال عز من قائل : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ ﴾ هذا في الجر والنصب ، وكذلك في الرفع تقول : مصطفون بالفتح كما سبق .

والفتح قبل غير أصيل أفضل

واللام من باب عم تختزل

وإن كان ألف المقصور غير أصلي نحو : حبلى إذا جعل هماً لذكر ، وجمع بالواو والنون ، فإن الألف محذوف كما مضى فيقال : حُبَلُونَ بفتح اللام دلالة على المحذوف كالأصلي إلا عند الكوفيين فإنهم يقولون : حبلون بالضم ، وحبلين بالكسر كزيدون وزيدين ، والأول أفضل .

وأما باب عم فهو باب المنقوص نحو : قاضي ومصطف ومستدع ، لأن أصل عم عَمِي : كفرح وتظهر لامه في النصب فتقول : رأيت عَمِيّاً وقاضياً ، وهذا العمى والقاضي ، وسيماذ إن شاء الله شيء من ذكره ، فإن جمع هذا الباب بهذا الجمع المذكر السالم ، فإن لامه محذوف كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ مُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ وفي النصب والجر عمين ونحو ذلك .

باب جمع المؤنث السالم

وَأَجْمَعُ مُؤَنَّثًا بِتَاءٍ وَأَلِفٍ .

وَبَابُ كَاسٍ فِيهِ ذَا تَقْلًا أَلِفٍ

إذا أريد جمع اسم المؤنث جمعاً سالماً ألحق بالألف والتاء ، سواء كان حقيقياً مخيماً بالتاء : كفاطمة ، أو مجرداً من التاء : كهند أو لفظياً مخيماً بالتاء : كجريدة أو مجرداً نحو : كاس ، فيقال : فاطمات وهندات وجردات وكاسات ، وهو مقيس في كل ذلك إلا في هذا الأخير الذي هو باب كاس ، أى اللفظي الجرد من تاء التانيث ، فإنه متعصر فيه على للنقل ، فلا يقال في جمع نار ، وقدر : نارات وقدرات ، كما قيل : كاسات مع أنهما في اللفظ من المؤنثات

وَصَحَّحَ الْوَصْفَ الَّذِي صَحَّ لَدَى

ذُكْرَانِهِ وَمَنْعَ ذِي الْمَنْعِ اقْصُداً

الوصف إن جمع بالجمع المذكور السالم فقد يجمع بجمع المؤنث السالم أيضاً ، فيقال : مسلمات وحسنات وفضليات ، كما تقول : المسلمون الحسنون الأفضلون .

وإن كان الوصف ممنوعاً جمعه في المذكور فكذلك في المؤنث ، وقد مضى ذكر المنوع من ذلك أنه باب امرأة صبور ومعطار ، وامرأة جريح في هادم تاء الف ق وباب سكري وباب حسنا على الأرجح فيه ، وقد سمع خضراوات .

قال بعض : وذلك لفظيته اسماً في النباتات التي تؤكل رطبة ، وإن كانت أُنثى : أفل أفعلة كأرمل وأرملة ، فقد يقال فيه : أرملون وأرملات .

وأما علامة ونسابة وصفان لمؤنث فقد يجوز فيه علامات ونسابات ، لأن
الهاء فيه للتأنيث ، وفي كونه وصفاً لمذكر فالهاء فيه للمبالغة ، ولأن علامة
في وصف المؤنث بها هي التي كانت في المذكر علامة بغير تاء ، وفي هذا يجوز
علامون .

وَأَمْنَعُ كَطَامِثٍ وَهَذَا فِيهِ حَلٌ
إِنْ بَعْضُهُ فِي مُنْتَهَى الْجَمْعِ اضْمَحَلٌ
كطامث كل وصف مختص بالمؤنث وحدها ، مجرد عن تاء التأنيث ، فهو
ممنوع فلا يقال طامثات ولا حائضات ، بل طوامث وحوائض .
وقد استثنى من ذلك نوع واحد ، وهو أن يكون حروفه زائدة عن أربعة ،
فإذا جمع جمع تكسره وجب أن يضمحل بعضه أي ينعدم بعض حروفه كما سيأتي ،
وذلك نحو : جحمرش وصهصلق ، فإنه يقال فيه جحمرشات ، وصهصلقات ،
وهو أولى به من جمعه بجحامر وصهالق .

ذكر الألف المقصور والمدود

وَالْأَلِفُ الْمَدُودُ وَالَّذِي قُصِرَ
أُعْطِيَ حُكْمًا فِي الْمُتَنِيِّ قَدْ ذُكِرَ

قد سبق حكم الألف المدود والمقصور في باب القنينة وما لها هنالك من حكم ، فهو لها في هذا الباب ، فهز المدود للتأنيث يقلب واوًا كالخضراوات ، والأصل يثبت على حاله كعبادة وعباءات اسم لكساء معروف وغير ذلك بالوجهين : وهو الملحق والمقلوب عن أصل .

فالأول : نحو كبرياء ، مرة من الكبرياء ، والجمع كبرياءات وكبرياوات .
والثاني : كاصطفاء مرة من الاصطفاء ، والجمع اصطفاءات واصطفاءوات ، والمتصور إن كان ألفه عن واو وهو ثلاثي فهو يقلب واوًا كفلاة وفلوات وغير ذلك ، تقلبه ياءً سواء كان مقلوباً عن أصل أو للتأنيث أو الإلحاق : كفتيات ومصطفيات إلى غير ذلك من أمثالها .

وغير رد اللام في باب سنة

نَزَرَ وَفِي الْمَكْسُورِ فَا عَكْسُ هَفَ

باب سنة كل ما شابه ذلك في كونه محذوف اللام ، ملحقاً بقاء التأنيث ، فهذا الباب إذا جمع بهذا الجمع وجب أن يرد لامه فيقال : سنوات وسنّهات وهنّوات ، في جمع سنة وهنّة . وهنّة معناه شيء ، ويقال : هنّ أيضاً .

ويشترط في هذا الباب أن لا يكون مجموعاً جمع تكسير نحو : شفة وأمة ، لأن جمعها شِفام وإمام وآماء ، وما عدا هذا فهو من باب سنة . وترك حذف اللام

في هذا الباب قليل ، ومنه قد يلمح : هفتا شر . وأما إذا كان هذا الباب قد كسر منه الفاء فهو بعكس الباب الأول ، إيراد لامة قليل ، وترك رد اللام أكثر نحو : عضة بمهملة ثم معجمة اسم للشجرة ، وجمعها عِضَات في الأكثر ، وعِضَوَات في الأقل ، ولم يُذكر لها في القاموس جمع إلا عِضِينَ ، كعزيرين . وقد ذكر النحاة أن المضموم الفاء لا يردّ لامة ، فلذلك لم أذكره لأنه إبقاء على أصله بعد الحذف كظبية وظبات .

ذكر حكم الثلاثيات المجموعات

عَيْنُ الثَّلَاثِي اسْمًا إِذَا صَحَّتْ لَهَا

مَعَ سَكْنِهَا نَظِيرُ شَكْلِ قَبْلِهَا

إذا جمع بهذا الجمع اسم ثلاثي صحيح العين الساكنة ، أعطيت عينه نظير شكل ما قبلها ، ومعنى شكله أى إعرابه ، والنظير الشبيه ، ولا خفاء فى أن قبل العين هو الفاء ، والفاء لا يخلو من أن يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً .
وعلى كل حال فالعين تتبع الفاء فى إعرابها نحو : ظَبْيَةٌ وَظَبَيَاتٌ ،
وأنشدوا :

بِاللهِ ظَبْيَاتٌ لِلْعَاقِ قُلْنَ لَنَا

لَيْلَاىَ مِنْكُنْ أُمِّ كَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

والمضموم : كَبُشْرَةٌ وَبُشُرَاتٍ ، البسرة واحدة التثنية قبل إرطابه ، والمكسورة نحو : كسرة وكسرات . ويشترط أن يكون اسماً لئلا يدخل فى ذلك الصفات : كصعبة وصعبات .

وأن يكون الاسم ثلاثياً فلا يكون ذلك فى غيره نحو : خَزَنِقٌ عِلْمُ امْرَأَةٍ ، وهى أخت طرفة الشاعر ، وقياس جمعها خرنقات ، ولا يكون الاسم الثلاثي إلا صحيح العين ، لامتناع ذلك فى نحو : فاقّة وناقات ، ولا يكون فى متعرك للعين كشجرة وشجرات .

توضيح :

وليس يختص بهذا الختم بالفاء كما فى الأمثال لأن المجرد عنها لذلك نحو : دعد وهند وجل ، بضم الجيم اسم امرأة فنقول : دعدات وهندات وجملات .

وَقَالَ ذَا فِي بَابِ بَيْضَةٍ وَفِي
كَحْلِيَّةٍ وَمَنْعُ زُبْيَةٍ قَوِي

ذا إشارة إلى الحكم السابق ، أى قلّ إلتباع الدين الفاء في موضعين .
الأول : باب بيضة وهو ما عينه وار أو ياء سا كنة ليست بمدّ ، فلا يدخل
في ذلك نحو : فيلة و ﴿ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ولا ناقة بما عينه ألف ، وأجازه
الإتباع في باب بيضة ، وَجَوَّزَهُ قَلِيلٌ وهو لغة لهذيل على ما يروى عنهم ، وأنشدوا
في ذلك قول القائل :

أَخُو بَيْضَاتٍ رَاجِعٌ مُتَأَوِّبٌ
رَفِيقٌ بَرَجَمُ الْمَفْكِينِ سَبُّوحٌ

وهو يشبه فرسه في سرعة جريها بفخامة هذه صفتها .
الثاني : إن ما كان مثل حِلْيَةٍ وحلّية مكسور الفاء ولامه ياء ، فمنع إلتباعه
أكثر النحاة كابن مالك وسيبويه ، وأجازه السهرافي .
وقد سمع جرواات بالإتباع وهو ثقیل جداً ، والاقتصار فيه على
النقل أولى به .

الثالث : ممنوع ، ونقل بعضهم الاتفاق على منعه ، وهو باب رُبْيَةٍ بضم الراء
المهملة أو معجمة ثم باء وبعدة ياء ، فهو براء مهمل اسم لشيء من الحشرات ،
والسنور وبزاي معجمة للرابية من الأرض ، لا يعلوها الماء ، وليس هو من الرّبوة
بالراء المهملة والواو .

وكذلك الواوى من هذا الوزن ممنوع إلتباعه : كالرّبوة بضم الراء لغة في
فتحها ، وقرئ بالضم في : ﴿ وَأَوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾ وعلى
كل حال فهذا أخف من إلتباع نحو : جرواات .

وَلَا ضِطْرَارَ بَعْدَ فَتْحِ نَدْرَا
سُكُونُ عَيْنٍ فَعْلَةٌ مِنْ زَفَرَا

وقد وقع تسكين عين المفتوح الفاء مما قد كملت فيه شروط الإتياع ، وذلك
لاضطرار الشعر نحو : فعلة من زفر ، أى زفرة وقياسها زفرات بفتح الفاء ، وقد
سمع تسكينها في قوله :

* ومالى بزفرات العشي يدان *

وَالْفَتْحُ وَالسُّكُونُ أَيْضًا حُمَلَا
فِي الْآمِنِ إِلَّا إِنْ يَكُنْ فَتْحًا قَلَا
ثم إن العين إن كان ما قبله مفتوحا فقد مضى حكمه ، وإن كان قبله كسر
أو ضم فيجوز فيه الإتياع كما مر ، ويجوز فيه إبقاء العين على ما كانت عليه
من السكون فتقول : هِنْدَاتٌ وَجُمَلَاتٌ بسكون النون والميم .
ويجوز فيه وجه ثالث : وهو أن تخفف للعين بالفتح فيقال : هِنْدَاتٌ وَجُمَلَاتٌ ،
وهذان الوجهان اللذان هما للفتح والسكون لا يمنعان في نحو : رُبُوعٌ وَزُبَيَّةٌ بضمهما
وجرورة وجلية بكسرهما بل يمنع في ذلك الإتياع وحده ، والله الميسر .

باب جمع تكسير القلة

أَفْعَلَةٌ أَفْعَالٌ أَفْعُلٌ مُّجْمَعٌ
بِهَا مَقْلَلٌ وَفِعْلَةٌ مُّسَمِّعٌ

جمع التكسير جمان: جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من الاثنين إلى العشرة ، وما عدا ذلك فهو جمع للكثرة .

فأما جمع القلة فهو منحصرٌ في أربعة أوزان لا يتعداها ، وهي : أَفْعَلَةٌ كَأَرْغِفَةٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَسْيَافٍ ، وَأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ ، وكل من هذه الثلاثة مقيسٌ في بابه كما سيأتى إن شاء الله .

والرابع : فِعْلَةٌ بكسر الفاء وسكون العين ، وهو مسموع محفوظ بالنقل لا يقاس عليه نحو : فَتِيمة وشَيْخَة وَغِلْمة وصَبِيّة ، جمع فتى وشيخ و غلام وصبي .

وَاللِّثْلَاثِيُّ اسْمًا الْأَفْعَالُ ضَمٌّ
لَهَا مِثْلَ فَلَسٍ ذَا لِأَفْعُلِ وَقَعَ

لثلاثى إن كان اسماً فله على تقاير حركاته وزن أفعال مقيساً فيه إلا فيما سيأتى ذكره إن شاء الله ، وسواء كان ذلك صحيح العين أو معتلها : كثوب وأثواب ، وفرس وأفراس ، وعنب وأعناب وإلى غير ذلك من أوزانه ، وهو في باب رطب وأرطاب قليل كما سيعاد إن شاء الله .

ويستثنى من ذلك الوزن أَفْعُلٌ بضم العين باب فلس ، وهو ما كان اسماً بوزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو : فليس و كلب وظبي ودلو ، فيقال فيها : أَفْلُسٌ وَأَكْلُبٌ وَأُظْبٍ وَأَذَلٍ ، أصلهما أَظْبِيٌّ وَأَدْلُوٌّ بضم الباء واللام ففَعِلٌ بهما كما سيأتى ذكرهما إن شاء الله في باب الإبدال لأنه هو الموضوع لذلك .

والجموع بأفعل لا يكون إلا صحيح العين غالباً كما في المثل ، وقد سمع شاذاً نحو : أقوس وأعين وأثوب ، والأفعال أولى بهذا ، وقد سمع الأفعال أيضاً في باب فلس : كفرخ وأفراخ ، وفرد وأفراد ، وقد جاء أيضاً أفعل مكان أفعال كرجل بالكسر وأرجل ، ورُكن بالضم وأركن وفيه على القياس أركان .

وَأَفْعُلُ لِاسْمٍ مُؤَنَّثٍ وَعَدَّ

أَحْرَفُهُ أَرْبَعُ وَالثَّالِثُ مَدَّ

ويجمع أيضاً بأفعل كل اسم مؤنث رباعي بشرط أن يكون ثالثة من مدّ زائد نحو : يمين وعناق ، كسحاب اسم الأنثى من المعز ، ومنه في المثل : العنوق بعد النوق ، يضرب المفتقر بعد الغنى ، ويقال في الجمع : أيمن وأعنق .

وأما ما لحقته تاء التانيث فلا يجمع إلا على فعائل كما سيأتي إن شاء الله .

وَإِنْ يُذَكَّرُ فَلَهُ أَجْمَلُ أَفْعَلَةٍ

وَرُبَّمَا نَقَلَا أَنِّي أَعْمَلُ لَهُ

أفعلة بكسر العين مطرد في اسم مذكر رباعي ثالثة مدّة نحو : قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، ولربما يستغنى عن ذلك بغيره نحو : ككتاب وكتب ، ولربما حفظ فيه نقلاً أفعل نحو : شهاب وأشهب .

وَقِلَّةٌ وَكَثْرَةٌ تَنَآوَبَا

وَهَاكَ مَا الْأَوَّلُ فِيهِ غَالِبَا

قد يتناوب جمع القلة وجمع الكثرة ، فيكون جمع القلة في بعض المواطن نائباً عن جمع الكثرة ، وجمع الكثرة في مواضع مستغنى به عن جمع القلة ، وسنذكر شيئاً من تفصيل ذلك إن وفق الله .

ولا خفاء في أنه قد ينطق في عدم اللبس بجمع التلّة ، والمراد الكثرة ،
 كقوله تعالى : ﴿ شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ ﴾ وليس المراد أنه عشر نعم أو أقل ، وذلك
 ظاهر وبهذا يراد قوله الخالف ، والله الهادي في سبيل الحق
 وسنبداً بذكر الأول إن شاء الله .

كَعْنَبٍ وَإِبِلٍ وَعَظُدٍ
 وَعُتُقٍ وَشَاعٍ فِي كَكْبِدٍ

هذه الأوزان كلها لا تجمع غالباً إلا جمع قلة ، وهي أربعة أوزان :

الأول : فَعَلَ بكسر ثم ففتح ، نحو : عنب وأعناب .

الثاني : فَعَلَ بكسرتين كإِبِلٍ وآبَال .

الثالث : فَعَلَ بفتح ثم ضم كعضد وأعضاء .

الرابع : فَعَلَ بضمّتين كعتق وأعناق .

والخامس : بآب كَبِدٍ وهو ما وزنه فَعَلَ بفتح ثم كسر : كعخذ وأنخاذ ،
 وكبد وأكباد ، ومختلف في هذا الأخير ، هل يقاس فيه غير جمع التلّة ؟ وسيماد
 إن شاء الله .

تَوْضِيحٌ :

قال الفاضل : إن هذا مما يختص به جمع التلّة غالباً احترازاً عما جاء في بعض
 الأوزان من غيره ، نحو : ضَلَعَ بوزن عَنَبٍ ، والجمع أضْلَعُ وضُلُوعٌ ، ونحو :
 سَبُعُ كعضدٍ ، والجمع سباع .

تنبيه ثان :

ذكر العاظم هذه الأوزان التي بوزن عنب وإبل وعجز وعنق وكتف ، ولم يذكر أنها تجمع جمع قلة ، فإذا لا يدرى على أى وزن هي من جموع القلة .

والجواب : قد سبق أن ما كان ثلاثياً فهو بوزن أفعل إن كان مفرده بوزن فعل كفلس وغير ذلك فله أفعال ، فهذه من باب أفعال على القياس السابق بذلك اكتفى .

وَقَبَاءٌ وَزِمَامٌ أَفْعَلَةٌ

وَكُلُّ مَا ضَاهَا مَا ذَلِكَ لَهُ

قباء وزمام وزن الأول منهما فعال بفتح الفاء ، والثاني فعال بكسرها ، ويضاهيهما أى يشابههما كل ما كان من بابهما ، وهما من باب ما ذكر سابقاً أنه يطرده فيه وزن أفعله . وضابط ذلك كما سبق : أنه اسم رباعي مذكر ، ثلثه مدة وزاد في باب قباء وزمام شرطان :

الأول : أن تكون المدة ألفاً كما تراه في قباء وزمام .

الثاني : أن يكون اللام معطلا كقواء أو مضاعفاً كزمام ، فيجمع لازماً بأفعله نحو : أقبية وأكسية في جمع قباء وكساء ، وأزمة وأبقة في جمع زمام وبقات بموحدة ومثناة فوقية أى الزاد والجهاز ، ومقاع البيت ، وقد شذ عنان وعنن والأكثر أعنة وكذلك أن لو مُنمى باسم بهاء بالغيم فالجمع أبهية على القياس إذ لا فرق .

وَجَمْعُ كَثْرَةٍ لِلْفَيْرِ مَا مَضَى
كَصُرْدٍ وَكَالْفَلَالَةِ اقْتَضَى

غير ما مضى في جمع اللفظة فله جمع الكثرة بضم الكاف أى الكثرة بالفتح ،
وقد تكسر هذه ، وباب الكثرة يختص بغير ما مضى كما سيأتى إن شاء الله في
مواده ، إذ لا يسعه الحصر لا أفرادها بالصفات كلها غالباً كما رأيت في جمع اللفظة ،
مستطفاً أن يكون كله اسماً إلا ما نقل نحو : شيخ وشيخة وأشياخ .

وينفرد التكثير أيضاً بجمع كل ما كان جمعه فعالاً ، وستجد من ذلك
في موضعه ما يفنيك إن وفقك الله لذلك ؛ إنه كريم .

وقد استثنى الناظم نوعين مما مضى ، فذكر أنهما من خواص التكثير .
الأول منهما : صُرْد وهو من باب الأفعال ، وقد يغنى عنه التكثير غالباً ،
كما سيأتى ، وقد جاء فيه رطب وأرطاب .

الثانى : مشبه الفلالة وهو ما لحقته تاء التانيث مما حقه أن يجمع بأفعل قبل
دخولها ، فهذا تخصيص لبعض ما مضى في إطلاق النظم مما حقه أن يفرد عن تلك
الأبواب ، وسيأتى قياس جمعهما إن شاء الله .

باب جمع الكثرة

فصل الأسماء

وَاطْرَدَ الْفُعُولُ فِي فَعْلٍ سَمَاءَ

مُطْلَقٍ قَا وَفِي كَبَيْتٍ لَزِمَا

إذا كان الاسم بوزن فَعْلٍ بِسكون العين مطلق الفاء ، أى مفتوحها ككعب وفلس ، أو مكسورها كحبل وضرس ، أو مضمومها كبرد وجند ، فهذا يطرد فيه فعول بضم الفاء نحو : كهوب وفلوس وحول وضروس وبرود وجنود ، وهذا لازم إن كانت عين المجموع ياء نحو : بيت وجند جمعهما في الكثرة بيوت وجنود .

وَكَالْفُعُولِ لِلْفِعَالِ وَاعْتَزَلْ

بَيْتٌ وَفِي عَادِمٍ فَتَحِ الْفَاءَ قَلْ

قد سبق أن فعولاً مطرد في جمع اسم ساكن العين مطلق الفاء ، وقد يشاركه في ذلك فعال بشرطين :

أحدهما : أن لا يكون من باب بيت أى مما أعل عينه بالياء كما سبق .
الثانى : أن تكون الفاء مفتوحة ، سواء كان صحيحاً نحو : كعب وكعب
وكعوب ، أو مضاعفاً : كصك وصكك وصكوك ، أو مقبلاً لانه كدلو
ودلى ودلاء .

وفعال في غير مفتوح الفاء قليل نحو : رُمح بالضم ورماح ، وذئب بالكسر
مهموزاً وذئاب وقدح وقداح .

وَإِخْصُصْ بِهِ ثَوْبًا وَقَفًّا مَعَ مَا
ضَاهَاهُمَا وَالنَّقْلُ لَنْ يَنْعَدِمَا

فعل يخص باب ثوب ، وهو المعتل عينه بالواو ، ولا يدخل باب عود بالضم ،
قيل : ومنه جمع الريح بريح ، لأن أصله واوى ، وكذلك أيضاً باب قف
وهو باب لما كان مضاعفاً مضموم للفاء كقف وقفاف ، وخف وخفاف ،
وغش وغشاش .

والنقل لن ينعدم بحتمل تأولين :
أحدهما : أن فعلاً لن ينعدم بالنقل فيما سبق منعه فيه ، وهو باب بيت ،
مقد سمع سياف وضياف .

الثانى : أن النقل لن ينعدم فى باب ثوب ، فقد سمع فوج جمع فوج .

وفى الصحيح للام يأتى فعلة
وباب عود لازماً فعلاً له

فعلة بكسر الفاء وفتح العين يجمع به ما مضى ، وهو فعل مطلق الفاء ، أى
مفتوحها نحو ، غرد بغين معجمة لضرب من الكأمة ، وغردة ، أو كسر الفاء :
كقرد وقردة ، أو مضمومها ، وهو فى هذا أكثر نحو : قرط ودُرج وخرج ،
وقرطة ودرجة وخرجة ، وقد يكون ذلك فى المعتل عيناً نحو : كبر وكبرة .

وأما باب عود فهو الواوى عيناً قبلها ضمة نحو : عود وحوت . ويشترط
أن يكون قبلها ضمة لئلا يدخل فى ذلك باب ثوب ، وفى هذا الباب أعنى باب
عود وحوت يلزم أن يكون الجمع منه على فعلاً بكسر الفاء نحو : عيدان وحيطان
وقد جاء نحو : ثور وثيران .

وَشَدَّ نَحْوُ سُقْفِ ظُهْرَانِ

رِبْلَانِ مَعَ ذُوْبَانِ مَعَ صِنْوَانِ

ذكر في هذا البيت شيئاً من أوزان الشذوذ ، وأشار إلى غير المذكور بكلمة

نحو ؛ لأن النواذر كثيرة ، وقد ذكر منها في هذا البيت جملة أوزان :

أولها : فُعْلُ بضمّتين نحو : سَقَفَ بالفتح وسُقِفَ .

الثاني : فُعْلَانِ بضم الفاء نحو : ظهر وبطن بفتح فائهما وظُهران وبُطنان .

الثالث : فِعْلَانِ بكسر الفاء في جمع فَعْلٍ بالفتح نحو : جَحْشان وربْلان

جمع جَحْش أى ولد الحمار ، ورأى براء مهملّة ثم همزة ولد النعام أو حوله .

الرابع : فُعْلَانِ بضم الفاء في جمع فَعْلٍ بالكسر نحو : ذُئِبَ وذُوْبَانِ ،

وصِرْمَ وصِرْمَانِ ، الصرْمُ الضرب والجماعة .

الخامس : فِعْلَانِ بكسر الفاء في جمع فِعْلٍ بالكسر نحو : صِنْوَانِ وقِنْوَانِ

جمع صِنُو وقِنُو ، وقد يضم فاء فُعْلَانِ فيهما .

وَفَعْلَةٌ لَهُ فِعَالٌ وَفِعَلٌ

لِفَعْلَةٍ . وَفَعْلَةٌ لَهُ فُعْلٌ

وفَعْلَةٌ بالفتح قياسه المطرود فيه أن يكون على فِعَالٍ بكسر الفاء ، سواء كانت

صخيمة : كتقصمة وقصاع ، وجَفَنَةٌ وجفان ، أو معقلة العين نحو : خيمة وخيام ،

وضيعة وضياع ، أو معقلة اللام : كظبية وظباء ، وركوة وركاء ، الركوة زورق

صغير ، أو مضاعفة نحو : دُبَّةٌ ودباب ، وَفِعَلٌ بكسر ثم ففتح مطرود في فِعْلَةٍ

بكسر الفاء : كقربة وقرب ، ولقعة ولقح ، وقيمة وقيم ، وحماية وحلى ،

وهمة وهمم .

وَأَمَّا فُعْلَةٌ بِضَمِّ الْفَاءِ، فَالْمَطْرُودُ فِيهِ فُعِلَ بِضَمٍّ ثُمَّ فُتِحَ نَحْوُ : غُرْفَةٍ وَغُرْفٍ ،
وَسُورَةٍ وَسُورٍ ، وَنَهْيَةٍ وَنَهْيٍ وَخُلَّةٍ وَخُلَّالٍ :

وَفُعِلَ فُعِلَ قَدْ تَقِلَّ

فِي فَعْلَةٍ وَاعْكِسَ وَجَاءَ كَالْخِلَالِ

قَدْ نَقَلَ فِي فَعْلَةٍ بِالْفَتْحِ فَعِلَ بِكَسْرٍ ، ثُمَّ فُتِحَ نَحْوُ : هَضْبَةٍ وَهَضْبٍ ،
وَحَلْقَةٍ وَحِلْقٍ وَبَذَرَةٍ وَبَذَرٍ ، وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَقُولَاتِ فِيهِ ،
وَجَاءَ فِيهِ فُعِلَ بِضَمٍّ ثُمَّ فُتِحَ : كَنُوبَةٍ وَنُوبٍ ، وَقَرِيَّةٍ وَقَرِيٍّ ، وَقَدْ يَكْسَرُ قَافُهُ
قَرِيَّةً ، وَدَوْلَةً وَدَوْلٍ ، وَقَدْ يَضُمُّ دَالُ دَوْلَةٍ وَقَدْ يَثَلُثُ فِي الْجَمْعِ .

وَاعْكِسَ أَيْ وَإِنْ فِعَالًا الَّذِي هُوَ مَقِيسٌ فِي فَعْلَةٍ بِالْفَتْحِ ، هُوَ مَنْقُولٌ فِي فَعْلَةٍ
بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا نَحْوُ : لَقَعَةٍ بِالْكَسْرِ وَلِقَاحٌ ، وَبَرْمَةٍ بِالضَمِّ وَبَرَامٌ ، وَهُوَ فِي
الْمَضَاعِفِ كَثِيرٌ كَقَبَّةٍ وَحَبَّةٍ جَمَعَهُمَا قَبَابٌ وَحَبَابٌ ، مَعَ قَيْبٍ وَحَبِيبٍ .

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْمَقِيسُ فُعِلَ وَهُوَ الْغَالِبُ كَمَا مَضَى . وَضَبَطَ الْحَلَى فِي الْبَيْتِ
بِضَمِّ الْحَاءِ بوزن فُعِلَ فِي جَمْعِ حَلِيَةٍ بِالْكَسْرِ ، وَجَمِيعُهُ فِي الْمَقْتَلِ لَأَمَّا كَمَا فِي الْمَثَلِ
نَحْوُ : لَحِيَّةٌ وَلَحَى ، وَالْكَسْرُ هُوَ الْمَقِيسُ ، وَقَدْ يَحْيَى فَعُولٌ فِي فَعْلَةٍ بِالْفَتْحِ نَحْوُ : بَذَرَةٍ
وَبَذُورٍ ، الْبَذَرَةُ جِلْدَةُ الْبَخْلَةِ .

وَفِي فَعْلَةٍ بِالضَمِّ نَحْوُ : حَبُوزٌ جَمْعُ حُبْزَةٍ بَزَايَ مَعْجَمَةٍ ، أَيْ مَعْقَدِ الْإِزَارِ ،
وَهَذَا نَادِرٌ .

وَبِفِعَالٍ فَعِلَ وَفَعْلَةٍ

لَا مُضْمَنًا وَاللَّامُ لَا مُعَلَّلَةً

فَعِلَ بِالْتَّحْرِيكِ يَجْمَعُ عَلَى فَعَالٍ غَالِبًا : كَجَبِلٍ وَجَبَالٍ ، وَجَلٍ وَجِبَالٍ ، وَقَلَمٍ

وقلام ، وكذلك فُعلة بالتحريك أيضاً : كرقبة ورقاب ، وشجرة وشجار ، ويستثنى
وثمره ونمار من ذلك أن لا يكون مضاعفاً : كطلل وطلول ولا مقل اللام كعصى
وعصى ، ولا كقناة وحصاة وإبضاة ولا كدواة ، وقد جاء أمة وإماء .

وَنَحْوُ تَاجٍ بِأَبِهِ فِعْلَانُ
وغير ذلك انقل عنهم ذكران

تاج من باب فعل الحرك لكنه مقل للعين مجرد عن تاء التانيث ، وهو
ما كان من بابه ، أى اجتمع فيه هذه الشروط ، فجعله المطرود فيه : فعلان بكسر
الفاء نحو : تاج وقاع وقيمان وتيجان وحيقان .

وإن لحقته تاء التانيث فليس هو من هذا الباب نحو : ناقة وساحة ، فإنهما
قد يجمعان على ناق ونوق ، وساح وسوح ، وقد تجمع ناقة على نياق وغير ما ذكر
في النظم فليس بمقيس ، بل هو محفوظ بالسمع كأسد وأسود وأسد بضمتين ،
وكان أصله أسوداً وأسد بالضم وأسكين العين ، وكان مخفف أسد بضمتين
وفعلان بالضم نحو : ذكر وذكران وأسود وأسودان إلى غير ذلك من النوادر .

وَفَعْلٌ فِعْلَانُ فِيهِ مُطْرَدٌ
وَكثيرُ القول في باب كبد

فعلان بالكسر مقيس في فعل بضم الفاء وفتح العين كضرد اسم لطائر
معروف ، والجمع صردان ، ونفر بنون معجمة وراء مهمله اسم للبلبل ، والجمع
نفران وفعلان يختص بهذا الباب ، فلا يجمع بغيره من الأرزان غالباً ، وقد ندر
بغيره نحو : ربع وأرباع ورباع كالجمال وجمال الربع كصرد : الفصل بنتج
في الربيع .

وأما قيل بفتح ثم كسر فبعده فمحول نحو : كَبُودٌ ووعول ، ونموز في جمع
كَبَدٍ ووعِل ونَمِر . وفحول في هذا الباب كثير خلافاً لبعضهم ، فقد زعم أن أفعالا
لا يختص به كأكتاف . وظاهر الألفية أن فحولاً هو المختص به ، وقد جاء فيه
نَمِرٌ بضمين وكتفة بكسر ثم فتح فوادِر .

وَقِسْ عَلَى كَوَاهِلِ دَوَانِقِ
فَوَاطِمِ قَوَاصِحِ زَوَارِقِ

واطرد وزن فواعل جمعاً في خمسة أمثال :

الأول : في جمع اسم لذكور غير عاقل ، وهو بوزن فاعل نحو : كاهل وكواهل ،
وعائق وعوائق .

الثاني : في اسم مذكور غير عاقل ، وهو بوزن فاعل بفتح العين نحو : خام
ودائق ، وخواتم ودوانق ، وتسكسر عين مفردهما ، ويقال فيهما خاتام وداناق ،
وجمعهما في هذا الأخير خواتيم ودوانيق .

الثالث : أن يكون بوزن فاعلة كفاطمة وفواطم .

الرابع : أن يكون بوزن فاعلاء بكسر العين والمد : كقاصعاء وناقعاء ،
وقواصع ونوافق . القاصعاء بقاء ومهملتين جُمر يدخله اليربوع ، والناقعاء
بنون وفاء وقاف ، قال في القاموس : إنها إحدى جحرة اليربوع يكتمها ويظهر
غيرها ، فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب الناقعاء برأسه فانفقت .

الخامس : فوعل نحو : جواهر وجواهر ، وزورق وزوارق .

وَفُعِلَ لِمَا لَهُ تَقَدَّمَ

أَفْعَلَةٌ لَا حَيْثُ فِيهِ التَّزِمَا

قد سبق في جمع القلة أن أفعله مطرد في كل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة ، نحو : قذال وأقذلة ، وعمود وأعمدة ، ورغيف وأرغفة ، وما شابه ذلك .
وفي جمع كثرة هذا الباب يطرد فعل بضمين نحو : قذال وقذُل . وحر ، وحرر ، وقراد وقرد ، وقضيب وقضب ، وعمود وعمُد .

ويستثنى من ذلك ما يختص به أفعله ، وهو ما يكون معتل اللام ، أو مضاعفا بشرط أن تكون المدة ألفا كما مضى في نحو : كساء ، وأكسية ، وزمام وأزمة ، ففي هذا يستغنى بجمع القلة ، ولربما أغني فعل في فعال بالكسر : كجدار وكتاب ، وجدر وكتب . وليس المراد أن أفعله لا يكون في باب كتاب ، فقد جاء نحو : حمار وأحمرة . ولربما غلب أفعله في بعضها بالنقل كزمان ومكان ، وأزمنة وأمكنة ، ونحو : أزمان وأزمن وأمكن شواذ نحو : اغزال وغزلان ، بالكسر مما لا يلتفت إليه لقلته ، وكذلك قعدان بالضم في جمع قعود . كعمود وفيه قعد على القياس .

وَفِي فَعِيلٍ مَعَهُ فُعْلَانُ

وَالْفُعَالُ غَالِبًا فُعْلَانُ

استثنى مما تقدم أن جمعه على فعل وجهين :

الأول منهما : أن يكون بوزن فعيل ، فإن لهذا جمعين : فعل كما تقدم ومعه فُعْلَان بالضم كقضيب وكثيب ورغيف ، وكثب وكثبان ، ورغف ورغان ، ونصب وقضبان ، وكلا الوزنين فيه مطردان ، لأنهما فيه مستعويان ،

ولربما انفرد أحدهما بالتماع : كظلم وظلمان ، وسرير وسرر . وقد سمع
نحو : ظلمان بالكسر ، وأنصباء ، وأفائل في جمع ظليم أى ذكر النعام ونصيب
وأفيل أى ابن مخاض ، وكذلك أصيل وأصائل ، وفيه على القياس أصل
وأصلان .

الثانى : فعأل بالضم نحو : غراب و غلام ، فجمعه على فعلان بالكسر
كغربان وغلطان ، وجمع غلام بهذا لاستعماله استعمال الأسماء كما قيل فى عبد وأعبد ،
وندر ضم حوران وزقان فى جمع حواز بالمهملات أى ولد الذاقة ، ساعة تضعه إلى
أن يفصل عن أمه ، وقد تكسر حاء مفردة ، وقد سمع فيه حيران على القياس ،
والزقاق بمجمة وقافين السكة وقد يؤنث .

وجاء فواعل نادراً فى دواخ وعواث جمع دخان وعشان بمعناه ، وهو بعين
مهمله وثاء مثلثة ، وفيه دواخين أيضاً ، وليس هو جمع دخان كرمان ، ولو كان
كذلك ل قيل دواخين ، ونقل عن بعضهم فى جمع قراد قرد بضمتين ، وليس
فى القاموس إلا قردان على القياس .

وَكَفَعَالَةً لَهُ فَعَائِلٌ

وَقَلَّ فِيمَا التَّاءُ مِنْهُ زَائِلٌ

كفعالة أى ما شابهها فى كونه اسماً لمؤنث رباعى بمدة ثالثة : كسحابة
ورسالة وذبالة ، وصحيفة وتنفوفة ، فهذا كله يجمع على فعائل : كسحائب ورسائل
وذبائل ، وصحائف وتنفائف .

وإن كان هذا الاسم مجرداً من تاء التأنيث ، فإن فعائل فيه قليل كشمال ، ولا أراه مطرداً في ذلك لقلة المسموع فيه ، فلا يجمع به ما عدم السماع نحو : يمين وعناق : كسحاب وقيص على لغة التأنيث فيه ، وقد جاء نحو : صحف وسفن ونحو ذلك من النوادر .

وَمِثْلُ صَحْرَاءَ وَمَلْهُى أَرْضَى

له الفعالي والفعالي يُعطى

ومثل صحراء معنى لفظ أن يأتى أرضى وملهى لهما في الجمع فعال بفتح الفاء منقوصاً : كجوارٍ ، وهو الأكثر ، أو فعالا بفتح الفاء مقصوراً وهو قليل ، والمراد من لفظ أرضى أنه يشابه ما بوزن فعلى وألفه للتأنيث ، وفي ذلك خلاف كما سيأتى في موضعه إن شاء الله .

وباب ملهى ما ألفه مقلوبة عن أصل ، ويقال في جمعها : أراطى وأراطى ، وملاهى أو ملاهى ، ويجوز أن يروى بالوجهين على القياس هذا ، في قول امرئ القيس :

• تَضِلُّ المِدارى في مِثْنَى ومُرْسِل •

وأما فعلاء الممدود كصحراء فيجمع كذلك نحو : صحارى وصحارى ، وقتل القاموس في جمع رجل أو امرأة معطاء : معاطى ومعاطى ، والله أعلم . والوجهان في باب صحراء مطردان ، على أن فعالي مقصوراً هو الأكثر على ما ذكره بعضهم .

والوجهان في باب أرضى وملهى مطردان مع للسيراني ، سواء في المقلوب والملحق كما مضى . واختار بعضهم الوقوف على الضاع فيه ، والأظهر فيه أن الفعالي منقوصاً هو المقيس وحده في المتصور نحو : ملهى وملاهى ، ومُدعى

ومداعى ، ومعنى ومعانى . وهم جراً إلى آخرها ، واطراد ذلك فيه معلوم بالاستقراء ، وأما القصر فيه فهو قليل .

وكالصَّحَارَى المَهَارَى قد سَمِعَ
وبالفعَالَى ككرمىَّ جَمْع
وقد جاء فى فعلاء وجه ثالث وهو فعَالَى بتشديد الياء كما فى لفظ البيت وهو قليل كما فى قوله :

• وقد أغدو على أشقر يَحْتَال الصَّحَارِيَّ •

وقد نقل فى جمع إبل مَهْرِيَّة بالفتح فسبغة إلى مهر بن حيلان فعَالَى بتشديد الياء مع فعلاء منقوصاً .

وفعالَى والفعَالَى بفتح الفاء وتشديد للياء مقيس فى فعلى بتشديد الياء ، مما لا يجرى ياؤه للنسب نحو : كرمىَّ وكراشَى ، وبردىَّ وبرادَى ، وإنسىَّ وأناسَى . وقد جاء فيما ياؤه للنسب كما ذكرناه فى المَهَارَى ، وفيه مَهَارَى ومِهَار هكذا ذكر فى القاموس .

وأما البرْدَى بالضم فهو اسم لنبات .

ذكر الوصف

فَعَالًا اجْعَلْ فَعْلَةً وَفَعْلًا

وصفًا وشيخ بفعُول أولى

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ بفتح الفاء منهما إن كانا وصفين، فهما يجمعان بوزنِ فَعَالٍ بكسر
للفاء : كصعب وصعبة ، وسمح وسمحة ، وصعاب وسماح فيهما ، وإن كان ذلك
من باب شيخ أى معقل عيغه بالياء ، فإنه يجمع بفعول نحو : شيخ وضيف ، وضيعة
للأنثى بالياء ، وقد تجرد ، والجمع شيوخ وضيوف .

وقد ندر فيه فَعَالٍ نحو : ضياف هكذا مثل به ابن عقيل ، ولم أجده في القاموس
وفيه من النوادر نحو : ضيفان بالكسر ، ووغدان بالضم ، وورد بالضم في سكون
في جمع ورد وهو من الخليل الكميث والأشقر .
وقيل في جمع كهل : كهول وكهال وكهلان بالضم ، وكهل كركم :
وأما سَمَحًا فالأولى أنه جمع سمح قاله القاموس .

وغر بعضهم أنه جمع سمح فهو نادر .

فَعَالًا اجْعَلْ فَعْلًا وَفَعْلَةً

إن يسم اللام وفُعْلٌ ذاك له

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ بالتحريك فيهما يجمعان بفعالا بكسر اللفاء نحو : حسن وحسنة
وحسان بالضم جاء ونحو : أبطال ، وفي المعتل اللام يحىء نحو : فتى وفتيان ،
وكذلك فُعْلٌ بالضم له فَعَالٍ نحو : عُفْر بمهملتين بينهما فاء للشجاع الجلد والشديد
الغليظ ، وجهه عفار ، وصلب وصلاب ، وحرّ وحرار ، وجاء أعفار وأحرار .

وَجَمَعَ فِعْلٌ قَلَّ بِفَعُولٍ

وَبَعْدَ ذَا فَاكْتَفَرَ بِالْفُعُولِ

فِعْلٌ بِالْكَسْرِ يَجْمَعُ بِفُعُولٍ بِالضَّمِّ قَلِيلاً لَا غَايَةً نَحْوُ : عَلَجَ وَعُلُوجٌ ، وَطَمَلَ وَطُمُولٌ . الْعِلَاجُ لِلْكَافِرِ مِنَ الْعَجَمِ ، وَالطَّمَلُ الرَّجُلُ الْفَاحِشُ لَا يَبَالِي مَا فَعَلَ .

وَقِيلَ فِي جَمْعِ يَدَعُ ، أَيْ شَجَاعَ عَالِمٍ كَرِيمٍ : أَبْدَاعٌ وَبُدَعٌ كَمُنَقٍ ، وَالْأُنْثَى يَدْعَةٌ وَالْجَمْعُ كَعَنَبٌ ، وَفِي جَمْعِ جَلَفَ أَيْ الرَّجُلَ الْجَانِي أَجْلَافٌ وَأَجْلَافٌ ، وَفِي جَمْعِ طِفْلٍ أَطْفَالٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَالِ .

وبعد هذه الأوزان فلا ضابط لشيء مما تقتضيه قسمة الأوزان الثلاثية نحو : ندس سريع الفهم ، ونقيض ، وزنهما فُعَلٌ بضم العين ، وقد تسكسر فيهما ، ونحو : جنب بضمتهين وفُعَلٌ بضم ثم ففتح ، نحو : ختم أي حاذق في الدلالة ، وفيه كسكتف وفُعَلٌ بكسر العين كفتح وفِعَلٌ بكسرتين كأَنان أو أمة أو إيدٍ أي ولود والبلز أي القصير ، والمرأة الضخمة أو الخفيفة وفي لفظة إيدٍ لغتان كككتف وقنو ، قيل ولم يسمع غيرها بكسرتين وفِعَلٌ بكسر ثم ففتح كسوى ، ومكاناً سوى بالكسر ويضم أي مُعَلَّمٌ هكذا قاله القاموس ، فهذه الأوزان ونحوها مما يستأثر به السالم من المجموع إذ لم يسمع التسكسر فيها غالباً .

وما سمع تسكيره فهو منقول نحو : يقط ونجد كمضد فيهما أي شجاع وأيقاظ وأنجاد ، وسمع أيقاظ أيضاً وكأنه جمع يقظان ، ونحو : جنب وأجناب . وحكى عن بعضهم جناب وجنبان ، ولم يقس على شيء من ذلك والله الهادي .

وجمع يأتى أسمر وسمرا

فَقُلْ وَقُلْ لَانِ يَحْيَى كَثُرَا

السمرة لون بين السّواد والبياض فيما يقبل ذلك ، والصفة المشبهة من ذلك
للمذكر أسمر والمؤنث سمراء .

والمراد أن أفعل الذى مؤنثه فعلاء بالمد ، كأحر وحراء ، وأغبر وغبراء ،
وأعمر وعمياء ، وقد مضى ذكر ذلك ، فهذا الباب جمعه المطرود فيه فُعل بالضم ،
سواء للمذكر والمؤنث كقولهم للفريقين : سمرٌ حمرٌ غبرٌ . صمٌ بكمٌ عمىٌ
فهم لا يَبْصِرُونَ .

وأما نحو بِيضٌ وَهْمٌ فى جمع أبيض وبيضاء وأهيم وهيماء فأصله فُعل
بالضم ، ثم كسرت الفاء لجانسة الياء كما سيأتى فى بابهِ إن شاء الله الكريم . وقد
يكثُر فى هذا الباب أيضاً فُملان بالضم كقولهم : سودان وبيضان وحران وقول
امرى القيس :

نِيَابُ بنى عَوْفٍ طَهَارٌ نَفِيَّةٌ وَأَوْجُهُم بِيضُ الْمَشَاهِدِ غِرَانُ

وفاعل أَعِلَّ لَامًا فَعَلَهُ

لَهُ وَإِنْ كَانَ صَحِيحاً فَعَلَهُ

إن كان الوصف بوزن فاعل فإن كان معقل اللام جَمَعَهُ فَعَلَهُ بضم الفاء وفتح
العين ، نحو : رام وداع ، وقاض ووال ، ورماء ودعاة وتضاة وولاة وهذا مطرود فى
كل ما كان كذلك ، وإن كان صحيحاً لَامَهُ جَمَعَهُ فَعَلَهُ بالتحريك نحو : كامل
وعامل ، وباز وفاجر ، وبائع وصائع ، وخائك ، والجمع : كلمة وعلة وبررة وفجرة
وباعة وداغة وحاكة ، وهو الغالب منه فى المعقل العين .

وكذلك قال صاحب القاموس لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعقل العين على فعلة إلا أن يصح موضع العين منه كخولة وخولة .
وأما ما جاء منه معقلا كعباعة فلا أذكره لا طراده ، انتهى .
سادة جمع سائد ، وهو السيد أو دونه ، وليس هو جمعاً لسيد ، لأن وزن سيد فعيل وعينه واو مدغمة في الياء كما سيأتي إن شاء الله ، وشذ نحو غاز وغزى أصله فُعل كركع وتذويفه للموض مثل هدى .

كَذَاكَ فُعْلٌ وَفُعَالٌ وَمَعَ

فَاعِلَةٌ مِنْ ذَاكَ كِلَاهُمَا وَقَعَ

كذلك أى مثل فعلة بالتحريك فى اشتراط تصحيح اللام من فاعل المجموع به فكذلك يشترط فى فعّال وفُعْل بضم فاءيهما ، وتشديد عيهما أن يكون المجموع بهما وزن فاعل صحيح اللام : كضارب وصائم ، وعاذل وقائم وجاهل ، وفى الجمع : ضرب وضرّاب ، وصوم وصوّم ، وعذل وعذال ، وقوم وقوّم ، وجهل وجهال .

وهذا الوزن أى فعل وفُعّال كِلَاهُمَا واقعان فى فاصلة من ذا أى من هذا النوع للصحيح اللام كما ذل وَعُذِّلْ وَعُذَّال ، وهكذا ما شابه ذلك من الأمثال .

وَمُطْلَقًا فِي ذِي آتٍ بِالْفَوَاعِلِ

كَذَاكَ أَبَا طَامِثٍ وَصَاهِلٍ

ذى إشارة إلى فاعلة المتقدم ذكرها ، فإنها تجمع بفواعل مطلقاً أى سواء

كان اللام صحيحاً أو معقلاً ، فهو مطرد فيهما وهو الغالب عليهما : كضاربة وبائة ورامية ، وشابة من ضوارب وبوائع وروامى وشواب .

وكذلك أيضاً فواعل يجمع به باب طامث وهو ما كان بوزن فاعل لمؤنث مجرداً عن تاء الغائبة نحو طامث وحائض ، من طوامث وحوائض .
وأما حيض فالأولى أنه جمع حائضة ، وكذلك فواعل مطرد ، أيضاً في باب ضاهل وزن فاعل وصفاً لمذكر غير هائل نحو : حصن صواهل ، وحمر فواحق ، وغربان فواحق ، وما شابه ذلك من الأمثال .
وأما نحو فوارس وسوابق فنلشواذ .

وَفَاعِلُ الْعَاقِلِ إِنْ دَلَّ عَلَى

غَرِيزَةٍ يَكْثُرُ فِيهِ فَعَلًا

وإن كان وزن فاعل وصفاً لعاقل ، دالاً على معنى غريزة بغين وراء مهملة ، والأخيرة معجمة أى معنى عقل ، فإنه يجمع على فعلاء بضم ثم فتح نحو : عاقل وعالم ، وعارف وشاعر ، وصالح وناصح ، وهم فعلاء علماء عرفاء شبراء صلحاء نصحاء .

وأما جهلاء فمحمول على علماء وهذا فيه كثير ، وفعال فيه أكثر نحو : نحو : علام وعقال ، وفعل دونه نحو : ناصح ونصح ، وفعل في غير العاقل أكثر كطيور حوتم ، ووقع ، وخيول سهل ، وغربان نقي إلى غير ذلك من أمثاله .

ذَا فِعْلٌ فَاعِلٌ لِلْعَاقِلِ

لَيْسَ مُضَاعَفًا وَلَا ضَاهَا وَلِي

ذا إشارة إلى فعلاء ، فهو مطرد في الصفة إذا كانت بوزن فعيل ، وكان فعيل بمعنى فاعل ، بشرط أن يكون وصفاً لعاقل نحو : كريم وبخيل وعظيم وشريف إلى غير ذلك من أمثالها ، فجمعها : كرماء وبخلاء وعظماء وشرفاء .

ويستثنى من هذا الباب أن لا يكون مضاعفاً كشدید ولا معتل اللام
كولى ، وسيأتى ذكرهما إن شاء الله .

وشرط ثالث : أن لا يكون معتل العين كطويل ، وسيعاد ذكره إن
شاء الله .

وَاجْعَلْ لِّذَيْنِ أَفْعَاءَ وَارْتَضَى
مُطْلَقًا الْفِعَالُ لَا فِي كَرَضَى

ذين إشارة إلى المضاعف والمعتل اللام ، وهو باب وليّ ، فإن جمعهما أفعاء
نحو : شديد وحبيب وعزيز وشحيح وصحيح .

وفى الثانى نحو : ولى وسخى ونبى وغنى ، فهم أشداء وأحباء وأعزاء وأشحاء
وأصحاء وأولياء وأسخياء وأنبياء وأغنياء .

وقد جاء فى المضاعف أفعله نحو : أدلة وأعزة وأشحة ، وأما فِعال فهو جمع
فِعيل مطلقاً أى سواء كان لعاقِل أو غيره ، وسواء كان مضاعفاً أو لا نحو :
كريم وكرام ، وعظيم وعظام ، وشديد وشداد ، وخفيف وخفاف ، فهو فى العاقل
كرجال كرام ، وفى غيره كما فى قوله جل من قائل : ﴿ وَيُرْسِلُ السَّحَابَ الثُّقَالَ ﴾
ولا يدخل فى الإطلاق باب قتيل مما فِعله بمعنى مفعول ، لأن هذا الباب مفعول
لفِعيل بمعنى فاعل .

ويستثنى منه نوع واحد وهو أن لا يكون معتل اللام ، وهو المراد بشبه
رَضَى ، فإن هذا يقتصر فيه على أفعاء كما مرّ نحو : رضى وأرضياء .

وَاجْمَلُهُ فِي التَّائِيثِ كَالْمَذَكَّرِ
وَعَيْزُهُ فِي كَطَوِيلِ احْظُرِ

الهاء في اجمله ضمير يرجع إلى فعال المقدم ذكره ، والمراد أن وزن فعال كما كان جمعا لفعيل ، إذا كان وصف فاعل ، فكذلك يطلق أيضا في فعيلة نحو : كريمة وثقيلة وخفيفة وعظيمة ، فهن كرام وثقال وخفاف وعظام .

ويستثنى من ذلك المعتل اللام نحو : عينه كما استثنى في فعيل ، ثم إن الافعال يستأثر أيضا بما عينه واو نحو : طويل وقويم ، وطويلة وقويمة ، والجمع طوال وقوام ، وأما ما كان مثل هين فهو فعيل وأهوناء فيه منقول .

وَفِي فَعْمِلَةٍ قِسِ الْقَمَائِلَا
وَعَيْزٌ مَا ذَكَرْتُهُ كُنْ نَاقِلَا

فعيلة مطرد في جمعه فمائل مطلقا ، أى سواء في الصحيح نحو : كريمة وعظيمة ، أو المضاعف نحو : شديدة وحبيبة ، أو ما عينه واو نحو : طويلة ، وما اعتل لامه نحو : دنية ، وفي الجمع كرائم وعظام وشدائد وحبايب وطوائل ، ويفتح ما قبل لامه في المعتل اللام نحو : دنيا كما سيأتى بيانه .

وغير ما مضى فقد أتى بالنقل نحو : نذير ونذر بضمين ، وسدس وسدس ، وثنى وثنى ، وقد يخفف بإسكان فيقال : سدس وثنى . وتقل أفعلاء في غير المضاعف كصديق وأصدقاء ، وشذ فُعلاء في المعتل اللام في تقي وتقواء ، وسرى وسُرّواء ، وروى هذا الأخير عن الفراء .

.. وشذ نحو : شريف وأشراف ، وأما سُرة في جمع سرى فقد قيل : إنه

اسم جمع .

وقيل في جمع صبي : أصبِيَّة وَأَصْبِر ، وصبوة وصِيبِيَّة ، وصبيان وصهوان ، وقد تضمن هذه الثلاثة ، وشذ ظروف في جمع ظريف ، وقيل هو جمع ظُرُف كَنُذُر فهو جمع جمع ، أو هو جمع على تنكير حذف الزائد منه أو هو كالذا كير .

الوجهان الأخيران ذكرهما صاحب القاموس ، ومعنى قوله : أو هو كالذا كير أن الذا كير في جمع ذكر بالتحريك ، كأنه جمع مذكّار ، وإن لم يستعمل ، وأما خلفاء فجعله جمع خليف أولى ، وإن كان الأشهر خليفة ، وشذ نظائر وكرائه في جمع نظير وكريه وهو جمع كريبه أصح عندى .

وَفِي فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ جُمْلًا
فَعَلَى وَمَا ضَاهَى عَلَيْهِ مُحَلًّا

قد مضى الكلام على فَعِيلٍ إذا كان بمعنى فاعل ، فإن كان بمعنى مفعول فهذا بابُه فأقول : إن كان فَعِيلٍ بمعنى مفعول ، فإن كان مثل قَتِيلٍ ، أى مما دل على هلاك ، أو ما فى معناه ، فإن جمعه فعلى بكسر الهمزة ، نحو : جريح وجرحى ، وقتيل وقتلى ، وأسير وأسرى ، ويحمل عليه ما شابه ذلك فى معناه ، أى فى دلالة على هلاك أو شبهه .

وإن لم يكن على وزن فَعِيلٍ بمعنى مفعول وذلك كمرضى ومرضى ، فإنه فَعِيلٍ بمعنى فاعل أو على وزن فاعل نحو : هالك وحلكى ، فإنه فَعِيلٍ بمعنى فاعل ، أو على وزن فَعِيلٍ نحو : ميت وموتى أو على فَعَلٍ بكسر الهمزة نحو : زَمِنَ وزَمْنِي ، أو على وزن أفعَل : كأجرب وجربى ، أو على وزن فَعْلَانٍ نحو : سكران وسكرى ، وقرئ به : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سَكَرَى وَمَا هُمْ بِسَكَرَى ﴾ .

وقال بعضهم : إن سكرى فيه هو أنى سكران . والجمع يؤنث .
وأما كَيْسَى في جمع أ كَيْس فهو محمول على ضده ، أى سَحَقَى في جمع
أحق .

توضيح :

اعلم أن هذا الحمل ليس مطرد ، فلا يقال : سقمى في جمع سقيم كما قيل مرضى ،
وقد يشعر بذلك لفظ للبيت ؛ إذ لم يجعل لشيء من ذلك أصلاً بضم . ثم فتح مثل
كرماء .

الثالث : إن لم يدل على معنى هلاك فلا يجمع جمع التـكسر ونحو : سميد
في لغة سعد بضم السين ، وأما بفتحها فجمعه مثل جمع كريم وكرماء .

الرابع : أن ما انتقل إلى الاسمىة : كذبيحة ونطيحة ، فليس هو من هذا
الباب ، فإن قيل ذبيح بمعنى مذبح فجمعه ذبَحَى على للقياس .

وَفِي فَعُولٍ صَحَّ لَامًا فُعُلٌ

وَمِثْلُهُ بَابُ دِلَالٍ يُجْمَلُ

فعل بضمهين هو المطرد في جمع فعول إذا كان صحيح اللام كـهـبـور
وشكور ، وكفور وضروب ، ورسول وغفور ، وفجور في الجمع : صبرٌ شكرٌ
كفرٌ ضربٌ رسلٌ غفرٌ فجرٌ . وشذوذٌ ككرماء في جمع ودود .

وأما المعتل اللام : كعدو فقد اقتصر فيه على أعداء ، وأما باب دِلَال وهو
بوزن فعال بكسر الفاء ، مشترك بين المذكر (المؤنث) ، مثل فعول فجمعه أيضاً فُعُل

كجمع فعول كقوله : جمل أو ناقة دلات ، أى ضريع ، وكناز أى مكتنز اللحم ، وامرأة أو رجل إسكاع أى قليل اللحم ، فهم أو هن دلت كُنز لُكع .

وَكَمَجُوزٍ بِأَبِهِ فَعَائِلٌ
وَكَمَجَائِنٍ بِنَقْلِ حَاصِلٍ

فَعُولٌ إِذَا كَانَ وَصْفًا مُخْتَصًّا بِالْمَوْثِ مَجْرَدًا عَنْ تَاءِ التَّائِيثِ : كَمَجُوزٍ وَنَحْرُصٍ ، مِنْ عَجَائِزٍ وَنَحَائِصٍ ، النَحُوصُ بَنُونَ وَمِهْمَلَتَيْنِ مِنَ الْأَثَرِ : مَا لَا وَلَدَ لَهَا وَلَا لَبَنَ ، وَالنَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ السَّمَنِ كَالنَّحِيصِ ، وَأَمَّا هَجَائِنٌ فِي جَمْعِ نَاقَةِ هِجَانٍ كَكِتَابٍ فَهُوَ مَنْقُولٌ ، وَقَدْ يَكْثُرُ فِي جَمْعِهِ وَزَنٌ مُفْرَدُهُ فَيُقَالُ : نَاقَةُ هِجَانٍ ، وَإِبِلُ هِجَانٍ ، أَيْ كِرَائِمٍ ، وَدَرَعٌ دَلَانِصٌ وَدُرُوعٌ دَلَاصٌ أَيْ سَوَابِغٌ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُطْرَدًا فِيهِ ، وَكَانَ أَصْلُ قِيَاسِهِ فَعُلٌ بِضَمَّتَيْنِ كَمَا سَبَقَ فِي دَاتٍ وَكَنَزٍ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ فَعُولٌ وَصْفًا غَيْرَ مُخْتَصٍّ بِالْمَوْثِ بَلْ مُشْتَرِكٌ ، كَفَرُوقٍ فَجَمْعُهُ فُرُوقٌ كَكُتَبٍ ، وَلَا يَجْمَعُ عَلَى فَعَائِلٍ ، فَإِنْ لَحِقَتْهُ تَاءُ التَّائِيثِ فَقِيلَ فَرُوقَةٌ فَجَمْعُهُ عَلَى فَرُوقَاتٍ لَا غَيْرَ .

وَلِفَعَالٍ وَفُعَالٍ فُعُلٌ
أَوْ لِلذُّورِ مُعْلَاهُ يُجْعَلُ

رَوَى عَنْ سَيِّبُوهِ أَنْ جَمَعَ فَعَالٌ أَوْ فُعَالٌ بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا فَعَلٌ بِضَمَّتَيْنِ ، سِوَاكَانِ لِلذِّكْرِ : كَجِمَادٍ بِالْفَتْحِ وَجُمُدٍ ، وَلِلْمَوْثِ نَحْوُ : نَوَارٍ وَعَوَانٍ ، نَوْرٍ وَعَوْنٍ بِالضَّمِّ أَصْلُهُمَا بِضَمِّ ثَانِيهِمَا ، فَتَخَفَّ فَبَقِيَ سَاكِنًا ، وَشَذَّ نَحْوُ : فَرَسٌ جَوَادٌ وَجِيَادٌ ، وَقِيلَ فِي رَجُلٍ : جَوَادٌ وَجُودٌ بِضَمَّتَيْنِ .

وقد يحىء للمذكر فعلاء نحو : جبان وجبناء ، ويقال فى الأثنى جبان أيضا ،
وقياس الجمع جبن وإن لم يسمع ، ويقال جبانة فقياسه جبانات .
وأما فمال بالضم نحو : رجل شجاع ، والجمع شجع بضمين شجعا ، كشرفاء ،
وشجاع ككتاب للفريقين أى المذكر والمؤنث ، وكأنه جمع شجيع وشجيمة ،
ككرم وكريمة ، وهم شجيمان بضم الشين وكمرها ، وهن شجائع وكأنه
جمع شجيمة ، وبثلاث شين شجاع : وحى شجاعة بالثلاث أيضا ، وهن شجع
بضمين أيضا .

وقيل فى جمع بعاد بالضم بعد بضمين : وجاء بعدان بالضم ، وقال بعضهم :
الظاهر أن فعالا بالضم مبالغة فعيل فى المعنى ، فطوال أبلغ من طويل ، وبماد
وخفاف أبلغ من طويل وخفيف ، وإذا أردت زيادة مبالغة شددت العين فقلت :
طووال وخفّاف ، قلت : فعلى هذا فإن فعلاء وفعل أو فعالا فى جمع شجاع كلها
جمع شجيع كأمرأه ونذير وكرام ؛ لأن أوزان المبالغة لا جمع لها ، وقد ذكرنا
سابقا الأوزان المكثرة لاسم الفاعل .

وَحَيْثُ فَعْلَانٌ وَأَنْتَيْيَه مَعَ

فَعْلَانٌ وَبِالْعَمَلِ فِعَالٌ مُتَّبِعٌ

فعلان مثل عطشان وغرثان وجوعان وغضبان ، يجمع على فمال بالكسر نحو :
عطاش وغراث وجياع وغضاب ، وأثنى هذا الباب مثل مذكّره إن كانت على
وزن فعلا ، أو على وزن فعلانة نحو : غرثان وغرثانة ، وعطشى وشبعى وشبمانية ،
فالجمع سراء ، ولا يدخل فى هذا فعلان نحو : الرحمن لأنه ليس له إلا أثنى واحدة ،
وهى رحمانه بالفاء فقط .

وكذلك فعلان بالضم جمعه فعال ، نحو : خصان وخصانة بقاء الغائث ،
والجمع خاص وفعان هو الغالب ، وإن لم يسمع في سكران وأنثيينه ، ومن هذا الباب
ما سمع فيه فعلانة فقط كندمانه ، والجمع ندام والعكس وقد مضى في بابه .

وَفُعَالَى وَفُعَالَى الْأَوَّلُ

يَأْتِي وَشَاعَ فِي كَكُبَرَى أَفْعَلُ

يكثر في جمع الأول من الوزنين المذكورين في البيت السابق ، أى باب
سكران : فعلى بفتح الفاء مقصوراً مثل سكارى وغرائى وندامى ، وليس بالغالب
ويجىء فعلى بضم الفاء أيضاً وهو قليل نحو : عجلى وغيارى ، وليس في القاموس
غير فتحهما والضم أرجح من الفتح في كسالى وسكارى ، وقرئ بهما في قوله :
(ذُرْبَةُ ضَمَاءٍ) فقليل ضَعَا فَي وَضَعَا فَي ، رواهما الزمخشري .

وأما فُعَلَى بالضم فهو أنثى أفعل التفضيلية نحو : كبرى وصغرى ، وطولى
فجمعه على فعل بضم ثم ففتح نحو : كبر وصغر وطول ، وقس على نحو ذلك .

ذكر جمع العادى الثلاثى

فَعَالِلَ أَجَعَلَ أَوْ فَعَالِيلَ لَمَّا

فَاقَ الثُّلَاثَى سِوَى مَا قُدِّمًا

الجموع من غير ما مضى إذا كانت حروفه أربعة فصاعداً فهو يجمع على فعائل أو فعاليل جمعاً مطرداً نحو : جعفر وقرطاس ، وفي الجمع جعفر وقرطاس ، وقد يكتفى في هذا الجمع بهذين الوزنين عن كل ما شابههما ، وذلك اصطلاح منهم ، وإلا فأصل مساجد ومصاييح مفاعل ومفاعيل ، وقسطاس وقساطيس ، فعلاج وفعاليج واخلخال واخلخيل مختلف فيهما وليس هنا موضع بسط الكلام على ذلك ، وسيماد إن شاء الله في بابه .

ومعنى سوى ما قدم أن فعائل وفعاليل يجمع بهما ما عدا الثلاثى إلا ما ذكرناه سابقاً مما يجمع بغير ذلك نحو : كتاب وصبور ، وجبان وكريم ، وقتيل وعاذل ، وما أشبه ذلك ، فهذا كله ونحوه مما لا يجمع بهذا ، وإن كانت حروفه زائدة على الثلاثى .

وَفِي جَوَازِ الْجَمْعِ فِيمَا قَدْ عَدَا

أَرْبَعَةٌ عَنْهُمْ خِلَافٌ وَرَدَا

الجمع فيما عدا الرباعى جائز بخلاف عنهم أى عن النحاة ، فإن بعضهم يمنع من ذلك لعدم المسموع منه ، وأجازه لأكثر من قياساً ، وعلى كل حال فليس هو بالفصيح ، ومع من أجازه فهذا أحكامه كما ترى .

مِنَ الْخَمَاسِ الْمَجْرُودِ الْخَتُّونِ

آخِرُهُ : وَنَادِرًا لَمْ يَنْخَزِلْ

الخامس إما أن يكون مجرداً أو مزيداً، وليس فوق الخامس تجريد كما سيأتي في بابه إن شاء الله .

ومعنى المجرد أى الذى كل حروفه أصول لا زيادة فيه، ولهذا باب يخصه ويعرف به ، وسيأتى إن شاء الله .

فالمجرد مثل سَمَرَجَل ، وَقَدْ عَمِلَ وَجَحْمَرَش فَإِنَّهُ إِذَا جُمِعَ قِيلَ فِيهِ سَفَارَج وَقْدَاعِم وَجِعَامَر ، فالحرف الخامس هو المختزل أى المحذوف، ليكون بوزن فعال ولا يقال سَفَارِجَلٌ إلا نادراً رواء بعضهم وهو لا يقاس عليه ...

ومعنى القذعمل بقاف مضمومة ثم منجمة مفتوحة فمهملة ساكنة فكسور أى ضخم من الإبل كالقذعملة ، وللقذعملة المرأة الخسيسة، وأما جَحْمَرَش بفتححتين بينهما ساكن والزاء مكسورة أى المعجوز .

وَكُلُّ حَرْفٍ زَائِدٍ فَلْيُطْرَحْ

إِنْ مَعَ أَزْبَعٍ تَأَصَّلَتْ سَبْعُ

وإن كان الاسم المجموع فيه أربعة حروف أصول، وفيه حروف غيرها زائدة فإن الحروف الزوائد يجب أطراحها أى حذفها ، كما إذا جمع نحو : مُدَحْرَج ومُقَشَّمٌ ومَحْرَجٌ ، وكثيبل بفتححتين فسلكن فضة اسم لشجر فيقال : دحارج وقشاعر وحراجم وكهايل ، وكذلك ما شابه ذلك .

وَلَا يُزَالُ كَيْنٌ قَبْلَ الطَّرَفِ
وَزِدَةٌ إِنْ شِئْتَ بِمَا مِنْهُ انْحَدَفَ

قد سبق أن زيادات الرباعي كلها محذوفة ، ويستثنى منها نوع واحد وهو أن يكون الزائد حرف لين ، أى واواً أو ياءاً أو ألفاً ، ويكون هذا اللين واقعاً قبل أخيره : كقراطيس وقراطيس ، فهذا يجب إبقاؤه سواءً في الجرد كقراطيس ، أو ما فيه زيادة غيره كصايبح .

وقد يجوز أن يزداد هذا اللين في جمع ما حذف منه شيء كسفارج وسفارج وما أشبه ذلك .

وَحَذَفَ مُشَبِّهَ الْمَزِيدِ مَعًا
جَوُزٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ كُنْ مُدَافِعًا

مشبه الزائد ينقسم إلى قسمين : الأول منهما : أن يكون من حروف الزيادة لكنه ليس زائداً . والثانى : أن يكون ليس من حروف الزيادة أصلاً ، لكنه شبيهٌ لشيء من حروف الزيادة لتقارب في مخرج أو نحوه ، كما ستجده في بابه إن شاء الله .

الثالث : إما أن يقع هذا المشبه رابعاً أى يكون هو الحرف الرابع ، وإما أن لا يكون كذلك فهما قسمان أيضاً ، فإن كان رابعاً في الوجه الأول أى في ما كان من حروف الزيادة ، وليس زائداً عنهم مثل ميم قد جعل ، وتون خوارق ، فيجوز فيهما قذاعم وخوارق بحذف الأخير وهو الأكثر ، وقذاعل وخوارق بحذف المشبه وهذا جائز فقس عليه إن شاء الله .

وإن كان رابعاً في الثانى أى الذى ليس حروفه من حروف الزيادة أصلاً ،

مثل : فرزدق ، وجعمرش ، فالأكثر فيهما فرازد وجعمر بحذف الخامس ويجوز فيهما فرازق وجعامش بحذف الذال والراء لأنهما يشبهان القاء واللام وهما من حروف الزيادة للعشرة المجموعة في سألتمونها كما سيأتي في بابه إن شاء الله .

وأما قوله : وغير ذلك كن مدافعاً فهو إشارة إلى مذهب الزمخشري ، فقد حكى عنه أنه كان يحيز ذلك في الشبه الزيد إن كان رابعاً أو غيره ، وعلى مذهبه فيجوز في سفرجل سفارج ، وفي خورنق خرائق ، هذا على تقدير أصالة واو خورنق كما هو ظاهر كلام ابن عقيل ، والحكم بزيادته هو الأصح ، لأن الواو محكوم بزيادتها مع ثلاثة أصول فصاعداً كما سيأتي إن شاء الله .

ويؤيد هذا ظاهر القاموس ، وعلى هذا فخرائق هو الواجب فيه قياساً كما مضى ، ولم يوافق الزمخشري على هذا القول أحد فيما بلغنا ، وعلى قياسه وتقدير أصالة واو خورنق فيجوز في جمع خورنق حذف ما تشاء من حروفه إلا الخاء فذلك أربعة أوجه .

وعلى كل حال فلا بد من مراعاة إبقاء الأفضل من الحروف ، وإسقاط المفضول إلا مع الاستواء ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَأُثْبِتُوا مِن زَائِدٍ مُتَعَدِّدٍ

أَفْضَلُهُ إِن لَّمْ يَجْزُ أَنْ يَبْعُدَا

الزائد إن كان متعدداً فإنه يحذف كله ، ويبقى منه الأفضل ، إن لم يحذف كله ، وهذا باب كبير ، وبحاج في تفصيله إلى شرح كثير ، وليس قصدنا الإطناب فيه ، ولا في غيره ، ولكن لابد من تفصيل شيء منه ليقاس عليه .

اعلم أن المزيد فيه إما أن يكون ثلاثياً ، وإما أن يكون رباعياً ، وإما أن يكون خماسياً ، وليس فوق ذلك من الأصول فيزاد عليه .

وأما الخامس المجرد فقد ذكرناه مفصلاً ، وحكم المزيد فيه أن يحذف زيادته فيبقى حكمه حكم المجرد ، وهذا من أحد الأنواع التي يحذف منها الزائد مطلقاً وأمثاله نحو : علطيس وقُبَيْثرى وعَضْرُوط وقَطْرَبوس وخَزْعَبيل وقرعبلانة وغير ذلك من أمثاله ، فهذا حكمه كما مضى في الجمع الخامس وكفى عن إعادته .

وأما زيادات الرباعى فقد مضى حكمها ، وأنها تحذف مطلقاً إلا إذا كانت رابعة ، وهى حرف لين كقراطيس ، فإن تعدد المزيد فليس غير هذا الرابع هو الأفضل ؛ فإن جمع حيزبون ودرديس ، فيقال : حزابين ودرابيس فإن لم يكن ذلك كذلك فليس هنالك إلا الحذف .

وأما الثلاثى فإن كان مثل منطلق ومحتكم ومستخرج ومقنفس ، فليس الأفضل كان الاسم المجموع غير الميم فيقال : مطاق ومحام ومقاعس ، وكذلك إن لو كان الاسم المجموع استخرج أو مقنفس أو ينطلق ، لكانت الهمزة هى الأفضل ، وكذلك القاء والياء والنون ، ولا يجوز فى مستخرج سخراج إذا لم يبعد السين زائدة أولاً ، ولا يجوز قعاس فى مقنفس ، لأن الأواخر أولى بالتغيير لما يخلقها من دخول الحركات عليها ، ولأن الأسماء قد تحذف أواخرها لغیر موجب كالترخيم وغيره ، ولا قعاس ونحارج فى مقنفس ومستخرج ؛ لأن النون والقاء فهما حشو ، وليس لهما من القوة ما للحرف الذى تصدر به الاسم وجاز نحارج فى جمع تستخرج أن لو كان ذلك اسماً ، إذ ليس فيه ما هو أقوى من اللتاء .

وكذلك في الهمزة والنون والياء نحو: يعقوب ويعاقيب وأما إسعبرق فقياسه أبارق لأنه في الزيادة كإسعخرج، وأما إبراهيم فعلى تقدير كونه خماسي الأصول، فقياسه أباره، وعلى تقدير زيادة همزته برأيم، وعلى تقدير زيادتهما أبارهة أيضا، وسمع في تصغيره بالترخيم بربه دلالة على زيادتهما وأبيره دلالة على أصالتهما أو أصالة الهمزة فقط، وإبراهيم دلالة على زيادة الهمزة.

وجمع غدودن على غدادن، وبرهره على براره ولربما تستوى الأفضلية في بعض الزوائد كما سيأتى وإليه أشار بقوله:

وَإِنْ تَكَافَا لِلزَّيْدِ فِي الْحُجَجِ

فَلَيْسَ فِيمَا شِئْتَ مِنْ حَذْفِ حَرَجٍ

هذا إذا لم يكن لشيء من الزوائد مزية على الآخر، فانت فخر وذلك في مثل: سرندى وعلندى وقلنسوة، فيقال: سرادى وعلادى وقلامى، وميراند وعلاند وقلانس، وذلك لأن النون والألف والواو كلها زائدة للإلحاق فعلى بالسوية في الأفضلية، ولا يبعد أن يكون خلاف الآخر هو الأولى لوقوعه طرما. وكذلك التخيير في نون العفرنى وألفه لأنهما للإلحاق بالوزن، بدليل عفرنات ولو كانت الألف للتأنيث لوجب أن يقال عفرنيات، كالعرضنى، فإن قياسه عرضنيات كما مضى ذكره في باب الجمع.

وأما نحو: ألتد ويلندد فإبقاء أوله أولى لتصدره كما مضى، ولثبوت الألف والياء أولا في بعض الأحوال كما في أقوام ويقوم السرندى كسبقتى للسريع في أموره، والشديد كالملندى وهى عفرنى أى شديدة، وأبوّة عفرناة بمأسدة، ويمشى العرضنى بكسر العين المهملة أى فى مشيته بغير من نشاطه، وألتد ويلندد أى خصيم.

ذكر شبه الجمع وجمع الجمع ونحوه

وَلَيْسَ جَمْعًا فِي الْأَصَحِّ مَا دُرِيَ

وَاحِدُهُ بِالتَّاءِ مِثْلَ الْجَوْهَرِ

اختلف النحاة في الاسم الذي مفردة يتميز عن كثيره بالتاء: فذهب الكوفيون إلى أن إزالة التاء منه هو جمع له جمع تكسير، وذهب الأكتيون إلى أنه اسم موضوع لذلك الجنس الذي تميز واحده بالتاء نحو: جواهر في الكثير، وجودة في الواحدة، وهذا هو الأصح، ولهم في ذلك حجج تطول، ومن أقواها غلبة للتذكير على المجرد عن التاء نحو: تمر طيب، ونخل منقعر، ولا يجوز ذلك في المجموع فلا يقال: رجال فاضل.

هَذَا لَدَى مَا لَيْسَ مَصْنُوعًا غَلَبَ

كَذَا الْمُعَيَّرُ قَرْدُهُ بِيَا لِلنَّسَبِ

ثم إن ما كثيره مجرّد عن التاء يكون غالباً في غير المصنوعات، أي في المخلوقات من الأجناس لا في الموضوعات على القياس، وذلك نحو: تمر وجوهر وبطيخ وحنظل ورطب وسكر وعنب ولؤلؤ وحديد ونعام وسفرجل، وغير ذلك من أمثالها كالمصادر نحو: ضرب ونصر وشتم. وللعلماء في هذا الوجه أيضاً قولان:

فمنهم من قال: إن هذا موضوع اسماً للجنس، لأن الله تعالى كثيراً ما يخلق ذلك جملة واحدة ثم إن اجمع إلى تمييز مفردة أدخل فيه التاء بخلاف المصنوعات فإن مفرداتها هو المتقدم على جميعها.

وقال آخرون : إنه ليس موضوعاً للجمع كما توهموا ، بل هو مجرد الماهية ، فيجوز لك أن تقول أكلت غنماً مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين .
نعم وقد يلحق الاثنان بالجمع في هذا وغيره ، وذلك جائز كما ورد في الحديث أنه وجد ﷺ رجلين يصليان فقال : « هؤلاء جماعة وهذا كثير » ومعنى أنه غالب في المخلوقات أى هو فيها أغلب من جمع التاكسير ، فلذلك قيل في طلحة وطلح : إنها مشبهة بقصمة وقصاع ، وصخرة وصخور ، كبكرة وبدور ، وفرخ وأفراخ ، كجمل وأجمال .
وقد يكون ذلك التشبيه مطرداً في بعض كدرة ودرز تشبيهاً بغرفة وغرف ، وهذا باب كبير ، والمطرد في جمع قلته أن يجمع بالالف والتاء لا غير ، والمطرد في كثرته أن تجرد تاؤه ، وقد يحىء العكس قليلاً ، أى تلاحقه التاء في الجمع ، وتحذف من مفردة كما في حمة وحياة ، وقعة على الأشهر فيها .
وأما ما يتميز واحده عن كثيره ببناء النسب فهو اسم جنس ، وفيه من الاختلاف ما في التميز ، واحده بالتاء وكفى به عن الإطالة نحو : عرب وعجم وروم ويهود ومجوس في الكثرة ، وفي المفرد نحو : عربى وعجمى ورومى ويهودى ومجوسى ونحو ذلك .

وَبَابُ رَكْبٍ كَوْنُهُ اسْمٌ جَمْعٌ
أَرْجَحُ وَاسْتَفْدِرُ جَمْعُ الْجَمْعِ
قد مضى ذكر اسم الجنس ، والفرق بينه وبين الجموع ، هذا ونذكر هنا إن شاء الله اسم الجمع ، ولا بد من ذكر الفرق بينه وبين اسم الجنس وبين الجموع على ما ذكره المحققون .

فأما الفرق بينه وبين اسم الجنس فذلك من جهة المعنى ، لأن اسم الجنس موضوع لماهية ذلك الجنس الموضوع له ، سواء كان ذلك الجنس قليلاً أو كثيراً بخلاف اسم الجمع فإنه موضوع لمعنى الجمع فقط ، وأنه ليس له مفرد من لفظه ، تقع عليه القاء .

وأما الفرق بينه وبين الجمع فهو من جهة اللفظ ، فإن اسم الجمع يجوز تذكير مفردة نحو : مركب مصرع ، وإذا صغر بقى على حاله بخلاف الجمع فإنه يرد إلى مفردة ثم يجمع جمع السلامة كما سيأتى إذا وفق الله .

يقال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل وواحد على وزن فاعل كصاحب وصاحب ، وركب وراكب فهو جمع تكسير .

ورد عليه بمضهم بقول الشاعر :

* أخشى رُكيباً أو رحيلاً غادياً *

وقال الخليل : إن الركابة في السكم اسم للجمع كركب وصحب ، وألزموا الأخفش ، وإن لم يصرح به ، أن يكون في مذهبه نحو : صحبة في جمع صاحب ، وأهب محركا في جمع إهاب وخدم في خادم . ومميز وكليب وضئين في معز وكتب وضأن ، ومشينة ومشيوخاء في جمع شيخ ، ومبيوراء في مير ، وماتوناء في أتان كلها جمع تكسير .

وقال سيبويه : وضئين وكليب إنما جموع ، وكذلك حمير في جمع حمار ، لكن هذا مع على غير قياس ، لأن فعلاً يقع على رأيه قليلاً في جمع فعل ككلب وتؤم بالضم كرجال جمع رجل بالسكسر في توأم ، كجوهر فيه قولان : اسم جمع أو جمع على غير قياس ، فإن من المجموع ما يوجد على غير قياس كإراط وأباطيل وأحاديث في جمع رط وباطل وحديث .

وقيل غير ذلك في زراريق وخواتيم ودوانيق بإشباع الياء ، وهو محتمل
في زراريق جمع زرق ، كسكر اسم لطائر ضياد ، وقياس في خواتيم ودوانيق
لوجود خانام وداناق ، وكأنه جمع لهما .

وقد مضى ذكر شيء من نواذر الجروع ومقيسها ما فيه كفاية .

وأما جمع الجمع وقد جاء بالنقل ولا يقاس على شيء منه ، لكن يقتصر على
ما سمع من ذلك ، سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة مثل يويقات في جمع
بيوت وكلابات في جمع كلاب ، وجمالات في جمع جمال أو نحو : أكلاب في جمع
أكلب وأناعم في جمع أناعم وأقاويل في جمع أقوال ونحو ذلك .

الجموع جمع تكسير
وَلَمْ يَكْسُرْ اسْمُ مَفْعُولٍ وَلَا فاعِلٍ

فَاعِلٌ مَا فَوْقَ الثَّلَاثِ اعْتَلَى

يتمتع في اسم المفعول أن يجمع جمع تكسير مطلقاً أى سواء كان ثلاثياً : كمضروب ومقتول ، أو ما عدا ذلك كمدحرج ومنطلق ومستخرج ، إلى غير ذلك ممن أمثاله ، فإنه لما اقتصر فيه على الجمع السالم ، وكذلك فاعل ما زاد على الثلاثي : كمكرم ومدحرج ومخرنجم ومختبر ومنطلق ، ومستعجل وما شابه ذلك .

وَأِنْ يُجْرَدَ مَا بِالْأَنْثَى أَفْرَدًا

مَا جَمَعَ وَمَا شَذَّ بِثَقُلٍ أَسْنَدًا

هذا استثناء مما قبله وهو اسم الفاعل العادي الثلاثي ، فإنه إذا كان مخفصاً بالثوثة مجرداً عن تاء التأنيث فهو يجمع جمع التثنية كسير على فاعل ، نحو : مطلق ومشدن ومرضع ، من مطافل ومشادن ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلِ ﴾ أى المرضعات ؛ فإن ما لحقه تاء التأنيث رجع إلى جمعه بالسالم : كمرضعة ومرضعات وقد شذ نحو : ميمون وميامين ، وملعون وملاعين ، وموسر ومفطر ، مياسير ومفاطير ، ومنكر ومناكير .

وقيل في ياء مياسير وما بعده : بأنها الإيلام بأن تكسرهما على خلاف الأصل .

ويمنع : المكثر : اسم الفاعل : لا مثـلـ بابي صـير مقاول : لا مثـلـ

اعلم أن الأوزان المكثره لاسم الفاعل تنقسم بحسب اختلافها في صلاحية جمعها إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يمنع جمعه جمع السالم .
 الثاني : ما يمنع جمعه جمع التكسير .

الثالث : ما يمنع جمعه مطلقاً ولقسمه ما تقتضى رابعا ، وهو ما يجمع بهما ولم أجد شيئا مما يصلح لذلك .

فأما ما يمتنع جمعه سالماً فهو مثل : صبور ومعتار ، وقد مضى ذكر ذلك .
 وأما ما يجمع جمعه مطلقاً فهو : علامة ونسابة ورمالة ، كرمانه ، وزميلة كجهينة ، وقد شذ ذميمة ، وضابط هذا أن ما لحقته تاء المبالغة من هذا النوع على أى وزن أتى .

وقد ذكرنا بعضه في باب التكثير نحو : ضحكة ومحادمة وراوية وبصرة وتقوله ونحو ذلك ، فلم يسمع لشيء مما شابه هذا جمع .

وأما القسم الذى يمتنع جمع تكسيده ، فهو كل وزن مكثر لاسم الفاعل ، وهذا يجمع بجمع التصحيح نحو : علام وحسان كرمان وسيكيت ، ورملى كسكر وزميل بضم الزا . المعجمة وفتح الميم المشددة ، فهذا كله ونحوه يقتصر فيه على جمع التصحيح فقط ، فيقال : علامون وحسانون وسيكيتون ورمليون إلى غير ذلك من أمثالها .

وأما ما يجوز فيه جمع التكرير، وهو يختص به عن الجمع السالم فهو
في بابين :

باب صبور وهو بوزن فعول، فإن تكسيره على نُعل بضمتين، وقد مضى.
وباب مقول وهو بوزن مفعَل ويكسر على مفاعل ومثله ومفعال كمطار،
ومفعيل كمحضير أنهما يجزمان على مفاعيل كماطر ومقاييب ومحاضير،
وأما تقول فسكانه من باب مقول لاتفاق حركاتهما وزادتهما فلا يمتنع في
جمعه تقاؤل.

باب التصغير

وَالثَّلَاثِي الْمَصْفَرُّ انْدَسَبَ

وَزَنُ فَعِيلٍ لِنُسَيْبٍ فِي نَسَبٍ

إذا صُغر الاسم الثلاثي فإنه يكون بوزن فعيل بضم الفاء وفتح العين مطرداً فيه كما مثل به في: نسب ونصيب، وناب ونَيْيب، وباب وبويب، وحر وجوهر، وماء ومويه، وسِيَانِي في حكم المعتل، إن شاء الله .

والتصغير قد يكون لمعنيين :

الأول : إما لإهانة المصغر نحو : ما هذا رجل لكنه رجيل ، ففي ذلك من التحقير له ما لا يخفى .

والثاني : للتلطيف والتحنن نحو : ﴿ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَنَا تَكَ مِثْقَالٍ ﴾ الآية . وزاد بعضهم معنى ثالثاً وهو التعظيم وآتى بأبيات تأولها غيره ، منها قول الشاعر :

وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دويهة تصغرُ منها الأنامل

فقال: دويهة وأنبها بقوله : تصغر منها الأنامل ، دلالة على تعظيمها ، وهو يصف الموت ، وتأوله بعضهم على أن تصغيره على حسب ما يراه الناس حينئذ لهاونهم به . وهو في الأصل تصغير منه الأنامل تعظيماً له ، وقول آخر : فويق جبيل شاطئ الرأس لم تكن .

لتبلغه حتى تكل وتعلل

ورده بعضهم بجواز دقة الجبل ، وإذا كان كذلك فهو أشد .

وَأِنْ تُصَغِّرَ مَا عَدَاهُ فَأَجْعَلْ

لَهُ فَعَمِيْعِيْلًا مَعَ الْفُعَمِيْعِلِ

قد سبق في باب جمع التـكسير أن فـعـالـل وفـعـالـيل قد اكتفى بهما عن كل ما يجانسهما في وزنه ، وهنا قد اكتفى أيضاً عن فـعـيل وفـعـمـيـعـل بضم أولهما وفتح عيهما عن كل مشابه لهما ، وذلك اصطلاح منهم في البابين ، فلا يقال في نحو : مسيجد وجوهر ، وبريق وكريم إلا فـمـيـعـل ، وكذلك غيرها .
وأما شرح تحكمهم في التصغير على اختيار فـعـيـل وفي الجمع فـعـالـل دون فـمـعـيـل ومفاعـل ونحوهما ، فإن شئت فاطلبه من المطولات ، فإن كتابنا هذا مبني على الاختصار .

وَمَا لِأَفْعَى الْجَمْعِ فَإِنَّهُ صَغُرَ

أَيْضًا لَهُ وَالنَّمْلُ فِيهَا يَنْدُرُ

اعلم أن الألف المصغرة إما أن يكون ثلاثياً وهذا له في تصغيره وزن واحد كما مضى ، وإما أن يكون مما عده فهو لا يخرج عن فـعـيـل أو فـمـيـعـل ، وهما يصلحان للرباعي ، سواء كان مجرداً أو مزيداً : كـجـفـر وجـمـيـعـر ، وقـاتـل وقـوـيـل ، ولا يمكن ذلك فيما عدا الرباعي إلا بالحذف ، وقياسه في ذلك كقياسه في الجمع المنتهي إلى الحذف ، وقد مضى من ذكره مفصلاً ما فيه كفاية : كـسـفـر جـل وسـهـل وحـفـنـجـل ومدحرج ، ومحيط ، وأصطفيفة ، بالضم ، وسفـرج وسـهـل وحـفـنـجـل ودحـرج وحـيـط بالهمزة ، أو حـيـط أو حـيـنـط ، وأصطفيلة . وكما كان يلزم في الجمع إبقاء ياء نحو : مصابيح وحزابين ، كذلك هنا يلزم نحو : مصيبيح وحزبين .

ويجوز هنا زيادة المحذوف بعضه كما كان جائزاً في الجمع في حذف جمل
كَمَنْذَلِ أَيْ ثَقِيلِي وَخَمِ وَهَذَا كَسْبُ مَلِّ لَفْظاً وَمَعْنَى ، أَوْ مَخْطَلٌ غَيْرُ مَكْرَثٍ
بَدْنِيَا وَلَا آخِرَةٌ : حَفِيجِيلُ وَشَمِيدِيلُ وَسَبِيلِيلُ وَسَبِيلِيلُ . وَعَلَى اخْتِلَافِهِمْ
فِي الْمَزِيدِ يَكُونُ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْحَذْفِ ، فَوَزْنُ سَلْسِيلٍ مَعَهُمْ فَطْلِيلُ ، أَوْ فَعْلِيلُ ،
أَوْ فَعْلِيلُ أَوْ فَعْلَمِيلُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَصَحُّ ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقَامُوسِ .

وَالثَّانِي هُوَ الْأَضْعَفُ ، وَقِيَاسُهَا فِي التَّصْفِيرِ سُلَيْسِبُ أَوْ سُلَيْتِيلُ ، وَلَا سَبِيلُ
إِلَى السُّبَيْلِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَحَقُّ بِالْبَقَاءِ كَمَا مَضَى ، وَلَا إِلَى حَذْفِ الْبَاءِ الْمُؤَخَّرَةِ
لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ أَصْلًا ، وَلَا إِلَى سَبِيلٍ لِاجْتِمَاعِ الْفَعْلِ وَعَدَمِ الْمَثَلِ ،
وَصَحَّحَ وَدَمَكُكَ وَمَرْمَرِشُ ، صَحَّيْحُ وَدَمِيمُكَ وَمُرْمَرِشُ . وَنَجِدُ فِي بَابِ
الزِّيَادَةِ مِنَ الْأَصُولِ مَا بِهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَدْ جَاءَ بِالْفَعْلِ مَخَالَفَةٌ لِلْقِيَاسِ كَمُغَيْرِيَانِ فِي تَصْفِيرِ مَغْرِبٍ وَعَشِيشَةٍ
فِي تَصْفِيرِ عَشِيَّةٍ وَمُغَيْرِجِلٍ فِي تَصْفِيرِ سَفَرِجِلٍ . وَحَكَى عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ : أَنْ لَوْ
قُلْتُ مِثْلَهُمْ لَسَكَنْتُ حَيَمَةَ وَاللَّهُ الْمَاهِي .

وَالْمَعْنَى أَنَّ الْفَعْلَ إِذَا كَانَ فِي تَصْفِيرِ مَغْرِبٍ أَوْ عَشِيشَةٍ أَوْ سَفَرِجِلٍ أَوْ مِثْلِهِمْ لَسَكَنْتُ حَيَمَةَ وَاللَّهُ الْمَاهِي .

تَصْفِيرُ الْمَغْرِبِ وَالْعَشِيشَةِ وَالسَّفَرِجِلِ

تَصْفِيرُ الْمَغْرِبِ وَالْعَشِيشَةِ وَالسَّفَرِجِلِ

وَالْمَعْنَى أَنَّ الْفَعْلَ إِذَا كَانَ فِي تَصْفِيرِ مَغْرِبٍ أَوْ عَشِيشَةٍ أَوْ سَفَرِجِلٍ أَوْ مِثْلِهِمْ لَسَكَنْتُ حَيَمَةَ وَاللَّهُ الْمَاهِي .

ذَكَرَ فَتَحَ عَيْنَ فُعِيلَ

وَفَتَحَ نَالِي الْيَاءَ حَتَّى أَخَذِثَ
إِنْ كَانَ قَبْلَ أَلِفٍ مُؤَنَّثِ

اعلم أن ما بعد ياء التصغير يجب فتحه لأربعة أحوال :

أولها : أن يختم بقاء التانيث ، وذلك في الثلاثي فقط نحو : شجيرة وتميرة ، وأهملنا ذكر هذا النوع من النظم ههنا ، لأنه لامزية له على الاسم الذي لم يصغر ، فإن ما قبل تاء التانيث مفتوح قبل التصغير كشجيرة وتميرة ، ومدحرجة ومستخرجة ، وأما نحو صلية تصغير صلاة فليس إدغامها لأجل الفتح ، وسيمآى بابها إن شاء الله .

الثاني : إن كان بعد التالى الياء ألف تانيث ، وهذا ينحصر به ما عدا الثلاثي ، فوزن فُعِيلَ وأَلَفُ التَّانِيثِ نوعان : مقصور أو ممدود .

فالمقصور كسكرى وذكرى وبشرى ومرطى ، سكبرى وذكبرى وبشرى ومریطى ، وأما حبارى ونحوه فسنذكره إن شاء الله .

الثاني الممدود مثل شهلاء وحراء وصحراء ، وشهلاء وحيراء وصحيراء .

فإن كان الممدود منفصلا عنه فهو يبقى على حاله نحو : أربعماء .

فِي أَرْبَعَاءَ وَالْفَتْحُ قَبْلَ أَفْعَالٍ خُتِمَ

وَقَبْلَ مَدَّةٍ يَا سَكْرَانُ التَّزِمُ

ومما يجب للفتح فيه كما مضى تصغير أفعال جمعا كأجبال وأجبال ، وأجبال

وأجبيال ، أو مفردا مثل : ثوب أسمال ، ونظفة وبرمة أعشار ، فيقال : أسجال

وأُمِشَاجٌ وأَعِيشَارٌ، ولا يكون ذلك في نظيره من الأوزان، وإن اتفقت الحركات
فلو صغر زَلْزَالٌ بالفتح قيل: زَلِيزِلٌ ونحو: إِكْرَامٌ مصدر أَكْرَمَ قيل: أَكْرَمٌ.
وأما أَشْيَاءٌ جمع شَيْءٍ ففيه قولان: أفعلاء وأفعال، وقياسهما أَشْيَاءٌ كما
سنبينه إن شاء الله.

وأما باب سكران فهو باب فعلان، الذي أنشأ فعلى، وكذلك يجب فيه
فتح ما قبل الياء منه نحو: سَكِرَانٌ وعَطِيشَانٌ وغَضِيبَانٌ بخلاف ما لو كان وصفاً
لا يقال فيه فعلى نحو: رَحْمَنٌ ورَحِيمَانٌ أو مصدرأ كَرَضَوَانٌ بالكسر والضم،
ورَضِيَوَانٌ كسر حان وسريحين.

ذكر ما لا يمتد به في الوزن

وَزِدْ عَلَى الْوِزْنِ الَّذِي قَبْلُ اجْتَلِبْ

مِنْ مَدَّةٍ وَقَدْ تَأْنَيْتِ أَوْ يَا النَّسْبَ

الاسم إذا لحقته تاء التانيث ، أو مدة أو ياء النسب فإنه يصغر على تقدير ما لم يلحقه شيء من ذلك ، ثم يضاف إليه ذلك نحو : طلحة وطلحيحة ، وقسورة وقسيرة ، وأربعا وأريبعاء ، وقريفصاء ، وفي براكاء وبروكاء وبريكثاء كنفيعلاء ، وليس في القاموس براكاء ، بل قال : ابتروكوا : جنثوا المركب فاقتتلوا ، وهي البروكاء كجلولاء .

ومشيوخاء إن كان اسم جمع فنقياسه مشيخاء بتشديد الياء الأولى ، وإن كان جمعا كما هو ظاهر القاموس فسيأتي إن شاء الله .

ونحو : جندي وهندي وعمرى وشافى وسقر جلى وحندرسى ، على جنيدى وهنيدي وعمرى وشويفى وسفرجى وحنيدرى أو حديرسى قولان أصحهما الأول أو نحو ذلك ، وقد مضى ما فيه كفاية عن إعادة ذكره .

بمعجز مزج أو مضاف ذا اصنع

وزيد فعلان بمد الأربع

إذا صغر اسم مركب تركيب مزج أو تركيب إضافة فإن للصدر هو الذى يصغر ، وعجزه يبقى على حاله نحو : بعيليك ، وخمسة عشر ، وثلاث عشرة ، وعبيد الله ، وبني عباس .

وأما تركيب الإسفاد فلا يجوز تصغيره لأنه جملة ، والجل لاتغير ، والسكوت عنة يدل على منعه ، لأنه لو جاء فيه لكان حكمه كحكمها .

وأما مَا زاد في آخره الألف والنون وهو المراد بزيادة فلان ، فإنه يغتفر
مثل مَا مَضَى إذا كان بعد أربعة حروف : كزَعِيْفَرَانِ وَأَصِيْبَهَانِ ، فإن كانت
بعد ثلاثة : كعَثِيْمَيْنِ ، فوزنه فعيْعيل وقد مضى حكمه .

وَأَعْطِ هَذَا عِلْمَ الْمُثْنَى
وَالْأَلَاءِ جَمْعًا سَائِلًا بَيْنَنَا

علم المثني أى علم التثنية ، والمراد به الألف والنون في نحو : زيدان ، والياء
والنون في نحو : زيدَيْنِ ، فإنه يبقى على حاله مطلقا بأوزان التصغير نحو : صِيران
وجِيفِرَانِ ، وسفِيرَجَانِ وما أشبه ذلك .

وكذلك الأحرف الدالة على جمع سالم مذكر أو مؤنث نحو : مسِيلُون
ومسِيلَمَاتٍ ، وفي مستخرجين ومُسْتَخْرَجَاتٍ مخبرجون ومخبرجاتٍ ، وفي سفَرَجَلَاتٍ
سفِيرَجَاتٍ وقس على ذلك .

وَقَصَرَ يَا بِقَانِيثِ ثَلَاثًا عُدِّي

أَسْقَطْ وَخَيْرٌ مَعَ كَسْرِ نَدِي

الألف المقصور إن كان لغير التانيث نحو : مهْلِي ومُسْتَدْعِي وهْدِي ونحوه ،
فهو يثبت نحو مليه ومدبغ وهدي ونحوه ، وهذا من الأطول ، وقد مضى من
القول على ذلك ما فيه كفاية .

وإن كان الألف المقصور للتانيث فله مع ذلك ثلاثة أحوال :

الأولى : إثباته حتماً ، وهو إذا كان مع ثلاثة حروف فقط نحو : بشرى
وذكرى وقد مضى .

والثانية : إسقاطه حتماً وهو إذا كان مع أربعة حروف فصاعداً نحو :
قهقري رجوع إلى وراء وصهيلي شديدة من الإبل ، وحبركي قوم هلكي ، وشمردي
نبت أو شجر ، والتبعثري أى الجمل الضخم أو النصيل المهزول .

وفي التصغير قهيقر وصهيلب وحبيرك وشميرد وقبيعث ، وجعل القاموس ألف
القبحثرى قسماً أربعاً لا للتأنيث ولا للإلحاق ولا الأصلية ، وزعم غيره أنها للإلحاق
وهو الظاهر .

وذكر القاموس في تصغير الكميثرى كميثرة وكميثرية وكميثرأة وكلها
نوادير ، والقياس كميثر لا غير .

الحالة الثالثة : ما يجوز فيه الوجهان ، وذلك إذا كان فيه من الزيادات
ما استوى فيه الحجب مثل : حبارى بالضم اسم لطائر وألفة للتأنيث على الصحيح
كما هو ظاهر ابن مالك والقاموس خلافاً للجوهري ، وجمادى بالضم اسم لشهر
معروف ، وشقارى بالفتح اسم لنبت ، أو هو شقائق النعمان ، والخيزلى مشية
في ثقال ، وسرندي فإن هذا كله ونحوه وما يجوز فيه الوجهان : حذف المقصور
أو حذف الزيادة الأخرى نحو : حبير وحبيرى ، وحيد وحيدى ،
إلى آخرها .

وقد مضى في باب الجمع من هذا ما لا يحتاج معه إلى مزيد من الله عليه
بالمهذبة وما يكتفى من مغانيع الدراية ، وعلى ذلك المنهج فليقتصد في الحذف فإنه يوفق
إن شاء الله .

واردد إلى الأصل الذى عنه قلب

من حرف لين إن يكن ذا الياء صحيح

حرف اللين الألف والواو والياء ، فالألف له حالان : زائدة ومقلوبة ،
والمقلوبة وجهان : مجهولة أو معلومة ، والياء ثلاثة أوجه أصلية أو مقلوبة عن أصل
أو زائدة ، وسيأتى تفصيل ذلك في بابه إن شاء الله

ولا بد من أن نذكر هنا ما يحتاج إليه في أوزان التصغير : فأما الأصل فهو يترك على حاله إذا صحب لاء التصغير ، أى إن تقدمها أو تأخر عنها بغير فاصل بينهما نحو : بيت وظبي وثوب ، تقول : بيت وظبي وثوب ، ولم نعرض لذكر هذا في النظم إشعاراً بإبقائه على أصله .

الثانى : المقلوب عن أصل وهو المراد فى هذا البيت ، فإنه يرد إلى الحرف الذى انقلب عنه ، فالمقلوب عن الواو نحو : باب ومال ، وتاج وقيمة ، وديمة وميزان ، فيقال : بويب ، وقويمة ، وموبزين كقولهم أبواب وموازين :

وأما باب عصى وعطاء فسيعاد إن شاء الله ، وفى المقلوب عن الياء مثل ناب وموسر ، نيب وميسر ولربما جاز فى بعض ذلك عدم الرد ، وإليه أشار بقوله :

وَالْيَاءُ فِي نَابٍ وَشِبْهِهِ أَصَحُّ

وَالْوَاوُ فِي مُشْبِهِ مِيثَاقٍ رَجَحَ

حكى عن بعض العرب أنه كان يقلب الألف الذى أصله ليا ، واواً حملاً على الأكثر ، لأن أكثر الألفات منقلب عن واو مع مناسبة الضم ، والمنقلب عن الياء قليل نحو : ناب وسهم شاع أى غير مقسوم ، وهاع أى حرص مع ضعف ، وبعض العرب يكسر فاء الأجوف الياء نحو : نيب وشيخ ، كما يفعلون ذلك فى بيوت وشيوخ ، وقد قرئ بهما .

وأما الياء المنقلبة عن واو فى نحو : ميثاق وميزان وميعاد ، فبعض العرب

يبقيها على حالها كما قيل الجمع ميثاق .

وَالْخُلْفُ فِي رَدِّ كَمُتَّقٍ سَمِعَ

ولاء عبید شد كالیاء إن جـمع

اختلف النحاة في : هل يرد إلى أصله ما كان بوزن مفتعل معتدل الفا نحو :

متعد ومتقى ، فقیل : متیعد ومتیق .

وقال آخرون : مویعد ومویتقى ، وشذ إثبات الیاء على حالها في عهد وعیید ،

لأن أصله من العود وقد شد في الجمع أعیاد بالیاء أيضاً .

وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِثْنَيْنِ جُهْلٌ

وإن یزد مد هنا واو جـعل

الألف الثاني : إن كان مجهول الأصل فلما أن يكون زائداً أو أصلياً ،

فإن كان أصلياً فقد اختلف فيه : فقال قوم : یجمل واوا ، وعن آخرين أنه یجمل یاء

والأول هو الأكثر والأصح لأن ذوات الواو أكثر كما سبق ، والحكم

للاغلب .

وإن قيل : إن الیاء أخف ومثاله نحو : أبِ وااء آة شجرتان ، وقيل ذلك

في نحو : رَجُلٌ خَفَافٌ ، وكبش ضاب مُعَرَّبِينَ لا منقوصین ، وأحرف الهجاء

كلها مجهولة ، وكذلك الاسم الموضوع للإشارة وهو ذا ، وقد مضى من ذكر

الاختلاف فيه ما یكتفي به ، وهمزة حروف التهجی منقلبة عن یاء ، فیقال : فی تصغیر

باء وتا بوی وتوی أو بی أو تی وذا ذوی کطوی أو ذبی کحبی ، وعند من

قال إن ألفه زائدة فیلزم ذوی ، لأن كل مدة زائدة وقعت ثانیة وَجَبَ قلبها واوا

وإلى اشتراط كونها ثانیة أشار الناظم بكلمة هنا مثله نحو : ضارب وقابل ،

ودابة وشابة ، وضیراب وقیتال ، وطومار فیتال : ضویرب وقویقل ، ودویبة

وشوية وضو رب وقويقل وطو ر ، فأما نحو : دينار فليس هذا بابا ، لأن ياء
مقلوبة عن أصل كما سيعاد إن شاء الله .

وَأَمَّا الْيَاءُ يَا الْلَيْنُ اجْعَلْ
أَوْ هـ مبدلة هذا يلي

حروف اللين الواقعة إثر ياء التصغير يجب أن تغلب ياء فقدغم الياء في الياء
نحو : أسود و غراب ، وصبور وأسيد و غريب وصبير ، وكريم ، وكذلك
الهمزة المبدلة عن أصل بشرط أن تلي حرف لين قبله ياء التصغير ، كهمزة كساء
ورداء وعطاء ، أو يكون قبل ياء التصغير كهمزة باء وتاء ، والبيت يحتمل
للوجهين فتأمله .

وإن انفصلت الهمزة كوجوء فهي ثابتة على حالها ، وكذلك إن كانت
أصلية ، وإن لم تنفصل عن ياء التصغير كهمزة شيء ونسيء وخطيئة ولربما جاز
تسهيلها بالياء كما سيأتي في باب تخفيف الهمزة إن شاء الله .

وَجِيءَ لَدَى مِثْلِ عِطَاءٍ بِعُطِيٍّ
وبعضهم قال أَخِيَّوٌ فِي أَخِيٍّ

إذا صغر ما تجتمع فيه ثلاث ياءات وهو المراد ببناء عطاء ، وذلك مثل :
كساء وورداء وأخوى و غاوية ومعاوية وراوية ، فهذا كله في التصغير يجب أن
تُحذف منه الياء المكسورة وهي الثانية .

وظاهر كلام بعضهم أن المحذوفة هي الأخيرة ولا يبعد ذلك ، لأن الأواخر
أولى بالتغيير ، فأصل تصغير عطاء عُطِيٌّ كجعيفر ، وكذلك كَسِيٌّ وُورِدِيٌّ وأَخِيٌّ
و غَوِيَّةٌ و مَعِيَّةٌ و رَوِيَّةٌ ، فلما استنقل حذفت منه الياء نسيماً فبقى عطى كنفليس
وكذلك كَسِيٌّ وُورِدِيٌّ وأَخِيٌّ و غَوِيَّةٌ و مَعِيَّةٌ و رَوِيَّةٌ .

وقد أنشدوا في تصغير معارضة قوله :

وفاء ما مَعِيَّةُ من أبيه كمن أوفى بقدر أو بهمد

ومعنى أنها حذفت نسباً أى لا يكون إعرابه كإعراب المنقوص ، ولو كان كذلك لوجب ردها إذا لحقتها تاء التانيث كما ترد الياء في نحو القاضية .

ثم إن بعض النحاة لا يقلب الواو في مثل أسود وأحوى ، بل يقول أسود وأحيف .

واختلف من جوز هذا القول على وجهين :

أحدهما : أنه يطرد ترك الحذف في نحو عطاء وشقاوة وما شابههما .

والثاني : أنه يختص بباب أحوى لمافيه من شبه المضارع . والأول هو الأصح عندي ، لأن ترك الأعدال إن كان كذلك في أسود ، فليس كذلك في جديول ، فيقال على الأول في عطاء : عطى بحذف الياء الأخيرة منقوصاً كأحيو ، ويجوز على نحو هذا القياس أن يقال : أحيى كقويض .

ومثل أحيو يقال غويو ومعيوية مع ما شابهها في ترك الإدغام بخلاف باب عطاء وشقاوة ، فإن الياء الأولى مصغرهما للتصغير ، والثانية بدلا عن الألف ، والثانية بدلا عن الهمزة في عطى ، وعن الواو في شقاوة ، ولا يمكن جعل الأخيرة واواً لأن الواو في الأسماء إذا كانت طرفاً يجب أن تقلب ياء ، كما سيأتى في باب إن شاء الله .

وفي مثل أحوى وفي

مثل أوانٍ حرف لينٍ احذف

أى مثل أخرى في جواز ترك الإدغام قليلاً ، فكذلك جاء في مصغر باب

أسود أى ما لم يعقل لامه ، فقيل : أسود وجدول وجهه ور ، وقد سبق أن حرف اللين إذا كان بعد ياء التصغير فإنه يقلب ياء ، وهنا قد استثنى لك واحدة من ذلك الإطلاق السابق .

وهو أن لا يكون ذلك اللين مثل الألف أو أوانى جمع آنية كضاربة وضارب فإن اللين فى مثل هذا يجب حذفه ، وضابط ذلك أنه كل حرف لين يتم دونه وزن التصغير كما سبق فهو واجب الحذف ، فلو صغر مقاتل ومداع لقيل مقيتل ومديع ، لأن فى هذه الأوزان ما هو أفضل منه ، فإبقاء الأفضل وإسقاط المفضول مع الزيادة على الوزن لازم كما مضى .

وقد اختلف النحاة على قوانين فى الألف والواو الياء فى مثل ثلاثين وفراشاء اسم موضع والبروكاء كجولاء اسم لمقتلة اقتصروا فيها مبتدئين أى جاثين على الركب ، وبريساء يقال : ما أدرى أى البريساء هو ، أى أى الناس ، وكذلك البراساء بالألف .

وعن ابن عتيل البروساء أيضاً بالواو ، وليس هو فى القاموس ، وَضَبَطَ بعضهم فى فراشاء فريشاء بالياء ، وزاد مع البروكاء براكاء بالألف ، وليس هما فى القاموس أيضاً .

وعلى قياس تصغير هذه الأوزان المذكورة فالظاهر أن تصغير ثلاثين ثلثون كضويريون ، وبريكاء وفريشاء وبريشاء ، كقريفصاء ولا أقول بحذف هذا اللين الزائد ، لأنه لم يزد على فميعل إلا بعلامة الجمع السالم أو المذكر الأخير ، وكلاهما مما لا يعتد به فى الوزن ، وإلا لقيل فى مصغر قرفصاء قريفص وفى مسلمين مسيلم وهذا باطل وعلى القول الآخر فيقال : ثلثون كميرون وبريكاء كآسياء والأول هو الأصح عندى ، وإن رفع هذا القول الأخير عن سيبويه .

وَبَابِ دِينَارٍ كَأَخْلَهُ اذْكُرْ

وَالْخِلَافُ فِي كَقَامٍ وَأَذْوَرِ

أصل دينار دِنَارٍ ، وبتشديد النون فأبدلت منه للدون الساكنة ياءً فرقاً بينه وبين المصدر ، كَكِذَابٍ ، فلذلك قيل في جمع دينار وقيراط : دنائير وقراريط ، وفي تصغيرها دنيير وقريريط ، واختلفوا في الهمزة المبدلة من عين فاعل المعقل العين نحو : قائم وسائر وبائع ، أو من عين أفعَل إذا كان واواً نحو : أدور وأقوس وأثوب ، فقوم يردون ذلك إلى أصله فيقولون : قويم وصويم وسوير وبويع وأدير وأقيس وأثيب بياء مشدد في الكل .

وآخرون يثبتون الهمزة على حالها فيقولون : قويم وصويم إلا أثيب فنذر .

ذكر تصغير الثنائي أو الثلاثي المحذوف

وَالْيَاءُ أَخِيرًا فِي ثَنَائِي زِدِ
وَالْحَذْفُ إِنْ يَفْشَى الثَّلَاثِيَّ ازِدِ

إذا كان الاسم المصغر ثنائياً في الوضع ، وجب أن يلحق بآخره ياء مزیة
غير ياء التصغير جبراً لحروفه حتى تصاح لأن تصغر بفعیل ونحکمهم علی الیاء له
لكثرة زيادتها في الأواخر أو لكثرة حذفها أو نحو ذلك ، مثل من أو ما
الموصولة أو الشرطية ، فإنهما اسمان أو أن المصدرية الخفيفة أو نحو ذلك ، فإنه
إذا احتيج إلى تصغير شيء من ذلك فيقال : منى موى وأنرى .
وأما الثلاثي الذي حذف بعضه ، فإن ذلك المحذوف منه يرد إلى أصله
في التصغير فيقال في عدة وصفة وعيدة ووصيفة ، وفي دم وعم وحر دمی وعمی ،
وخریج وفي ابن وبنت وأخت بنی وبنتی وأخیت وفي شفة شفیة ، وفي سنة سنیة
أو سنیهة وفي اسم ومسم أو سمی لما قيل في اشتقاقه أنه من رسم أو من السمو
قولان مجتمعان أصحهما للثنائي لقولهم ساميته ، وزاد بعضهم ثالثاً وهو أنه
من السبا وما مضى أصح .

ذكر الثلاثي المؤنث المجرد

وَاخْتِمْ ثَلَاثِيًّا مَوْثِقًا بِلا

تاء بها إن كان من لبس خلا

إذا صغر الاسم الثلاثي المؤنث، فإن كان مجرداً عن تاء التانيث فإنه يلحق به تاء التانيث، فيقال في تصغير : أذن وعين ، وبد وكتف ورجل : أذينة وعُيينة ، ويديّة وكتيفة ورجيلة ، فإن كان من إلحاق التاء لبس فإنها لا تلحق فيقال في تصغير خمس وسبع : خيس وسبيع فلو لحقتهما التاء لاشتبهتا بصغر خمسة وسبعة ، ولا تلحق بنحور : شجر وبقر لالتباسهما بشجرة وبقرة .

وَاللَّزْكُ نَزَرَ حَيْثُ لَمْ يَلْتَبِسِ

وَالْأَمْرُ فِي الْعَادِي الثَّلَاثِيِّ اعْكِسَ

ترك إلحاق التاء في الاسم الثلاثي المؤنث مجرداً نزر أي قابل إن لم يكن مع ذلك لبس . ومثال ذلك رووه بالنقل في نمل ونُعيل ، حكاة ابن عقيل ، وعن سيبويه في ناب أي مسنة من الإبل ينسب ، وفي جرب وقوس جريب وقويس وهما قد يذكران قبل التصغير، فمحتمل وغير ذلك قد حكوه فانقل .

وأما ما عدا الثلاثي فهو بالعكس ، أي لا يزداد تاء التانيث إلا نقلاً فيقال في قدام ووراء : قدييمة ووريه ، وحكى عن أبي حاتم في إمام أميمة ، والله أعلم .

ذكر تصغير الجمع

وفي جمع كثرة للمفرد

مصغرا وسالم الجمع اقصد

إذا شئت أن تصغر جمعا فإما أن يكون ذلك جمع تصحيح أو جمع تكسير .

فأما جمع للتصحيح فهو يصغر على أصله كسيلمون ومُسيلمات .

وأما جمع التكسير فهو ينقسم إلى قسمين أيضا : جمع قلة أو جمع كثرة .

فأما جمع القلة فهو يبقى على حاله في التصغير ، وعدم ذكره في النظم هو والجمع

السالم يدل على ثبوتها على أصلهما ، وقد مضى ذكر شيء من القول فيهما

كثبوت مدة أفعال كأجيال وأبيات ، وثبوت علامتي جمع التصحيح كما مضى

فتصغير : أفلس وأكلب ، أفيلس وأكيلب ، وأرغفة وأعمدة : أريفة وأعمدة ،

وغلعة وفتية : غليمة وفتية .

وأما جمع الكثرة فهو المذكور حكمه في هذا البيت لتغيره عن أصله ، فإنه

لا يصغر على قياس وزنه ، ولكنه يردّ عن حاله إلى لفظ واحد ، فيصغر على قياس

مفرده ، ثم يجمع جمع السلامة للفرقتين ، أي المذكر والمؤنث كل منهما بمطية

ما يوافق من علامة الجمع للسالم .

فالآلاف والثناء للآتي ، والنون بعد ياء أو واو للذكور كما مضى فيقال

في تصغير رجال وديار وجمال ، وكتب وقضب ، ورماة ، وكملة وسفارج ورجال

أو نساء جرحى وعُدّال : رجيلون ودويرات ، وجميلات وكتيبات ، وقضيبات

وَرُؤُومُونَ وَكُؤُومُونَ وَسَفِيرَات ، وَلِلرَّجَالِ جَرِيحُونَ وَعُؤُودُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ
جَرِيحِيَّاتٌ وَعُؤُودِيَّاتٌ وَقَسٌّ عَلَى ذَلِكَ .

وَأَمَّا اسْمُ الْجَمْعِ وَاسْمُ الْجِنْسِ فَإِنَّهُمَا لَا يَتَحَوَّلَانِ عَنْ أَصْلِهِمَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُقَرَّضْ
لِذِكْرِهِمَا ، فَتَصْفِيرُ رَكَبٍ وَجَوْهَرٍ ، رَكِيبٌ وَجَوْهَرٌ .

ذكر التصغير بالترخيم

وَ اكْتَفِ بِالْأَصُولِ تَرْخِيماً وَمَا

عُدَّ انْفِصَالُهُ فَلَنْ يَنْتَعِدَ مَا

تصغير الترخيم أن يحذف من الاسم المصغر به كل زيادة فيه ، ثم تصغر الأصول من حروفه فقط ، كما قيل في تصغير إبراهيم : برية أو بريهم على قول آخر ، وتصغير قرطاس ومصباح وقسطاس : قريطاس وصبيح وقسيط ، ولا خفاء في أنه إذا زادت الأصول على فاعيل فالحذف واجب كما مضى فيه سفيرج وما شابه ، ولا لبس في أنه لا يكون في مصغر هذا الوزن فاعيل ، لأن الياء الأخيرة لا تكون لها إلا بدلاً عن مدة زائدة وفي هذا حذف المزيد واجب كما مثلته لك في قريطاس وغيره ، وسواء كثرت الزوائد أو قلت فتقول في مستخرج خريج ، وفي منجنيق جنيق أو مجنيق فهما قولان .

ولا بد مع ذلك من إبقاء ما يقدر انفصاله مثل تاء التانيث وعلامة الجمع السالم أو ياء النسب أو نحو ذلك .

وقد قال بعضهم في تصغير سوداء سويدة ، ولا يمتنع أن يكون سويداء على أصله ، ولا يمتنع أن يقال في نحو : ذكرى ذكرى ، لأن ألف التانيث هنا كالتاء ، أو تحذف أصلاً ولا يعاب بما في ذلك من اللبس ، فإني أرى في هذا القياس من نكت الاتعاس ما لا يخفى على من نظر إلى أصله .

فإنك إذا صغرت لفظة ضرب وضارب ، ومضروب ومضارب ، ومضارب ومضارب ، واشتقاقه من لفظة ضرب ، وإن اختلفت لفظة فلا يقال فيه غير ضرب كفليس .

وأنا أستحسن أن يقال في باب ضاربين وضاربان : ضربيان وضربيون
ليتميز بذلك عن المفرد ، ويفتقر ذلك كما اغتفر إبقاء تاء نحو : ضاربة وضريبة ،
ويرد في هذا الباب ما كان يستوجب الرد إلى أصله نحو : ناب وباب إذ لا فرق
بين تصغير الترخيم وغيره في ذلك ، ورفضوا تصغير للضائر وكذلك أين ومتى
ومن وما ومع وغير ، وحسبك عاملاً عمل الفعل ، فمن ثم قيل : زيد ضويرب ،
وامتنع ضويرب زيداً . انتهى - عبارات ابن الحاجب .

وَنَادِرٌ تَصْفِيرُ ذَا وَالْمُلْتَحِقُ

بِهِ وَفِي الَّذِي بِهِ نَطِقُ

ذا والملتحق به يعنى أسماء الإشارة فإنه قد ندر تصغيرها وهى من الأسماء
غير المتمكنة ، وكان تصغيرها مخالفاً لقياس التصغير ، وكأنه إعلام بأن تصغيرها
خارج عن القياس ، فاحتمل الشذوذ من وجهين ، فقد يقال في تصغير ذا وتاء وذاك
وتاك أتاك ، وذلك وتالك ، أتاك ، أو تلك ذيا بفتح الأول وزيادة الألف
بعد الياء المشددة ، وكذلك تياً وذاك وتياك وذيالك وتيالك ، وقد سمع
في ذلك :

بذيالك الوادى أهيم ولم أقل بذيالك الوادى وذاك من زهدى
وقيل في تصغير هؤلاء :

* من هؤلاء يسكن الضال والسمر *

وفي تصغير هؤلاء مقصوراً . قال ابن دريد :

يا هؤلاء هل سألتن لنا ثاقبة البرقع عن عيني طلاً

وقيل في تصغير الذى والذى واللتيا والله أعلم .

باب للنسب في اللفظ

لنفس شدء في اللفظ
 زد ولما تلي بكثرة اعرف
 حد ياء للنسب بانها ياء مشددة زائدة بعد كمال الاسم بمعنى النسب فبانها
 مشددة أخرج يا عبدي وغلالي ، وبانها زائدة أخرج يا علي وسخى ، وبانها بمعنى
 النسب أخرج يا نحو : كرمي وكوكي .
 وأما اشتراط كونها في اللفظ وأن ما قبلها مكسور فذلك تقدير لحكمها
 وتبين لموضعها .

ذكر المحذوف مما تدخل عليه ياء النسب

ومثلها وتاء الأنثى وعلم

تثنية أو سالم الجمع المحم

إذا نسب إلى اسم لحقه من قبل ياء نسب أو مثلها في كونها زائدة مشددة، فإنها تحذف أبداً، فإنك إذا نسبت إلى شافعي وقرشي وكروشي ويزدي، تقدر حذف الياء الموجودة فيه الآن، وتزيده ياء النسب فيبقى كذلك: شافعي وكروشي على ما كان عليه من لفظه في الظاهر لا سبيل إلى غير ذلك. وتحذف تاء القانيث أيضاً من المنسوب مطلقاً فتقول في طلحة وفاطمة ومكة: طلحي وفاطمي ومكي. وكذلك يحذف علم التثنية فتقول في للنسب إلى زيد بن والعمرين زيدي وعمرى.

وكذلك علم سالم الجمع فالنسب إلى مسلمين ومسلمات مسلمي لأن كل جمع يرد في النسب إلى واحد كما سيأتي إن شاء الله.

والتثنية في الحقيقة هي أقل الجموع، لأنها جمع واحد إلى واحد، فلذلك اتفق حكمهما في كثير من مواضع السالم، هذا وإن سميت مثلاً زيدان أو مسلمين أو هندات فهذا حكمه حكم الجمع، لأنه منقول عنه فقد بر ذلك.

ذكر الياء قبل ياء النسب

وقلبوا

يا ثالثاً كسراً بلي

والتذب والتصحیح إن سكنا ولى

الياء إذا كانت ثالثة فإنها لا تكون إلا أصلاً ، بخلاف باب على ولى ،

فإنهما رباعيان فى الأصل ، لأن وزنهما فعيل كظريف ، وليس هذا بالخفى ، هذا وإن الياء إذا كانت ثالثة فلها حالان :

فإنها إما أن تكون بعد كسرة أو سكون ، فأما التى قبلها كسرة فهي

محدوفة أبداً سواء لحقتها تاء التانيث أو لا ، فيقال فى شيخ وعمر شخوى وعموى ،

وكذلك النسب إلى مؤنثهما .

وأما ما قبله ساكن فله حالان : مدغم عينه فى لامه كطى وحى وسيد كرى

إن شاء الله ، أو غير ذلك ، وللنحاة فيه أقوال ، وقد استغنيت هنا عن

تفصيله بالإجمال .

فأما ظاهر كلام ابن مالك فى الألفية فهو القلب مطلقاً حتماً ، وقد قسمه بعضهم

إلى ثلاثة أقسام : فإما أن يكون قبله ساكن غير الألف وهو مجرد عن تاء التانيث

كظبي ونهى ، أو ملحقا بها : كظبية ورقية ، أو عينه ألف : كغاية وآية ، ورأى

فأما باب ظبي ونهى فقد نقل بعضهم فيه الاتفاق على تصحيحه فيقال فيه

ظبي ونهى . وليس فى ذلك نقل ، والهمزة فى العين هنا كصحيح فيقال فى نائى

ورائى : فائى ورائى ، وأقول إنه لا بد من نظر فى نقل هذا الاتفاق .

وعبارة ابن مالك فى إطلاق القلب على مقتضى لفظه وهو حجة فيما رفعه

من ذلك

من ذلك

وقد نقل بعضهم الاتفاق بين سيوييه والخليل على ذلك ، وهذا أحسن ، فإن ذلك لا يشمل غيرها .

وأما الملحق بالقاء كظبية ورقية فهو على قياس تصحيحه عند سيوييه ، وقرى وزوى شواذ عنده في قرية وزنية بالكسر ، يقال هم بنو زنية أى زناء ، وهما قياس عند الخليل ، وكأنه إنما قال ذلك طلباً للفرق .

والهمز أو واو بلى الهاوى وجب .
واردد كثنانى الطى واللام انقلب

وإن كانت هذه الياء قبلها ألف مثل غاية وآية وزاى ، فإن هذه الياء لا يجوز فيها غير القلب ، ولكن فى القلب وجهان : فإنها قلب عن همزة أو واو فنقول غاى وزاى أو غاوى وزاوى ، ومعنى الهاوى أى الألف كما سيأتى فى صفات الحروف .

وأما المدغم عينه فى لامة ، ولامة فى ياء ، فإن اللام تقلب فى النسب واوا ، والعين ترد إلى أصلها ، سواء كانت ياء أو واوا فيقال فى طى ولى من طويت ولويت : طوى ولوى ، وفى حى وعى : حيوى وعيوى ، لأنهما من حيث وعيت كفرح وقس على ذلك .

وحذف ياء رابع لا كسى
فَضْلٌ رَومًا هَانُ انْجِدَّاهُ الزَّمْ

الياء إذا كانت رابعة فلها حكمان : إما أن تكون ياء مشددة فهذه أصلها ياءان ، أو لآؤها زائدة مثل ياء سعى وعلى ، فهذه ستعتمد إن شاء الله .

وإما أن يكون ليس كذلك فلها وجهان : الحذف وهو الأفضل ، والقلب
وهو جائز ، ومثاله نحو : قاض وداع ، ومحى كـكرم ، فيقال : قاض وداعى ،
ومحى وقاضى وداعوى ومحوى .

فإن كانت الياء خامسة فصاعداً وجب حذفها أصلاً فيقال : مشتري ومنجل
ومستدع مشتري ومنجل ومستدعي ، والنسب إلى بلنسية بلنسيتي ، وقد يجوز
في بعض ذلك الوجهان وإليه الإشارة بقوله :

وَحَذَفُ يَاءِ نَحْوِ مَرَمَى أَصَحُّ

وَفِي مَجِيءِ مُخَيِّ الْمَخَيِّ رَجَحٌ

مرمى مفعول من رمى ، فياؤه الأخيرة أصلية ، والأولى زائدة ، فإن الياء
في مثل هذا حذفها أصح فقول في النسب إلى مرمى ومهدى مفعول من هدى
ومرضى من رضى مرمى ومهدى ومرضى بلفظه على الأنصح وقد يقال فيها أيضاً
مرمرى ومهدوى ومرضوى بحذف الزائدة وقلب الأخيرة .

وكذلك أن لو صفت من مثل رمى كيعقوب ومسكين يرمى ومرمى فالوجهان
إذ لا فرق . وأما باب محي فهو ما اجتمع فيه ثلاث ياءات ، لأنه مفعّل كمنكر
فالأخيرة منقوصة قياساً كما سبق ، فإذا نسب إليه فالياء الأخيرة محذوفة لأنها
خامسة فبقي بعد حذفها مثل على فقيل فيه : محوى بالقلب ، وحذف الزائد
واختار هذا أبو عمرو ، وبعضهم لا يغيره فيقول محي بمشدتين واختاره المبرد
وكانه الأحسن .

وَالْهَمْزُ وَالْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ أَبَدِلَا

إِنْ كَانَ ذَا الْيَاءِ أَلِفًا زَيْدٌ تَلَا

إذا كان قبل الياء ألف زائد فإن الياء تبدل همزة أو واوا كما سبق في الياء

إذا تقدمها ألف أصلى فهما سواء ، لكننا ذكرنا كل شيء في موضعه على أصل ترتيبه ، فإن الألف فيما فوق الثلاثي لا يكون إلا زائداً سوى في موضع واحد ، وهو أن يكون بدلاً من الهمزة بالتخفيف كقراى موضوعاً من قرأ بوزن سبَطَر خففت الهمزة الأخيرة بالياء كما سيأتى إن شاء الله ، ثم خففت الثانية فصارت ألفاً فإنك إذا نسبت إليه تبقى الياء على حالها ، لأنها في حكم الهمزة فتقول : قرأى مثل سبطرى هكذا ذكره النحاة ، ولذلك لم نعرض لذكره في النظم لأنه باق على حاله

وأقول أنا إنه لا يبعد أن تقلب هذه الياء همزة أو واواً لأنها قد خرجت عن حكم الهمزة إلى حكم الياء كما هو ظاهر لفظها ، فتحصل في ذلك ثلاثة أوجه .

وأما التي قبلها ألف زائد فعلى مثل : سقاية ودراية وحماية فيقال فيها : سقائى ودرائى وحمائى أو سقاوى ودرأوى وحماوى ، والهمزة فيها هُوَ الأكبر ، لأن للياء إذا كانت طرفاً قبلها ألف زائد ، وجب قلبها همزة كعطاء وسيماد ذلك في بابه إن شاء الله .

ذكر الواوَات

وَالْوَاوُ بَعْدَ ضَمِّ حُجُولَ بِأَيِّ شَيْءٍ
وَأَقْلِبْ وَفِي كَالْفَرْوَةِ الْخُلْفَ اِرْوَا

الواو إما أن تكون بعد ما كن أو مضموم لا سواها ، فإن كانت بعد مضموم فإنها لا تكون إلا بعدها تاء التانيث ، فبذلك يقدر توسطها ، لأن الواو إن كانت في الأسماء طرماً بعد ضم فإنها تقلب طاء أهدأ كما سيأتي إن شاء الله .

وبما نسب إلى هذه الواو وَجِبَ حذف تاء التانيث فبقيت كالمقطرقة ، فقلبت طاء ثم نسب إلى هذا الاسم ، فكان حكمه في النسب كحكم ما آخره الياء ، وقد مضى أن الياء تقلب في بعض المواضع واواً مفتوحاً ما قبلها ، وفي بعض المواطن يجب حذفها فتقول في النسب إلى سرورة وقرنوة وهربوة حيسبتان وقمحدوة وقلنسوة : سرورى بفتح الراء ، وقرنورى وهربورى كقناضوى أو قرنى وهربى كقناضى وقلنسى وقمحدى لازماً كقناضى .

فإن كان ما قبل الواو ما كننا ، فهو يبقى على أصله فيقال في دلو وعزوى وشقاوة : دلوى وعزوى وشقاوى .

ويختلف في نوع واحد من ذلك وهو أن يكون الواو لاماً ثلاثياً صحيح اللين مخمومتاً بتاء التانيث : كقرورة وقرورة فهو عزوى ونزوى على القياس مع حيدوية وعزوى ونزوى بفتح زائهما عند يونس على تقدير قلب الواو فرقا بين المذكر والمؤنث كما مضى في ظي وظبية من الاختلاف .
وأما بدوى بالتحريك في النسب إلى البدو فهو شاذ باتفاق .

ذكر ألف المقصور

وَالْأَلِفُ الثَّانِيَةُ لَازِمًا قَلْبٌ

وَالرَّابِعُ الْأَصْلِيُّ ذَا فِيهِ انْتِخِبُ

الألف إن كان ثالثاً فإنه يجب قلبه حتماً فيقال في النسب إلى
عضاً وفتى وذواة وحياة ومتى وهنا : عضوى وفتوى ودوى وحيوى
ومتوى وهنوى .

وأما إن كان رابعاً فله حالان : أصلى أو غير أصلى ، فإن كان أصلياً فالقلب
هو الأرجح فيه أيضاً فيقال في النسب إلى مهلى ومرمى ويحى وحتى : مهلوى
ومرموى ويحوى وحتى .

والحذف جائز أيضاً فيقال : مهلى ومرمى ويحى وحتى ، والمراد بالأصلى
الأصل كالألف حتى أو المقلب عن أصل كهملى .

وَفِي سَوَاهُ يَحْسُنُ الْوَجْهَانِ

وَالْحَذْفُ ذَا جَرْدٍ مِنَ الثَّانِي

في سواه أى في غير الأصلى يحسن الوجهان أى القلب والحذف يحسنان
في الألف الرابع إن كان للتأنيث أو للإلحاق مثل : سلمى وحبللى وشبعى وذكرى
وزلقى فتقول : سلموى وحبلوى وشبعوى وذكروى وزلقوى ، أو سلمى وحبللى
بالحذف إلى آخرها . واختار بعضهم في الملحقات القلب كالأصليات والحذف
في المؤنثات .

وظاهر عبارة ابن مالك في الألفية التسوية بين المؤنث والمذكر ، نعم ويستثنى

من ذلك نوع واحد لا يجوز فيه غير الحذف مع الكل ، وهو أن يتحرك الحرف
الثاني من الكلمة مثل : جزي وصرطي وحيدى ، فلا يقال غير جزي وصرطي
وحيدى كحبلى .

وَفِي كَحْبَلَى حُكْمٌ صَحْرًا ضَعُفُوا

وَمَا عَدَاهُ غَالِبًا يَنْحَذِرُ

باب حبلى ساكن الثانى ، وألفه للتأنيث ، إنه يجوز أن يبقى ألفه على حاله ،
ويزاد واواً تليها ياء النسب كالممدود للتأنيث ، لكنه ضعيف فيقال : سلهوى
وحبلوى ودنياوى .

قال بعضهم : ويجوز أن يطلق هذا التشبيه في ألف للتأنيث وغيره فيقال :
ملهوى وحتاوى وأرطاوى ، ولم يجز ذلك في باب جزي ، وأقول : إنه لا مانع
من إجازته بخلاف القلب لثقله وأما الألف الخماسى فإنه محذوف مطلقاً سواء
كان مقلوباً أو غيره فنقول في مصطقى ومنتى ومستدعى وعفرنى وقبمثرى : مصطقى
ومنتى ومستدعى وعفرنى وقبمثرى ، وصرامى فى صرامى كعقاتل .

وأما قوله : غالباً فهو إشارة إلى قول يونس فإنه بقول يقلب الألف الأصلية
من الخماسى الساكن للثالث مثل : مسمى ومقدى ، ومسموى ومقدوى ولا يلتزم
ذلك فى مثل العفرنى والسرندى ، وإن ألزمه إياه سيبويه .

وَمَزَجَ مَمْدُودٌ هُنَا كُنْ مَقْطِئَةً

مَا كُنْتُ قَدْ أَوْلَيْتُهُ فِي التَّنْثِيَةِ

قَدْ مَضَى ذِكْرُ الْمَدُودِ فِي بَابِ التَّنْثِيَةِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْمُدَّةُ ثَلَاثًا نِثْ كَصَحْرَاءَ

وَحَسَنَاءَ وَأَسْمَاءَ ، فَالْهَمْزَةُ تَقْلُبُ وَآوًا فَقَوْلُ صَحْرَاوِي وَحَسَنَاوِي وَأَسْمَاوِي .

وَإِنْ كَانَتْ مَقْطِئَةً عَنْ أَصْلٍ أَوْ لِلْإِلْحَاقِ فَوَجْهَانِ : التَّصْحِيحُ أَوْ الْوَاوُ مِثْلُ :

كَسَاءَ وَحَيَاءَ وَاصْطَفَاءَ وَعَلِيَاءَ وَخَصِيمَاءَ وَكِبَرَاءَ وَأَنْبِيَاءَ عُلَمَاءَ فَقَوْلُ : كَسَاوِي

وَكِسَاوِي وَحَيَاوِي وَوَحَيَاوِي وَعَلِيَاوِي وَعُلَاوِي إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ

أَصْلِيَّةً فَلَيْسَ غَيْرَ التَّصْحِيحِ كَرَجُلٍ فَأَقَاتِي .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَهِيَ تَقْلُبُ وَآوًا فَقَوْلُ : كَسَاوِي وَوَحَيَاوِي وَعَلِيَاوِي وَعُلَاوِي إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ

أَصْلِيَّةً فَلَيْسَ غَيْرَ التَّصْحِيحِ كَرَجُلٍ فَأَقَاتِي .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَهِيَ تَقْلُبُ وَآوًا فَقَوْلُ : كَسَاوِي وَوَحَيَاوِي وَعَلِيَاوِي وَعُلَاوِي إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ

أَصْلِيَّةً فَلَيْسَ غَيْرَ التَّصْحِيحِ كَرَجُلٍ فَأَقَاتِي .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَهِيَ تَقْلُبُ وَآوًا فَقَوْلُ : كَسَاوِي وَوَحَيَاوِي وَعَلِيَاوِي وَعُلَاوِي إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ

أَصْلِيَّةً فَلَيْسَ غَيْرَ التَّصْحِيحِ كَرَجُلٍ فَأَقَاتِي .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَهِيَ تَقْلُبُ وَآوًا فَقَوْلُ : كَسَاوِي وَوَحَيَاوِي وَعَلِيَاوِي وَعُلَاوِي إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ

أَصْلِيَّةً فَلَيْسَ غَيْرَ التَّصْحِيحِ كَرَجُلٍ فَأَقَاتِي .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَهِيَ تَقْلُبُ وَآوًا فَقَوْلُ : كَسَاوِي وَوَحَيَاوِي وَعَلِيَاوِي وَعُلَاوِي إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ

أَصْلِيَّةً فَلَيْسَ غَيْرَ التَّصْحِيحِ كَرَجُلٍ فَأَقَاتِي .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَهِيَ تَقْلُبُ وَآوًا فَقَوْلُ : كَسَاوِي وَوَحَيَاوِي وَعَلِيَاوِي وَعُلَاوِي إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ

أَصْلِيَّةً فَلَيْسَ غَيْرَ التَّصْحِيحِ كَرَجُلٍ فَأَقَاتِي .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَهِيَ تَقْلُبُ وَآوًا فَقَوْلُ : كَسَاوِي وَوَحَيَاوِي وَعَلِيَاوِي وَعُلَاوِي إِلَى آخِرِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ

أَصْلِيَّةً فَلَيْسَ غَيْرَ التَّصْحِيحِ كَرَجُلٍ فَأَقَاتِي .

الفهرس

للصفحة

٣	تقديم
٥	المقدمة
٧	باب في الاسم والفعل والحرف
١٣	باب في أسماء الأفعال
١٨	باب فعل بفتح العين بفعل بكسرها
٢٣	ذكر ما سمع مضارعه بوجهين
٢٦	باب فَعَلَ يفْعُل بضم عين المضارع
٢٩	باب فعل يفْعَل بالفتح
٣٠	باب فَعَلَ يفْعِل ويفْعُل
٣٢	باب في شيء من خواص فعل المفتوح العين
٣٣	باب فَعَلَ بالكسر يفْعُل بالضم
٣٥	باب فَعَلَ يفْعُل بضمهما
٣٧	باب أفعال تصاغ من أسماء الأعيان
٤٢	باب أفعال الزيادة
٤٥	تفعلل والملحق به
٤٧	افعلل والملحق به
٤٨	غير الملحق

الصفحة

٥١	باب ذكر فائدة الزيادة في أفعل
٥٣	باب ذكر فاعل
٥٥	باب ذكر فاعل
٥٦	باب مطاوع فاعل
٥٧	باب تفعل
٥٨	باب تفاعل
٥٩	باب انفعل
٦٠	باب افعل
٦١	باب ذكر استعمل
٦٣	باب حكم حروف المضارعة والفعل الداخلة عليه مما فوق الثلاثي
٦٦	باب في الأمر
٦٨	باب فعل ما لم يتم فاعله
٧٢	باب اسم الفاعل
٧٤	باب ذكر فاعل كفتح
٧٧	باب ذكر فاعل ككرم
٧٨	باب ذكر فاعل العادي الثلاثي ومفعوله
٨٠	باب ذكر مفعول الثلاثي
٨٢	باب الأوزان المدولة
٨٤	باب تكثير الفاعل

باب صوغ أفعل التفضيلية أو التعجبية	٨٦
باب في أفعل التعجب	٩١
باب المصادر	٩٣
باب في مصدر الثلاثي الممدى	٩٨
باب فعل اللازم المفتوح للعين	١٠٠
باب مشترك في فعل اللازم والممدى	١٠١
باب فعل اللازم كفرح	١٠٢
باب فعل المضموم	١٠٣
باب مشترك	١٠٤
باب مصادر المزيد	١٠٦
باب المصادر الميمية	١١٣
باب صوغ اسم الأرض مما كثرت بها والصياغة هو السبب	١٢٠
الركن الثاني من الأسماء وتصريفاتها باب في الذكر والمعرفة	١٢٣
باب الضمائر	١٢٥
ذكر للفعل الداخلة عليه الضمائر إذا كان معتل العين أو اللام	١٣٤
ذكر نون الوقاية	١٣٨
ذكر حكم الإسم إذا تلاه الياء	١٤٣
باب العلم	١٤٥
باب أسماء الإشارة	١٥٠

١٥٥	باب الموصول الاسمي
١٦٥	ذكر حذف العائد
١٧١	باب في آلة التعريف
١٧٥	باب في المنقوص والمقصور
١٧٨	باب القانيث
١٩٠	باب في المنصور والمدود الإعلال
١٩٢	باب القننية
١٩٤	ذكر المنوع تنبيهه
١٩٧	ذكر ألف المنصور والمدود
١٩٨	باب عصا وهذا تكميل حكمه
٢٠٥	باب في الجمع السالم المذكر
٢٠٥	ذكر ألف المنصور والمدود المنقوص
٢٠٦	باب جمع المؤنث السالم
٢٠٨	ذكر الألف المنصور والمدود
٢١٠	ذكر حكم الثلاثيات المجموعات
٢١٣	باب جمع تكسير القلة
٢١٨	باب جمع الكثرة
٢٢٨	ذكر الوصف
٢٤٠	ذكر جمع العادي الثلاثي

الصفحة

- ٢٤٦ ذكر شبه الجمع وجمع الجمع ونحوه
- ٢٥٠ ذكر ما يمتنع جمعه جمع تكسير
- ٢٥٣ باب التصغير
- ٢٥٦ ذكر فتح عين فاعل
- ٢٥٨ ذكر ما لا يمتد به في الوزن
- ٢٦٧ ذكر تصغير الثنائي أو الثلاثي المحذوف
- ٢٨٨ ذكر الثلاثي المؤنث المجرد
- ٢٦٩ ذكر تصغير الجمع
- ٢٧١ ذكر التصغير بالترخيم
- ٢٧٣ باب النسب
- ٢٧٤ ذكر المحذوف مما تدخل عليه ياء النسب
- ٢٧٥ ذكر للياء قبل ياء النسب
- ٢٧٩ ذكر الواوات
- ٢٨٠ ذكر ألف المقصور
- ٢٨٢ ذكر الممدود

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٢٢٦ / ١٩٨٦



